سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلّة

دراسات في أساليب الضمّ والتهويد

أشرف على إعداده
خالد عايد

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المؤسسة او وجهة نظرها.

شارع انيس النصولي ــ متفرع من شارع فردان
ص.ب. ٧١٦٤ــ١١. بيروت ــ لبنان
برقيا: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧
تلفون: ٣١٩٦٢٧

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164 . Beirut, Lebanon
Telex: MADAF 23317 LE
Cable: DIRASAT. Tel: 319627

تنوه مؤسسة الدراسات الفلسطينية بمساهمة وزارة الاعلام في قطر في اصدار هذا الكتاب، وتتقدم من القيمين عليها بأصدق الشكر والتقدير لهذه المعاضدة الكريمة.

سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلّة

دراسات في أساليب الضمّ والتهويد

أشرف على إعداده

خالد عايد

مؤسسة الدّراسات الفلسطينيّة

Siyāsat Isrā'īl fī al-manāṭiq al-filasṭīnīyah al-muḥtallah: Dirāsāt fī asālīb al-ḍamm wa al-tahwīd
Ashrafa 'alá i'dādihi: Khālid 'Āyid

Israeli Policy in the Occupied Palestine Territories: Studies in Annexation and Judaization
Edited by: Khalid Ayid

سلسلة الدراسات رقم ٦٩

Monograph Series No. 69

ص. ب ٥٦٥٨، نيقوسيا — قبرص
الطبعة الاولى، ١٩٨٤

المحتويات

مقدمة

تحتل اوضاع المناطق الفلسطينية المحتلة (١٩٤٨، ١٩٦٧) اهمية خاصة من بين الجوانب المختلفة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الصهيوني. ففي فلسطين المحتلة، لا يزال يعيش ما يقارب نصف الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، بعد ان نجح المشروع الصهيوني في اجلاء النصف الآخر الى مختلف بلاد الشتات، مستخدما شتى وسائل الارهاب والقمع الممكنة. وفي تلك المناطق ايضا، تواصل سلطات الاحتلال سياساتها وممارساتها الرامية الى خلق الظروف المواتية لضم الاراضي الفلسطينية نهائيا الى الكيان الصهيوني؛ فهي تستمر في مصادرة الاراضي بمختلف الحجج، «الامنية» وغير الامنية، الى حدّ ان بعض التقديرات يذهب الى ان نسبة الاراضي المصادرة في الضفة الغربية، مثلا، قد بلغت ٥٠٪ تقريبا من مساحة الضفة؛ وهي ايضا تتابع زرع المناطق العربية بالمستعمرات الاستيطانية الصهيونية، وخصوصا منذ تسلم كتلة «الليكود» الحكم سنة ١٩٧٧، بحيث يقدر بعض المصادر ان عدد هذه المستعمرات بلغ ١٨٠ مستعمرة تقريبا، بينما بلغ عدد المستوطنين ١٠٠ ألف مستوطن تقريبا، يسكنون في معظمهم منطقة القدس*. كما ان سلطات الاحتلال هذه تواصل سياساتها الاقتصادية الهادفة

---

* لا بد هنا من الاشارة الى الخطأ الشائع في احتساب عدد المستوطنين على اساس عددهم خارج منطقة القدس المحتلة، مما يؤدي الى رقم صغير هو ٣٠,٠٠٠ فقط. وهذا الخطأ تتعمده السياسة الاسرائيلية القائمة على اساس فرض الامر الواقع (في القدس هذه المرة)، كما تتعمده المصادر الصهيونية اجمالا، ويقع فيه العديد من الكتّاب العرب والاجانب.

أما في قطاع غزة، فيبلغ عدد المستوطنين نحو ١٥٠٠ (داني تسدقوني، «دافار»، ١٩٨٤/٦/١٧). وتخطط سلطات الاحتلال لزيادة عدد المستوطنين في الضفة الى ٤٠٠ ألف بحلول سنة ٢٠٠٠، والى ٥٣٠ ألفا بحلول سنة ٢٠١٠ (أليشع افرات، =

الى إلحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، مع كل ما ينجم عن ذلك من استغلال للأيدي العاملة العربية، ومن تقليص في القطاعات الانتاجية، ومن دفع أعداد متزايدة من الشباب إما للعمل في اسرائيل واما للهجرة الى الخارج*. وهذه السلطات لا تزال تتبع سياسة قمعية «منهجية»، تتراوح بين التضييق على الحريات الاكاديمية والصحافية وبين الاعتقالات «الادارية» والتعذيب المنظم في السجون.

من هنا كانت اهمية دراسة مختلف السياسات والممارسات الاستيطانية والاقتصادية والقمعية التي تنتهجها سلطات الاحتلال في فلسطين المحتلة. ومن هنا، ايضا، جاءت فكرة إعداد هذا الكتاب ونشره بهدف التعريف بالسياسات والممارسات المذكورة.

يتكون هذا الكتاب من مقالات ستة مترجمة عن مجلة *Journal of Palestine Studies* التي تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالانكليزية. وعلى الرغم من مرور بعض الوقت على تلك المقالات فانها لا تزال تحتفظ براهنيتها الى حد كبير. وقد اوردناها هنا كما نشرت اول مرة في المجلة المذكورة. واستثنينا من ذلك بعض المعطيات الرقمية فيما يتعلق بالاقتصاد والاستيطان والسكان، فأبقينا مثل هذه المعطيات كما جاءت اصلا في النص لكننا اضفنا، في حواش للمحرر، آخر الارقام المتوفرة لدينا.

وقد رقمنا المقالات بأرقام متسلسلة لضرورات الاخراج الفني، وأشرنا في هامش الصفحة الاولى من كل مقال الى المصدر الذي نشر فيه اول مرة. كذلك افردنا ضمن صفحات الكتاب الاولى صفحة خاصة بتعريف اصحاب هذه المقالات، كما وضعنا نبذة موجزة عنهم على غلاف الكتاب الخلفي.

* * *

= «هآرتس»، ١٩٨٤/٥/٢٤)، كما تخطط لتوطين ٣٠ ألف يهودي قبيل نهاية القرن (داني تسدقوني، «دافار»، ١٩٨٤/٦/١٧).

* على سبيل المثال، بلغ عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية الى الخارج في الفترة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨٠، ١٠٠ ألف تقريبا. انظر: «هآرتس»، ١٩٨٢/١٢/٢٦.

يكتب جيوفري ارونسون، في المقال الاول، عن «سياسة الاحتلال العسكري الاسرائيلي» في المناطق المحتلة، ويبدأ بتحديد هدف تلك السياسة الاساسي بأنه منع تطور «تهديد امني» لاسرائيل في هذه المناطق، ويرى ان اسلوب «الجزرة» و«العصا» الذي تتبعه سلطات الاحتلال هو من اساليب العمل المنسجمة، على الرغم من تناقضاتها الشكلية. ثم يعرض ارونسون لتصورات النخبة الاسرائيلية فيما يختص بالعرب والفلسطينيين، كما يطرحها كل من غولدا مئير وموشيه دايان ويتسحاق رابين ومناحم بيغن. ويلاحظ ان هذه النخبة تشارك دافيد بن ـ غوريون في فهمه لحل مشكلات السياسة المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو الفهم الذي ينطلق من «ان اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي لغة القوة»، وان «مشكلة السلام يجب ألا تقيد اعتباراتنا حين تكون المسألة متعلقة باتخاذ قرار في شأن عرض للقوة على مستوى كبير لحل مشكلة تتعلق بالأمن اليومي». ومن تحليله لتنظيم الحكومة العسكرية في المناطق المحتلة، يستخلص الكاتب ان المؤسسة القضائية الاسرائيلية قد حافظت على قدسية المنطق العسكري المستند الى حاجات امنية.

ثم يعرض ارونسون نشوء السياسة المتعلقة بالمناطق المحتلة، ويتناول تطور هذه السياسة، منذ كانت «غامضة بشكل مقصود» لدى حكومة الائتلاف الوطني بُعيْد الاحتلال وحتى استلام الليكود للسلطة سنة ١٩٧٧. ويستخلص الكاتب من هذا العرض «ان ديناميات سياسة الاحتلال لدى اسرائيل، التي تطورت في الاساس على يد موشيه دايان، بقيت من دون تغيير. وفي ظل حكومة الليكود، استمرت من دون انقطاع الدورة اللامنتهية من المقاومة التي تؤدي الى قمع يؤدي بدوره الى مقاومة.»

وفي خلاصة المقال، يرى ارونسون ان امكان تجديد السياسة المتبعة من داخل المؤسسة الاسرائيلية ضئيل جدا، وان اعادة تقويم طبيعة مصالح اسرائيل الامنية اوتطوير تراتبية مختلفة لهذه المصالح ليست امكانا واقعيا. وهو يرى ايضا ان السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة ستستمر، «في غياب

قوة معاكسة ذات طبيعة سياسة او عسكرية او اقتصادية، تنبع من داخل تلك المناطق نفسها او من المجتمع الدولي.»

أما في المقال الثاني، الذي يحمل عنوان «ندوب الاحتلال: تقرير شاهد عيان»، فان مايكل هدسن يأخذنا في جولة في الاراضي المحتلة التي زارها لفترة شهر، حيث تنقل من منطقة الى اخرى، وأجرى اللقاءات مع العديد من سكانها الرازحين تحت نير الاحتلال. وفي هذه الجولة، نلاحظ مع الكاتب ان الضم «الزاحف» (ان لم يكن الراكض ـ على حد تعبيره)، ظاهر الآن في كل مكان: في اعمال الاستيطان ومصادرة الاراضي واحتكار مصادر المياه ـ الامر الذي يقدم الدليل الموضوعي على حقيقة النوايا الاسرائيلية في المناطق المحتلة. ونرى معه التجهم باديا على وجوه السكان نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال القمعية عند الحواجز وعبر الدوريات المسلحة والبيروقراطية العسكرية والعقوبات المفروضة.

ويعرض هدسن لنماذج من آراء الفلسطينيين، معتمدا على ٢٥ محادثة مطولة مع عدد من رؤساء البلديات والوجهاء والمربين والمحامين والطلاب. وتتناول هذه الآراء النظرة الى كل من منظمة التحرير الفلسطينية، ومباحثات الادارة الذاتية الفلسطينية، والولايات المتحدة الاميركية. كما يقدم الكاتب، بناء على ملاحظاته ومحادثاته، عددا من الاستنتاجات المتعلقة بآثار الاحتلال في المناطق المحتلة وباحتمالات صوغ التسوية المستقبلية. وتجدر الاشارة هنا الى ان من هذه الاستنتاجات ما يمكن ان يكون موضوعا لخلافات واسعة في الرأي، ربما بسبب كون الآراء التي يبني عليها الكاتب استنتاجاته لا تمثل بالضرورة الآراء النموذجية لسكان المناطق المحتلة، كما يقر الكاتب نفسه، وانما هي تعكس بالأحرى آراء شرائح معينة من هؤلاء السكان. ومهما يكن، فان صحة بعض الاستنتاجات الاخرى قد تأكدت، على الارجح، بعد حرب لبنان سنة ١٩٨٢ ـ وهي استنتاجات كان قد توصل اليها هدسن في مقاله هذا الذي نشر اول مرة في شتاء سنة ١٩٨٠.

وفي المقال الثالث، دراسة لعبد الاله ابو عياش عن «سياسة التخطيط

الاسرائيلية في المناطق المحتلة». يرى الكاتب ان المستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة تمثل جانبا من سياسة اسرائيلية منظمة ومتواصلة ترمي الى دمج تلك المناطق في اسرائيل، وهي سياسة تفيد الى اقصى حد من الافكار والخبرة في التخطيط الاستيطاني الاقليمي (اي: التخطيط الاستيطاني للمناطق) الذي طورته الحركة الصهيونية منذ بداية الاستيطان في فلسطين. لذلك، فهو يأخذ على عاتقه، في هذه الدراسة، البحث في مفاهيم هذا التخطيط الاقليمي وتحليل انعكاسات تطبيق السياسة الاسرائيلية على الضفة الغربية.

بعد اعطاء لمحة موجزة للتعريف بالضفة الغربية وقطاع غزة، يتناول ابو عياش بالتحليل السياسة الاسرائيلية الرامية الى ضم هاتين المنطقتين الى اسرائيل. وهي السياسة التي توضحت معالمها منذ وصول «الليكود» الى الحكم سنة ١٩٧٧. ويرى الكاتب ان الاسرائيليين انشأوا، بصورة متعمدة، ما يمكن وصفه ببنية علاقات «مركز ـ محيط» بين اسرائيل والمناطق المحتلة. وبعد ان يوضح الكاتب المفهوم النظري لهذه البنية، ينتقل الى تفحص العوامل الرئيسية التي تؤثر في السياسة الاسرائيلية في الضفة وغزة، ويحددها في اربعة: الديموغرافيا، والأمن، والنشاطات الاقتصادية، والموارد المائية. ويقدم ابو عياش تحليلا مستفيضا لهذه العوامل، مشفوعا بالأرقام والجداول، مشددا على الدور الذي قامت به المستعمرات في مسار إحكام السيطرة الاسرائيلية على المناطق المحتلة.

ويخلص ابو عياش الى ان هناك عملية تحويل قسري للضفة الغربية وقطاع غزة، تدعمها الانظمة العسكرية الموضوعة لقمع اي رفض او احتجاج على الاجراءات الاسرائيلية. ويرى ان عملية التحويل هذه تشكل عائقا اساسيا في طريق الحل السلمي لنزاع الشرق الاوسط، وان سياسة التخطيط الاسرائيلية تكتسب اهمية خاصة، وهي السياسة التي يبدو انها رسمت بهدف استباق مثل هذا الحل.

أما في المقال الرابع، فان كاتبه، ست تلمان، يعالج استعمار اسرائيل للضفة الغربية بتحليل عدد من الشهادات المتعلقة بالضفة أدلي به امام اللجنة

الفرعية للهجرة واللاجئين ـ لجنة مجلس الشيوخ الاميركي القضائية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧. وتدور هذه الشهادات حول الجوانب القانونية والاجتماعية والمتعلقة بحقوق الانسان، الناجمة عن زرع المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

الشهادة الاولى التي يتناولها الكاتب بالتحليل هي التي ادلى بها يسرائيل شاحك، استاذ الكيمياء في الجامعة العبرية بالقدس، والتي ركز فيها على «قضايا العدالة، لا على القضايا القانونية»، واعتبر ان حصر امتياز انشاء مستعمرات جديدة باليهود وحدهم يشكل «عنصرية مكشوفة وسافرة الى اقصى حد». أما الشاهد الثاني، يهودا آفي بلوم، استاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية، فقد عرض آراء تنسجم في الواقع مع آراء الحكومة الاسرائيلية، وإن لم يؤد شهادته كممثل رسمي لتلك الحكومة؛ فهو يؤكد ان لا علاقة بين اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، وبين المستعمرات الاسرائيلية في الضفة، ما دامت هذه المستعمرات قد اقيمت في اماكن غير آهلة، وبالتالي لم يُصَر الى طرد السكان المحليين ـ بحسب ما يزعم. بل ان بلوم يؤكد في شهادته ان «لاسرائيل الحق في بسط قانونها وسلطتها وادارتها على يهودا والسامرة لحظة تريد ذلك.» ومثل هذه الآراء فندها الشاهد الثالث، و. ت. مليسون، استاذ القانون ومدير مركز القانون الدولي والمقارن في جامعة جورج واشنطن. وقد اعتبر مليسون ان عدم شرعية المستعمرات الاسرائيلية قد ظهر جليا في المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف المذكورة، التي تنص على انه «لا يجوز للدولة المحتلة ابعاد او نقل فئات من سكانها المدنيين الى المناطق التي تحتلها»، منبها الى عدم وجود اية استثناءات او قيود على هذا النص.

أما وجهة النظر الفلسطينية، فقد عرضها بقية الشهود وهم: سليم تماري، استاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت؛ والمهندس ابراهيم دقاق؛ والكاتب فوزي الاسمر. فتحدث تماري عن اجراءات القمع التي تتخذها سلطات الاحتلال بحق الثقافة والمثقفين، وكذلك عن الظروف التي تستخدم

فيها اسرائيل العمال العرب من المناطق المحتلة، مبينا انها تستخدمهم كـ«عمل رخيص» وخصوصا في اعمال البناء. أما دقاق، فقد لخص مجمل نتائج السياسة الاستيطانية على فلسطينيي الضفة في «انهم في صدد فقدان املاكهم، والتحكم في مصيرهم، وضياع ثقافتهم...». في حين عرض الاسمر للممارسات القمعية التي تقوم بها اسرائيل في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، وخصوصا لجوءها الى قوانين الطوارىء التي سنها الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٥. وخلص الشاهد الى ان هذه الممارسات ليست استثنائية بل هي «في صميم الطبيعة الاستعمارية الصهيونية لدولة اسرائيل...».

بعد عرض هذه الشهادات، يستنتج ست تلمان ان تعريف المستعمرات الاسرائيلية وسياسات الاحتلال في الضفة الغربية بأنها نظام «استعماري» هو تعريف دقيق ومعقول، وان تلك المستعمرات هي ـ على الاقل ـ «عائق امام السلام» بحسب العبارة المستعملة من قبل الادارة الاميركية والامم المتحدة. ويرى تلمان انه على الرغم من الاجماع العالمي على ان الاستيطان الاسرائيلي غير شرعي وأنه عائق امام السلام، فان المسألة العملية تكمن في مكان آخر: في القناعة الراسخة عند الزعماء الاسرائيليين الحاليين بأن الضفة الغربية التي يسمونها «يهودا والسامرة» هي ميراث الشعب اليهودي، وجزء عضوي من «أرض اسرائيل»، وملك اليهود بالحق التوراتي... الخ. ويناقش الكاتب مثل هذه القناعة، بصورة مفصلة، منتهيا الى القول ان الاسرائيليين يجدون انفسهم في مأزق ادبي مؤلم لا يستطيعون معه الاعتراف بشرعية الوطنية الفلسطينية من دون التشكيك في شرعية قوميتهم بالذات ومن دون اعتبار انفسهم مغتصبين. ويرى تلمان ان هذا ـ وليس اتفاقية جنيف ـ هو صلب قضية الضفة الغربية، وهو مأزق ادبي للأميركيين كما للاسرائيليين.

في المقال الخامس، يحلل رامي خوري «الاقتصاد الاسرائيلي الامبريالي»، متناولا مظاهر الازمة التي يعاني منها هذا الاقتصاد، وارتباط ذلك باحتمالات التوصل الى تسوية تنسحب اسرائيل بموجبها من الضفة الغربية وغزة.

يعرض خوري، بدءا، للمعطيات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في شتى

مظاهرها: التضخم، والعجز في الميزانية، والعجز في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري، ونقص اليد العاملة في فروع اقتصادية معينة. ويشير الكاتب الى ان اسرائيل، في ضوء المشكلات الاقتصادية الداخلية، تواجه صعوبة في تنفيذ الاوجه الاقتصادية لاتفاقية السلام المنفرد التي عقدتها مع مصر، وخصوصا ما يتعلق منها بنفط سيناء.

هنا، يطرح خوري السؤال الاساسي: كيف يمكن لاسرائيل ان تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية في حال انسحابها من الضفة الغربية وغزة، في ضوء تجربتها في سيناء؟ وللاجابة عن مثل هذا السؤال، يعرض للروابط الاقتصادية التي نمت بين اسرائيل والمناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وهو يصنف هذه الروابط في اربعة مجالات رئيسية، هي: الارض، والماء، والعمل، وأسواق التصدير. وبعد عرض هذه المجالات بالتفصيل، يتوصل الكاتب الى ان الاقتصاد الاسرائيلي يستمد بقاءه، الى حد كبير، من الموارد الاقتصادية الاسيرة في المناطق المحتلة، وانه يمثل اقتصادا امبرياليا تموهه ظروف التقارب الجغرافي، وان الموارد الفلسطينية التي تستغلها اسرائيل تتطابق مع نقاط الضعف الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي حاليا.

أما اذا كان في امكان اسرائيل ان تتحمل خسارة ٦٪ ــ ٧٪ من قوى عملها القومي، وأن تتحمل انهاء استغلال ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة سنويا، وأن تستغني عن سوق التصدير الاسيرة في الاراضي المحتلة، وأن تتخلى عن المنتوج الزراعي والصناعي للمستعمرات في تلك المناطق ــ فهذا كله يعتمد على الشكل ألذي قد تتخذه اتفاقية السلام على الجبهة الشرقية، كما يرى خوري.

وفي المقال السادس، المعنون «الاراضي العربية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ والسياسة الاسرائيلية»، يتناول بكر ابوكشك ــ في الجزء الاول من المقال ــ القضايا المتعلقة بملكية الارض، فيعرض للقوانين التي سنتها اسرائيل بهدف الاستمرار في اغتصاب الاراضي العربية وتهويد الجليل، والتي تمكنت بواسطتها من مصادرة ٢,٢ مليون دونم من المزارعين العرب حتى

سنة ١٩٦٠. كما يعرض ابوكشك للتعويضات التافهة التي تدفع الى اصحاب الاراضي المتضررين، ولمفهوم «المصلحة العامة» الذي تتذرع به السلطات الاسرائيلية لتبرير المصادرات. أما فيما يتعلق بالأراضي العامة، وهي تشكل نسبة مئوية مرتفعة من أراضي القرى العربية، فان اسرائيل تدعي «وراثتها» عن حكومة الانتداب البريطانية. ويشير ابوكشك، في هذا المجال، الى تصميم الحكومة الاسرائيلية صراحة على استعمال سلطاتها لمنع المواطنين العرب من الافادة من هذه الاراضي، مع جعل الافادة منها قانونية لليهود. وقد اخذ الكاتب عينة عشوائية من ٣٨ قرية عربية وسجل التغيرات التي حدثت في أراضي هذه القرى في سنوات ١٩٤٥ و١٩٦٢ و١٩٧٢. واستنتج من هذا التسجيل ان ما تبقى للعرب سنة ١٩٧٢ كان اقل من ثلث مساحة الاراضي، ورجح ان تكون ملكيتهم سنة ١٩٨٠ اقل من ذلك ــ مع ان مجموع سكان هذه القرى قد ازداد اكثر من ثلاثة أضعاف.

وفي الجزء الثاني من المقال يتطرق ابوكشك الى القضايا المتعلقة باستغلال الارض، فيتناول الضائقة السكنية التي يعاني منها العرب والناجمة عن المعدل المرتفع للنمو السكاني، وعن تحديد مساحة الارض المخصصة للسكن، وعن الافتقار الى اقرار خرائط التخطيط الرسمية. كما يتناول مختلف اوجه سياسة خنق الزراعة في القرى العربية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية، والتي اضطرت العرب الى البحث عن العمل في قطاعي البناء والزراعة في المستعمرات اليهودية.

* * *

ان هذا الكتاب، على الرغم من اختلاف مؤلفيه وتنوع موضوعاته، فانه يؤكد حقيقة اساسية هي ان اسرائيل توجد في المناطق المحتلة أمرا واقعا جديدا على المستويات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية كافة. وهذا الامر الواقع يمهد لضم المناطق المحتلة الى اسرائيل قانونيا، بعد ان ضُمَّ جزء منها فعلا (منطقة القدس)، وبعد ان كادت اسرائيل تستكمل الشروط المادية لضم الاجزاء الباقية منها، في حين تسعى اسرائيل لاكتساب شرعية وجودها في

فلسطين المحتلة، عن طريق التوصل الى الاعتراف العربي بها. ويؤكد الكتاب ان سياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية تستهدف، بفرض الامر الواقع الجديد، استباق اية تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، باعتبار ان اية تسوية تنسحب اسرائيل بموجبها من المناطق المحتلة ستلحق افدح الضرر بما تعتبره اسرائيل مصالحها «الحيوية»، الامنية والاقتصادية والسياسية. وهذا، طبعا، ما لم تكن التسوية من النوع الذي يمكّن اسرائيل من مقايضة الارض بالمكاسب الاقتصادية والنفوذ السياسي والعسكري في المنطقة العربية.

ان قراءة ثاقبة لهذا الكتاب لا يمكنها إلا ان تستخلص ان صراعنا مع الكيان الصهيوني هو، فعلا، صراع وجود لا صراع حدود.

خالد عايد

بيروت، ١٩٨٤/٩/٤

تعريف بالكتّاب

عبد الاله ابو عياش: استاذ الجغرافيا المشارك في جامعة الكويت.

بكر ابو كشك: مدير مركز الابحاث في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية.

جيوفري أرونسون: صحافي اميركي مستقل عمل فترة في القدس.

ست تلمان: عضو في مؤسسة اميركان انتربرايز، وكان في السابق موظفا في لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الاميركي.

رامي ج. خوري: رئيس تحرير صحيفة *Jordan Times* سابقا، وصحافي مقيم حاليا في الاردن.

مايكل ك. هدسن: مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون بواشنطن.

١

سياسة الاحتلال العسكري الإسرائيلي *

جيوفري أرونسون

ادى الانتصار الاسرائيلي العسكري الساحق، في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، الى احتلال اسرائيلي لأراض على ثلاث جبهات رئيسية: المصرية والسورية والاردنية.

وقد نتج عن الاستيلاء الاسرائيلي على الاراضي، وعن التنظيم الاداري الذي تبعه، تضافر لعمليات دينامية داخل اسرائيل تتعلق بالمناطق الخاضعة للاحتلال.

ان الخطوة الاولى المهمة في عملية ادراك طبيعة السياسة الاسرائيلية هي تحليل الاوجه البارزة لعملية وضع هذه السياسة وتنفيذها في المناطق المحتلة. ان أهداف سياسة الاحتلال، وصورة الوضع كما تراها النخبة التي تصنع القرار، وتنظيم الحكومة العسكرية، ووقائع السياسات الحزبية والائتلافية، قد تؤلف كلها القاعدة الاساسية لبناء السياسة. ان البحث في هذه الاوجه لعملية وضع السياسة وتنفيذها يشكل مفتاح فهم الدوافع الاساسية والضرورات السياسية التي تحدد اطر تحديث السياسة.

---

* *Journal of Palestine Studies (JPS)* (28), Vol. VII, No. 4 (Summer 1978), pp. 79-98.

أهداف سياسة الاحتلال العسكري الاسرائيلي

تعكس مبادىء سياسة اسرائيل وأهدافها في المناطق المحتلة تفوّق المصالح الاسرائيلية كما تتصورها النخبة الاسرائيلية صانعة القرار. وتنشأ علاقة غير متساوية اصلا بين اسرائيل التي تحكم كمحتل من دون موافقة شعبية، وبين السكان الفلسطينيين العرب الاصليين الذين يحد الاحتكار الاسرائيلي للقوة من حرية اختيارهم. ان ادارة المناطق الخاضعة للاحتلال ليست قائمة على تآلف المصالح بين المحتل والخاضع للاحتلال، بل هي قائمة على اوّلية مصالح دولة اسرائيل. وبالتالي، يقوم التعايش في ظل ظروف كهذه، طبقا لما جاء في خطاب لموشيه دايان امام طلاب جامعة بئر سبع في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٠، على القول الفاصل التالي: «الجيش الاسرائيلي يسيطر؛ ليس ثمة تحويل [للعرب] بالقوة الى اسرائيليين، نحن الحكومة.»

ضمن هذا الاطار، فان السياسة الاسرائيلية، سواء أكانت تعبر عن ليبرالية ام عن قمع وحشي، هي جوهريا التعبير العملي عن تصوّر اسرائيل لمصالحها الذاتية الوطنية. ولا تهتم اسرائيل بتلبية مطالب السكان الخاضعين للاحتلال إلا الى الدرجة التي يُعتبر فيها ان تحقيق مثل هذه المطالب يتوافق مع المصالح الاسرائيلية.

ولقد تشكلت تصورات اسرائيل لمصلحتها في المناطق المحتلة خلال الاشهر الاولى للاحتلال، وبقيت منسجمة في غضون العقد الاول منه. ان هدف السياسة الاسرائيلية الاساسي هو منع تطور «تهديد امني» لاسرائيل في المناطق المحتلة. ويتضمن تعريف «التهديد الامني»، بالنسبة الى السلطات الاسرائيلية، كل ما يتعلق بتطور معارضة منظمة، سياسية او عسكرية او شبه عسكرية، للحكم العسكري الاسرائيلي. ويبقى الدافع الأولي وراء هذه السياسة، على الرغم من التأثير الاكيد لتنفيذ السياسة على الوضع السياسي والاقتصادي في المناطق المحتلة، هو الحفاظ على تفوّق الجيش الاسرائيلي كعامل حاسم في تطور المسيرة السياسية والاقتصادية في تلك المناطق.

لقد قيل ان مبادىء الادارة العسكرية الاسرائيلية، التي تشكل خطوط

التوجه العامة للحفاظ على السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، تتضمن ما يلي:

١ ــ اعادة الخدمات الاساسية والحفاظ عليها في الشكل والمستوى اللذين اعتاد عليهما السكان في ظل السلطة السابقة...

٢ ــ ضمان استمرار النشاط الاقتصادي... قدر الامكان، على مستواه السابق. وعندما تكون هناك حاجة الى مبادرة اسرائيلية فانه يجب توظيفها، بصورة رئيسية، من اجل التعويض عن الاخلالات والصعوبات التي سببها تمزق الارتباطات السابقة، وفي حالات نادرة فقط من اجل تحسين المستوى السابق.

٣ ــ تحقيق مثل هذه الاهداف بأدنى حد من المصاريف والمستخدمين.

٤ ــ تجنب الاحتكاكات والصراعات مع السكان المحليين قدر الامكان، واقامة تعاون ملطف مع اجهزتهم الادارية والبلدية وغيرها.

٥ ــ محاولة تحسين صورة اسرائيل والاسرائيليين في نظر السكان المحليين.

٦ ــ ضبط المقاومة المدنية ــ اضرابات، ومقاطعات، واحتجاجات، وتظاهرات، ودعاية معادية لاسرائيل ــ الى الحد الادنى، من دون توهم امكان كسب السكان بأن «يذعنوا طوعا للاحتلال الاسرائيلي» كواقع سياسي ووطني.

٧ ــ محاربة المقاومة المسلحة، اي النشاطات والمنظمات الارهابية والتخريبية... ومحاولة اقناع السكان المحليين بعدم شرعية مثل هذه النشاطات وبعدم التعاون معها.(١)

ومن أهداف الاحتلال الاخرى، محاولة ايجاد ممثلين عن المؤسسات السياسية المحلية (وزراء وموظفين رسميين كبار سابقين في الحكومة الاردنية) مستعدين للتعاون مع الحكومة الاسرائيلية، وأيضا دمج مناطق تعتبر جزءا من اسرائيل كجزء من سياسة خلق وقائع لا يمكن العودة عنها.

تشكل هذه المبادىء الاساس الذي وصفه موشيه دايان بـ«الحكومة من دون ادارة»، حيث يجري تمييز واضح بين اشراف الحكومة العسكرية العملي على الشؤون المحلية وبين الادارة المباشرة للخدمات من قبل سلطات بلدية

---

(١) Mordechai Nahumi, «Policies and Practice of Occupation,» *New Outlook*, May 1968, pp. 29-31.

محلية. وتهدف سياسة «الحكم غير المباشر» هذه الى تحقيق متطلبات اسرائيل الامنية، في حين تحد الى ادنى درجة من التعطيل الذي سببه الاحتلال في حياة السكان المحليين. ان الحكم الذاتي على مستوى البلدية، وسياسة «الجسور المفتوحة» التي تسمح بنقل الانتاج الزراعي الى العالم العربي، والاندماج الاقتصادي مع اسرائيل، والمظاهر العسكرية المخففة في مراكز سكانية رئيسية؛ ان مجمل هذه المسائل يشكل اسلوب «الجزرة» في سياسة اسرائيل الذي يُستخدم لضمان مصالحها الامنية.

ان مثل هذه السياسات، التي تشكل جوهر ما قد يُعتبر «الاحتلال المتساهل» لاسرائيل، هو قبل كل شيء أداة لخدمة مصلحة اسرائيل في الحفاظ على قبول السكان المحليين السلبي بالوضع القائم، وللتخفيف من تكاليف الاحتلال (في مجالي القوة العاملة والمصاريف)، هذا عدا المنافع الاقتصادية التي تحصل عليها اسرائيل لنفسها. وكما قال العميد السابق مردخاي غازيت، وهو اول قائد عسكري للمناطق المحتلة: «لقد قررنا اتباع سياسة فتح الجسور والحدود لأننا نعتبر ذلك في مصلحة اسرائيل، الآن وعلى المدى الاطول.»(٢)

وبمقدار ما يشكل مثل هذه السياسات منفعة ما للسكان المحليين، ان في الحفاظ على مستويات الدخل او في ضمان الصلة المستمرة بالعائلات في الدول العربية، فانه يخدم تعزيز السيطرة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، لأنها امتيازات مقدمة من الحكومة العسكرية وقابلة للالغاء اذا لم يتحقق الهدوء السياسي الذي وضعت من اجله.

وكما ان من مصلحة اسرائيل التخفيف من تكاليف الاحتلال عبر تنفيذ سياسات ليبرالية محددة، فقد تتشكل بموازاتها سياسة قمع صارمة لاستئصال اية مقاومة للسلطة الاسرائيلية (تخريب، واضرابات، وتظاهرات، وتنظيم سياسي).

---

(٢) *New Outlook*, July-August 1968, p. 47.

كانت المقاومة الشعبية للاحتلال الاجنبي دائما السمة العامة التي تميز العلاقات بين المحتل والخاضع للاحتلال. والمقاومة، كأسلوب شرعي للتعبير عن النقمة الشعبية في المناطق المحتلة، محظورة قانونيا من قبل اسرائيل التي تنظر الى اي تعبير منظم عن النقمة انه تهديد لشرعية الوضع القائم ـ ويشكل «مخالفة امنية».

ان سياسة عزل الفدائيين عن الشعب، من دون التسبب في دعم لهم، كانت احد أهداف الحكومة العسكرية الرئيسية. ويشكل الاعتقاد بقابلية فصل منظمات المقاومة الفلسطينية عن الشعب حجر الزاوية بالنسبة الى السياسة الاسرائيلية، وذلك يشجع بدوره على تبني مزيد من سياسات الاحتلال الليبرالية. ويقول طالب فلسطيني شاب: «ان السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالجسور والحدود المفتوحة قد أثرت في الناس. لقد نسوا انهم في ظل الاحتلال. وحاول [الفدائيون] ان يذكروا الناس والعالم بأنه يوجد ظلم هنا.»

مع ذلك، وفي الحملة الرامية الى استئصال المقاومة، جرى تمييز ضبابي بين المقاومة العنيفة والمقاومة السلبية، وبين اعمال التحريض وأعمال المشاركة.

> قال المدعي العام (للمحكمة العسكرية برام الله) في خلاصته: باسم السلام والعدالة غير المحدودة قام المتهمون بتوزيع منشورات يدّعون ان مضمونها مبرر تماما. ان من واجبي ان اشير الى ان هذا الامر قد يعكر السلام العام والنظام. واذا ما وُجّه قراء المنشورات لابداء مقاومة، او رمي قنابل يدوية، او التجمع ضد النظام... فمثل هذه المنشورات، حتى لو خلق تجمعات شرعية للسلام، سيؤدي الى اثارة الجمهور للمقاومة، ويجب تفسيره بأنه خرق للسلام العام.(٣)

وتخضع طبيعة الذنب ومداه لمسألة العمل على ازالة التحديات لشرعية الحكم العسكري، كما شرح ذلك غازيت على النحو التالي:

> اريد ان اؤكد اننا نتصرف ضد الاشخاص المذنبين فقط ـ غير ان أنواع الذنب واسعة جدا. نحن لا نتعامل مع المخرب فقط، لأن ذلك ليس إلا جزءا من السرطان. فالمخرب لا يهددنا فقط، بل ايضا الشخص الذي يساعد المخرب،

---

(٣) «Ramallah Trial Verdict,» *Israleft*, No. 8, December 25, 1972, p. 9.

> والذي يدلّه على الطريق، والذي يقدم له مأوى ومأكلا ويسمح له بأن يخبىء سلاحه في بيته او حديقته. كل هذه الامور هي جزء من الاسلوب الارهابي. وليس لدينا خيار إلا ان نعمل ضدها بكل قوة القانون.(٤)

ان حدود الاعمال المسموح بها لقمع التهديدات التي تتعرض لأمن اسرائيل ومصالحها هي حدود واسعة من دون شك. وتعكس المبادىء الموجّهة لاستراتيجية المقاومة المضادة لدى اسرائيل السقف المنخفض لقدرة الاحتمال الاسرائيلي وللتصورات الاسرائيلية لطبيعة النضال الشاملة.

١ـ تجنب العقوبة الاعتباطية وغير المميزة.

٢ ـ العقوبة السريعة والقاسية للمنتهكين إما بوسائل ادارية (التي لها مفعول ردعي اكبر بسبب السرعة التي تتم بها) وإما عبر الدعاوى القضائية.

٣ ـ تدمير المنازل العائدة الى اشخاص متعاونين مع الفدائيين، او يقدمون لهم المأوى، او لا يبلّغون عن اتصالات سلبية بهم.

٤ ـ قمع التظاهرات.

٥ ـ إبعاد الاشخاص البارزين الذين يُشَك في تحريضهم ضد اسرائيل والحكومة العسكرية، على الرغم من السماح بالتعبير الفردي عن معارضة الحكم الاسرائيلي.

٦ ـ عدم فرض عقوبة الاعدام.

٧ ـ سحب الامتيازات والتنازلات الممنوحة كعقوبة للتعاون العام مع الفدائيين.(٥)

هذا هو اذن، بايجاز اساسي، اسلوب «العصا» في سياسة الاحتلال الاسرائيلي الناشىء عن تصورات لمصلحة اسرائيل مماثلة لتلك التي تحكم الاجراءات الاكثر تساهلا التي اثرناها اعلاه، والتي تُحاسب لفعاليتها في الحفاظ على امن الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة.

---

(٤) *New Outlook*, July-August 1968, p. 49.

(٥) Daniel Dishon, ed., *Middle East Record, 1968* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1973), p. 444.

في ضوء هذا البحث، فان ما بدا تناقضات شكلية في سياسة الاحتلال الاسرائيلي ـ السماح بدرجة كبيرة من الاستقلالية المدنية والاقتصادية على الصعيد المحلي، جنبا الى جنب مع سياسة تفرض عدم شرعية اي شكل من اشكال المقاومة ـ يظهر كأساليب عمل منسجمة من ضمن تنفيذ تلك السياسة. فكلا جانبي السياسة الاسرائيلية محكوم بحقيقة اساسية واحدة: صون تصوّر اسرائيل لمصالحها الامنية بأقل كلفة ممكنة من الموارد الاسرائيلية، وهما ليسا إلا وسائل تكتية لضمان ذلك الهدف الاستراتيجي. ان التزام اسرائيل بهذه المبادىء الاساسية خلال فترة الاحتلال يوحي، من المنظور الاسرائيلي على الاقل، بصحتها وملاءمتها.

تصورات النخبة للعرب والفلسطينيين

لقد اظهرت دراسات في دينامية صنع القرار اهمية تصورات صانعي القرار النفسية كعامل بارز وطاغ في صنع السياسة. وفي هذا المجال، لا بد لأي بحث في تصورات النخبة للمشكلة التي تواجهها من ان يساعد في القاء ضوء على المقاييس الاشمل للعوامل المؤثرة وللمصلحة التي تحدد تطور السياسة.

وليس الهدف من هذا التحقيق تقديم دراسة وافية عن تصورات النخبة للعرب والفلسطينيين، بل ان الهدف هو استنتاج بعض التصورات المشتركة المحددة عن طريق تفحص شخصيات رئيسية مؤثرة في عملية نشوء السياسة والادارة في المناطق المحتلة مثل: غولدا مئير، وموشيه دايان، ويتسحاق رابين، ومناحم بيغن.

هذه الشخصيات جميعا تشارك، الى حد كبير، في الطريقة الـ «بن ـ غوريونية» في فهم حل مشكلات السياسة المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي.

> ... ان اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي لغة القوة. ان دولة اسرائيل صغيرة جدا ومعزولة... اي اذا لم تقم بزيادة قوتها الفعلية الى درجة عالية في

حقل الاثبات العملي، فستقع في مشكلة. على دولة اسرائيل ان تقدم، من وقت الى آخر، برهانا لا يُخطىء عن قوتها، وتظهر انها قادرة ومستعدة لاستعمال القوة بطريقة ساحقة وعالية الفاعلية. واذا لم تقدم مثل هذا البرهان فستطوق، حتى انها قد تزول عن وجه الارض.

وفيما يخص السلام ــ بحسب مدرسة التفكير هذه ــ فهو امر مشكوك فيه على اية حال؛ ومهما يحدث فهو بعيد المنال. واذا ما جاء السلام يكون ذلك فقط حين يقتنع العرب بأن هذا البلد لا يمكن اركاعه... وبالتالي، فان مشكلة السلام يجب ألا تقيّد اعتباراتنا حين تكون المسألة متعلقة باتخاذ قرار في شأن عرض للقوة على مستوى كبير لحل مشكلة تتعلق بالأمن اليومي...

واذا ما اضفنا الى هذه الحجج الميل الانساني الطبيعي الى ردة الفعل، وأضفنا ايضا الشعور الخاص الذي يتسم به اليهودي بأن الناس ممكن ان تشكك في أنه ضعيف، وأضفنا قربنا الزمني من العصر الذهبي الذي شهد انتصارنا في الحرب... فسنفهم العوامل الكامنة خلف الجو المشجع لهذا التوجه، علاوة على الاعتبارات العسكرية والسياسية المهمة ايضا بحد ذاتها.(٦)

كانت غولدا مئير مدافعا مخلصا عن هذا التقليد، الذي لا يرى اي امكان للسلام، والذي ينظر الى «العرب» انهم كيان موحد (monolith) ملتزم بتدمير اسرائيل، وحيث تلعب القوة الدور الحاسم في العلاقات العربية ــ الاسرائيلية.

ان فكرة اليهود كفاتحين كانت، بالنسبة الى غولدا مئير، غير معقولة تاريخيا. وكما قالت شولاميت ألوني: «ان حقائق الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، بحسب القانون الدولي الذي حدد العلاقة بين الغازي والمغزو، قد وضعت جانبا عبر تصور وجودي عن اليهود كأقلية ــ كأناس لا مجال للشك في مطالبهم من اجل العدالة والفضيلة.»(٧)

لقد كانت غولدا مئير متمنعة عن الاقرار بالتعقيدات الديموغرافية

(٦) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (London: Oxford University Press, 1972), pp. 286-287.

(٧) *New Outlook*, May 1972, p. 16.

والاقتصادية لمسألة ضم الاراضي. وخشيت ان يتم استبدال الحلم الصهيوني ــ الاشتراكي بشأن «العمل اليهودي» و«اكتساب الارض» بحشد من «قاطعي الاخشاب وساحبي المياه» العرب في اقتصاد يخضع للسيطرة اليهودية. مع ذلك، فقد نُظر الى المدافعين عن مثل سياسة الضم هذه كأنهم اقل خطرا من اعضاء في معسكر اليسار الليبرالي تتعارض آراؤهم «الحمائمية» تجاه العرب والسلام مع آرائها ايديولوجيا.

وحافظت غولدا مئير بثبات على اعتقادها ان الشعب الفلسطيني كان وهما ــ هناك عرب فقط وليس فلسطينيون. وقد تبعت في هذا المجال توجهات بن ــ غوريون الذي قال:

يجب القبول، كنقطة انطلاق، بالفرضية التي تعتبر ان المسألة ليست بين يهود فلسطين وعرب فلسطين... بل علينا ان ننظر الى اليهود ككيان عالمي واحد، والى العرب ككيان عالمي واحد. وأنا اعتقد بشدة أنه لا يوجد تناقض محتم بين تطلعات الشعب اليهودي الوطنية وتطلعات الشعب العربي الوطنية...(٨)

من خلال هذا المنظور، تصبح فكرة الاعتراف بشرعية العرب الفلسطينيين الوطنية غير ممكنة؛ اذ كيف يمكن الاعتراف بمطالب شعب غير موجود؟ وينسجم مثل هذا الموقف مع رفض غولدا مئير استنباط اسلوب ذي طبيعة سياسية تجاه الفلسطينيين كجسم وطني. واذا «لم يكن الفلسطينيون طرفا في الصراع بين اسرائيل والدول العربية»،(٩) تصبح المسائل المتعلقة بجوازية النشاط السياسي الوطني وتطور هيئات تمثيلية وطنية في المناطق المحتلة نقاطا لا بحث فيها. كما تحدثت عن ذلك غولدا مئير بقولها:

لا يوجد في الحقيقة موضوع مثل هذا كهيئة تمثيلية تتكلم باسم ما يُسمى الفلسطينيين. من الممكن ان يوجد امكان للوصول الى شيء من التفاهم مع

(٨) Brecher, *op.cit.*, p. 301.

(٩) مقتطفات من قرار المحكمة العسكرية برام الله، في: *Jewish Observer*, April 18, 1969.

شعب الضفة الغربية. لقد وصل الجميع بعد سنتين الى استنتاج ان ذلك غير ممكن.[١٠]

أما «موشيه دايان فهو، اولا وأخيرا، جندي يتملكه شاغل الامن.»[١١] وهو يؤمن، كأحد اتباع بن ــ غوريون، بأنه في غياب استعداد عربي، لدى الدول العربية او في المناطق المحتلة، للاقرار بمتطلبات اسرائيل الحدودية، فان الاحتلال سيستمر وقتا طويلا. ويشعر، كغولدا مئير، بأن تصور الاسرائيليين كغزاة امر مغلوط فيه. ونقلا عن صحيفة *Jerusalem Post* في ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٦، اكد دايان «ان وجود اسرائيل في الاراضي هو بحق، وليس كغازية.»

ويعتقد دايان، بما انه لن يتم تغيير في واقع المناطق على المدى القريب، بوجوب صوغ نمط من الحياة «يحمل العرب على القبول بالواقع».[١٢] وعلى العرب، ليصبحوا «معتادين» على الوضع القائم، ان يعترفوا بشرعية الحكم الاسرائيلي.

> ان التعايش بين الاسرائيليين والعرب ممكن فقط في ظل حماية الحكومة الاسرائيلية والجيش الاسرائيلي. وتحت حكم هذان فقط يمكن للعرب ان يعيشوا حياة طبيعية... وعلى اسرائيل ان تستمع الى آراء العرب وتحاول تلبيتها قدر المستطاع؛ لا اكثر... لكن قبل اي شيء آخر، علينا العمل باستمرار من اجل تحقيق رؤيتنا نحن.[١٣]

وعلى الرغم من التملق الذي يبديه دايان في الصحافة العالمية فيما يخص «اهمية اعطاء سكان الضفة الغربية فرصة للتعبير الذاتي ولتطوير روابط مع

(١٠) Frank Giles, «Golda Meir Speaks Her Mind to Frank Giles of the London *Sunday Times*,» *Middle East Newsletter,* June 15, 1969, p. 3.

(١١) Brecher, *op.cit.*, p. 353.

(١٢) Haim Darin-Drabkin, «Dayan's Moment of Truth?,» *New Outlook,* September 1971, p. 5.

(١٣) Mordechai Nahumi, «Dayan and the Politics of Creeping Annexation,» *New Outlook,* November-December 1972, p. 52.

الدول العربية»،[١٤] فان التعبير الاصح عن معتقداته الحقيقية يظهر في خطابه امام خريجي التخنيون في حزيران/يونيو ١٩٧٣: «لا يوجد كيان يسمى فلسطين. سياسيا، لقد انتهت فلسطين.»[١٥] وبمناسبة اخرى قال: «انا لا أوافق على كيان فلسطيني اذا كان هذا يعني حق تقرير المصير للعرب في المناطق.»[١٦]

وبطريقة مماثلة يسقط دايان امكان التفاوض مع قيادة سياسية مستقلة في الضفة الغربية: «عمّ نريد ان نتحدث معهم... اذا كنا نعارض انشاء دولة ثالثة. وبالتالي لا يوجد، بالنسبة الى دايان، سبب يدعو الى البحث عن عرب معتدلين من اجل القيام بحوار.»[١٧]

وقد دعا دايان، بصفته وزير خارجية حكومة بيغن الحالية، الى تطوير تشارك «وظيفي» يضم اسرائيل والفلسطينيين الاصليين والاردن. وهذا الاقتراح فيما يخص «العيش المشترك»، كما يحلو لدايان ان يسميه، يبتعد كل البعد عن ان يكون مؤشرا لثورة في المفاهيم في الفكر الاسرائيلي؛ انه فقط يضفي شرعية على السيطرة العسكرية والاقتصادية الاسرائيلية الحالية تحت غطاء موافقة عربية.

وقد حدث ان اعترفت اسرائيل، بقيادة يتسحاق رابين، في اعقاب الوقائع الجديدة التي حفزتها حرب تشرين (حرب اكتوبر)، بوجود الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، لم يكن هذا الاعتراف مؤشرا على رغبة اسرائيلية في الاعتراف بشرعية القيادة السياسية الفلسطينية الوطنية في المناطق، وبالاخص في الضفة الغربية. وكما قال رابين:

> لا ارى اي معنى لحوار سياسي فيما يتعلق بحل سياسي مع هيئة فلسطينية. ومن الحماقة القول انني افتش عن فلسطينيين مستعدين للحوار معي (اذا افترضنا انهم

(١٤) «Dayan and the Territories,» *Israleft,* No. 62, May 19, 1975, p. 4.

(١٥) M.Curtis, ed., *The Palestinians* (New Brunswick: Transaction Books, 1975), p. 185.

(١٦) Mordechai Nahumi, *op.cit.*, *New Outlook,* November-December 1972, p. 54.

(١٧) «Dayan's Speech-Katzir's Threats,» *Israleft,* No. 51, December 1, 1974, pp. 5-6.

> موجودون) اذا ما كنت قد توصلت الى نتيجة تعارض انشاء دولة فلسطينية مستقلة. في الحقيقة، نحن في حوار يومي مع الفلسطينيين، او مع العرب القاطنين في يهودا والسامرة وزوار البلد من دول عربية اخرى. لكن يجب التمييز بين هذا النوع من الحوار وبين المفاوضات السياسية معهم ككيان سياسي مستقل.
>
> هذا هو توجهي الاساسي. وبالاضافة الى انه حتى لو اعلنّا اليوم اننا مستعدون للحوار السياسي مع هيئة فلسطينية، فانه يكون من الوهم الافتراض انه سيُسمح لنا بتحديد من ستكون هذه الهيئة. وكما سبق ان ذكرت، تبقى هذه المسألة ثانوية بالنسبة الي، بما ان نقطة انطلاقي هي انه ليس هناك مجال لدولة فلسطينية منفصلة.(١٨)

ان مناحم بيغن هو آخر رئيس وزراء اسرائيلي يعبر عن عداء اسرائيلي ثابت تجاه شرعية الحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية. فهو ينظر، انطلاقا من رؤيته العالمية المحكومة بتصورات دينية ـ وطنية، الى «عرب ارض اسرائيل» كقاطنين في ارض وُعد الشعب اليهودي بها في زمن التوراة، وهي ارض يقع الحق اليهودي، وبالتالي الاسرائيلي، فيها فوق التاريخ وهو حق غير قابل للتجزئة.

وينظر بيغن الى الفلسطينيين كـ «عرب» بلا تراث مميّز وطني او سياسي او عرقي. وعلى الرغم من ان رئيس وزراء اسرائيل قد شرّع للمؤسسة السياسية الاسرائيلية ان تستعمل كلمة «فلسطينيين»، فان مدلول هذا الاستعمال جغرافي وليس سياسيا او وطنيا. لا يوجد فلسطينيون في مفردات بيغن السياسية ـ هنالك فقط عرب فلسطينيون ويهود فلسطينيون.

لقد عبر رئيس الوزراء عن مثل هذه النظريات في خطاب امام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ٢٣ آذار/مارس، وهي شكلت اساس خطة «الحكم الذاتي» الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة:

> ان خطتنا من اجل السلام، كأساس عادل للمفاوضات، قد اندرجت في

(١٨) Curtis, *op.cit.*, p. 175.

> جزأين: اولا، وضعنا اقتراحا مفصلا لحكم ذاتي اداري كامل للفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة ومنطقة غزة. وستُلغى ادارة الحكومة العسكرية. وسيقوم السكان انفسهم بانتخاب مجلسهم الاداري في اقتراع ديمقراطي سرّي. وستعالج دوائر المجلس الاداري جميع المشكلات المتعلقة بحياة السكان اليومية ـ التعليم، والدين، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والاتصالات، والسكن، والشرطة، وادارة القضاء، وغيرها. ولن يكون هناك اي تدخل في سير الشؤون اليومية. ولم يحدث من قبل قط ان أُعطي سكان هذه المناطق مثل هذه الحرية لادارة حياتهم الخاصة.
>
> لقد قيل او كتب ان ما نقترحه هو حكم ذاتي محدود. لا أبدا. فيما يخص مسؤولية ادارة شؤون الشعب اليومية تقترح اسرائيل حكما ذاتيا غير محدود وغير مقيد. والمفهوم الجديد الذي نقترحه هو تعبير واضح عن مبدأ مساواة في الحقوق ـ وهو مبدأ نؤمن به من كل قلبنا. نقترح حرية اختيار الجنسية، إما اردنية وإما اسرائيلية. والذين يختارون الاولى سيدلون بأصواتهم للبرلمان الاردني، والذين يختارون الثانية سيصوتون للكنيست. ان حرية اختيار الجنسية علامة فارقة ومعيار للحقوق المدنية والمساواة والديمقراطية والسلوك الانساني.
>
> نعم هناك شيء واحد نحتفظ به: مسؤولية الامن والنظام العام. كيف يمكن ان يكون غير ذلك؟*

لقد استمر بيغن في نهج التقليد الاسرائيلي بربطه مشاعر الفلسطينيين الوطنية بمنظمة التحرير الفلسطينية. وكرهه لمنظمة التحرير الفلسطينية قد نسبه ضمنيا، ان لم يكن بصورة صريحة، الى مسألة حق تقرير المصير الوطني الفلسطيني بمجملها.

وهناك وثائق كثيرة تعبر عن كراهية رئيس الوزراء الشديدة لـ «ما يسمى منظمة التحرير الفلسطينية». وتتعدى نظرته العدائية الى المنظمة حدود المنافسة الدبلوماسية التقليدية. فهو يرى النضال الاسرائيلي ضد منظمة التحرير الفلسطينية نضالا مطلقا ضد العدو الاول ـ قوى الخير (اسرائيل) تخوض معركة ضد قوى الشر (منظمة التحرير الفلسطينية).

* هكذا في الاصل من دون مصدر. (المحرر)

وفي خطاب امام الكنيست في اعقاب غارة شنتها منظمة التحرير في ١١ آذار/مارس*، اعلن بيغن:

> من القدس نطلق كتاب الاتهام هذا ضد جميع هؤلاء، في الشرق والغرب، الذين لم يدلوا، على الرغم من نداءاتنا المتكررة، لا بتحفظ ولا بادانة، بل على العكس عبّروا عن تشجيع ودعم لأكثر المنظمات سوادا ـ غير منظمات الاجرام النازية ـ سبق ان ظهرت في سجلات تاريخ الانسانية.
>
> ولّت الى الابد تلك الايام حين كان الدم اليهودي يُهرق بلا عقاب. وليكن معلوما: ان مريقي الدم البريء لن يولّوا من دون ان يعاقبوا. سنبتر يد الشر. والدول التي تتسامح مع المنظمات الاجرامية على ارضها، او حتى تشجعها، مسؤولة امام الله والانسان. ندعو شعبنا الى التحلي بالقوة في هذه الايام العصيبة من المحنة. وندعو الشعب اليهودي في ارض الوطن وفي الشتات: لتكن لديكم روح راسخة قوية.
>
> ان هذه الاعمال الدموية لن تحطم هذه الامة الشجاعة، التي ستستمر في السير على هدي الطريق التي حددها لها تاريخها: العودة الى صهيون والى حياة الحرية والكرامة في صهيون. وبعون الله سنتغلب ايضا على أعداء الانسانية هؤلاء.**

ويمكن من التحليل السابق ايجاز خمسة تصورات اساسية فيما يخص الموقف الاسرائيلي في المناطق المحتلة، وطبيعة الهوية الفلسطينية: ١) الالتزام بنظرة بن ـ غوريون الى «العرب» ككيان متحد ضد اسرائيل، تشكل سماته المتمايزة موضوع اهتمام هامشي بالنسبة الى صانعي السياسة الاسرائيلية. ٢) الطابع اللاعملي للسياسات التوفيقية. فعلى اساس افتراض ان «جميع العرب لا يفهمون إلا منطق القوة»، يمكن ان يتم تفسير السياسات التوفيقية كمؤشر ضعف. ٣) أوّلية المصالح الاسرائيلية في المناطق المحتلة ـ وهي مصالح يُنظر الى الاحتفاظ بها كأمر يتعارض مع اي من المطالب الوطنية

---

* المقصود بالغارة عملية «الشهيد كمال عدوان» التي جرت يوم ١٩٧٨/٣/١١ في المنطقة الساحلية بين حيفا وتل ابيب، والتي سيطرت خلالها مجموعة فدائية فلسطينية على باص اسرائيلي. (المحرر)

** هكذا في الأصل من دون مصدر. (المحرر)

الفلسطينية. ٤) شرعية الوجود الاسرائيلي في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. ٥) عدم شرعية التطلعات الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

تنظيم الحكومة العسكرية في المناطق المحتلة

ينسجم واقع الادارة العسكرية الاسرائيلية مع التعريف الذي استعمله الحلفاء في الحرب العالمية الثانية: «... ذلك الشكل من الحكومة الذي يُنشأ ويُحافَظ عليه بقوة السلاح في مناطق العدو المحتلة و[يُفرَض] على سكان تلك المناطق.»(١٩) وكما ذكرنا سابقا، يتم المحافظة على الحكم الاسرائيلي بصورة غير مباشرة (يقوم ٥٠٠ موظف رسمي فقط بالاشراف على ١٢,٥٠٠ مستخدم محلي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، اي عن طريق الاشراف لا الادارة المباشرة. وعلى خلاف اشكال الحكم الديمقراطية، حيث يوجد نظام من التدقيق والحساب لضمان معاملة عادلة للفرد، تعرَّف الحكومة العسكرية بأنها «... نظام حكم حيث القوة او التهديد بالقوة هو الحَكَم النهائي في الخلاف.»(٢٠)

ان تنظيم الحكم العسكري يعطي رئيس الوزراء ومجلس الوزراء كامل سلطة صنع السياسة. لكن، في الواقع، تكون وزارة الدفاع ـ كما في عهد موشيه دايان ومن ثم شمعون بيريس ـ «... اكثر الوزارات اهمية في صنع السياسة وتنفيذها في المناطق المحتلة.»(٢١) فوزير الدفاع يعطي، عبر قنوات قيادة الجيش الاسرائيلي، المسؤولية المباشرة عن الادارة العسكرية في المناطق الى قائد عسكري ـ وهو «السلطة الرسمية والمسؤولة الوحيدة عن المستخدمين العسكريين والمدنيين في المنطقة، بمن في ذلك السكان المحليون. ووزير الدفاع

---

(١٩) Nimrod Raphaeli, «Military Government in the Occupied Territories — An Israeli View,» *Middle East Journal*, Spring 1969, p. 178.

(٢٠) *Ibid.*

(٢١) *Ibid.*, p. 184.

هو السلطة التشريعية والتنفيذية ويقوم، بحسب المتطلبات، بتعيين المسؤولين المحليين بمن فيهم القضاة.»(٢٢)

وللقائد العسكري مستشارون دائمون في شؤون الامن السياسية، منتدبون من وزارتي الشرطة والشؤون الخارجية.

وتُقسّم المنطقة الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي الى تسع مقاطعات، يرئس كل واحدة منها حاكم عسكري يكون مسؤولا امام القائد العسكري. ويجري الاتصال بالسكان المحليين وتجري اعمال الادارة اليومية على هذا المستوى.

ويستند الاساس الشرعي للادارة العسكرية الاسرائيلية الى قانون دولي، وخصوصا الى اتفاقيات جنيف المتعلقة بادارة الارض المحتلة. وتضمن اتفاقيات جنيف استمرارية سلطة النظام القضائي والشرعي الموجود ـ وهو، في هذه الحالة، القانون الاردني.

وتشكل انظمة الدفاع (الطوارىء) الانتدابي البريطاني لسنة ١٩٤٥، وهي انظمة اقرتها بريطانيا في الاصل في ظل التمرد العربي خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، الاساس الشرعي للسياسة الاسرائيلية حيال الانتهاكات الامنية ـ السياسية في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من ان بعض البنود من انظمة الطوارىء يعتبر غير شرعي بحسب اتفاقيات جنيف (فيما يتعلق بالإبعاد على سبيل المثال)، فان الرسميين الاسرائيليين يؤكدون ان اتفاقيات جنيف تتطلب ايضا الالتزام بالقانون الشرعي المحلي، الذي يتناقض في هذه الحالة مع الاتفاقيات نفسها.(٢٣)

وتعطي انظمة الطوارىء السلطات العسكرية صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالحريات الفردية. فهي:

> تغطي كل وجه من اوجه الحياة، من الرقابة على حرية الكلام والحركة والصحافة الى نظام حيازة الاسلحة ومصادرة الاملاك ومراقبة وسائل النقل. وفيما يلي بعض اكثر فقرات تلك القوانين اهمية:

(٢٢) Dishon, *op.cit.*, p. 444.

(٢٣) مقابلة مع ميخائيل شاحر، الناطق باسم الحكم العسكري ١٩٦٧ ـ ١٩٧١.

> فيما يخص حرية التعبير، تقول المادة رقم ١٤٢ ان «اي شخص يحاول، شفهيا او بطريقة اخرى، التأثير على الرأي العام بطريقة قد تكون ضارة بالسلامة العامة او بالدفاع او بالحفاظ على النظام العام» سيُعتبر كمرتكب جريمة. وتقول المادة رقم ١٠٩ (آي) (د)، بصورة شبيهة، انه يمكن ان تُفرض قيود على اي شخص «فيما يتعلق بوظيفته او عمله، وفيما يتعلق بعلاقته او اتصالاته بأشخاص آخرين، وفيما يتعلق بنشاطاته المتعلقة بنشر اخبار او نقل آراء». بالاضافة الى ذلك، «لا تُطبع او تُنشر اية اشارة، او صورة، او يافطة، او اعلان، او دعاية، او تصريح، او منشور، او اية وثيقة مشابهة اخرى تتضمن مسائل ذات مدلول سياسي»، من دون ان يتم اولا الحصول على تصريح. ويمكن لمفوض المقاطعة ان يمنح او يرفض اعطاء التصريح «من دون ان يقدم اي سبب لذلك» (المادتان رقم ٩٤ ورقم ٩٦). وللمراقب على الصحافة الحق في منع اصدار اية مادة يعتبرها مضرة بأمن الامة او مصلحة الشعب؛ ويمكنه ان يمنع تصدير او توزيع مثل هذه المادة، ويجبر المحررين والطابعين والكتّاب والصحافيين على احالة جميع المقالات للموافقة عليها قبل نشرها.
>
> . . . وتسمح المادة رقم ١٢٩ [للحاكم العسكري] بأن «يأمر اصحاب الدكاكين او مراقبي العمال في المعامل. . . باعادة فتحها واستمرار العمل كالمعتاد. . . في حال كان لديه سبب للاعتقاد انه قد تم اغلاقها نتيجة اضراب عام او منظم. . . اوعلى العكس، توجيه امر الى الدكاكين لتغلق أبوابها مدة محددة من الزمن». [وتسمح] له المادة رقم ١١٩ «باعطاء امر مصادرة. . . اي بيت، او بناية، او قطعة من الارض، اذا كان لديه سبب للشك في انه تم اطلاق عيارات نارية من بنادق. . . او قنابل، او متفجرات، او اشعال حريق مفتعل من تلك الاملاك؛ ومصادرة اي بيت او بناية او قطعة ارض تقع ضمن اي منطقة او بلدة او قرية او حي او طريق، في حال كان مقتنعا بأن سكان تلك المنطقة او البلدة او الحي او القرية او الشارع قد ارتكبوا جريمة او حاولوا او ساعدوا او حرضوا على ارتكابها». [والمادة رقم ١١١ تسمح] «باعتقال اي شخص مذكور اسمه لدى [الحاكم العسكري] مدة من الزمن لا تتجاوز العام (قابلة للتجديد)» من دون توجيه اية اتهامات ومن دون محاكمة.(٢٤)

(٢٤) Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York, Monthly Review Press, 1976), pp. 16-18.

وعلى الرغم من انه يمكن الاحتكام الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية في صدد اعمال الحكومة العسكرية، فان تجربة العرب في اسرائيل، الذين خضعوا للأنظمة نفسها لغاية أواخر الستينات، تدل على حقائق منوّرة في هذا المجال. فقد «برهن عامل الزمن انه لا يوجد اي مكسب عملي من القيام بذلك، بما ان المحكمة العليا جعلت عدم تدخلها مع الحكومة العسكرية، عندما تكون اعمال هذه الاخيرة مستندة الى «دواع امنية»، قاعدة عامة.»[٢٥]

لقد حافظت المؤسسة القضائية الاسرائيلية على قدسية المنطق العسكري المستند الى حاجات امنية. ففي دعوى رقم ٤٦/٥٠ اقرّت المحكمة:

> ان سلطة هذه المحكمة لنقد السلطة المختصة عندما تكون هذه الاخيرة تعمل وفق انظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥، هي سلطة محدودة جدا. فحين تمنح مادة في القانون حرية نشاط السلطة المختصة فيما يتعلق بالأفراد في جميع الحالات التي «تظن فيها» او «لها رأي في» ان الظروف تجيز مثل هذا الاجراء، تصبح السلطة المختصة في الواقع الحكم الاخير في المسألة، بما انها السلطة الوحيدة التي لديها تفاصيل القضية... في حين ان سلطات المحكمة العليا المقيّدة لا تسمح لها بتقصي دوافع السلطة المختصة عن اصدارها الامر موضوع البحث.[٢٦]

ان الغياب العملي للطرق الديمقراطية في الادارة او للمسؤولية الشرعية، يسمح للحكومة العسكرية بأن تعمل بلا كوابح تفرضها عمليات المراجعة والمحاسبة. ان فقدان عمليات مراجعة مؤسسية فعالة يخلق جوا «يسمح بحدوث اعمال كيفية».[٢٧]

نشوء السياسة المتعلقة بالمناطق المحتلة

يجب تحديد المحيط العملياتي الذي يعمل من ضمنه صانعو القرار

(٢٥) *Ibid.*, p. 20.

(٢٦) *Ibid.*, p. 21.

(٢٧) Raphaeli, *op.cit.*, p. 178.

الاسرائيلي في وضع السياسة في المناطق المحتلة، وذلك من اجل معرفة موقع مثل هذه السياسات في الزمان والمكان كجزء من الدينامية العامة لعملية وضع صيغة السياسة الاسرائيلية وتنفيذها.

وكما سبق ان رأينا، لا يمكن فصل السياسة في المناطق المحتلة عن السياسة الاسرائيلية ككل تجاه «العرب». فبالنسبة الى صانعي القرار الاسرائيليين، لا تنفصل هذه المناطق الخاضعة للاحتلال عن النزاع العربي ــ الاسرائيلي ككل، وهي علاقة تتميز بالنزاع وعدم الثقة وخلاف جوهري في نظريات المصلحة الامنية الوطنية.

ويشكل ميدان السياسة الاسرائيلية المحلية عنصرا اساسيا آخر من المحيط العملياتي الذي تُناقش فيه السياسة وتؤخذ فيه القرارات. ويمكن تلخيص سياسات الاحتلال، على الرغم من تعقيدها وديناميتها على النحو التالي: «ان الصراع بين الاحزاب وفي داخلها للكسب السياسي يجر الجميع الى ابداء معارضتهم للتنازلات بصورة علنية، وللتنافس على الاعتزاز بأنهم قاموا بالمساعدة على بدء سياسة الضم.»[٢٨]

وتشكل مواقف الاطراف الثالثة، اي القوى العظمى والامم المتحدة والرأي العام العالمي بصورة عامة، العامل الرئيسي الثالث في المحيط العملياتي. فعدا الامم المتحدة، التي ضعفت الثقة بها في نظر الاسرائيليين كمنبر مسؤول للنقاش، كان الجمهور العالمي على العموم راضيا بالادعاء الاسرائيلي فيما يخص سياسة احتلال «ليبرالية».

ان طابع المحيط العملياتي المتشكل عبر: ١) نظريات عن عداء عربي لا يمكن تغييره؛ ٢) حاجة الاحزاب الاسرائيلية الى التنافس في اكثر سياسة متصلبة (سياسة الصقور)؛ ٣) قبول الرأي العام العالمي لسياسة الاحتلال الراهنة ــ هذا الطابع يقدم الزخم لأولية الاعتبارات الامنية ويعززها كموضوع طاغ في عملية وضع السياسة، سواء بسواء.

(٢٨) Yehoshua Arieli, «Drift or Mastery,» *New Outlook*, October 1969, p. 10.

لقد انيط بمؤسسة الدفاع الاسرائيلية التعريف بما هو، جوهريا، مشكلة سياسية بين دول (مستقبل المناطق التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧) والتعامل مع هذه المشكلة كما تراه ملائما. «رفضت الحكومة بعناد تطوير سياسة طويلة الامد، وفضلت ان تتعامل مع المشكلات الراهنة من امن ودفاع وردع، تاركة مسألة السياسات الجوهرية الى الزمن الذي يصبح فيه العرب مستعدين «للجلوس والتفاوض معنا من اجل السلام».»[٢٩]

ان بروز المناطق المحتلة كموضوع اهتمام سياسي، بالنسبة الى النخبة الاسرائيلية صانعة القرار، بمن فيها رئيس الوزراء والحكومة، هو ــ جوهريا ــ عامل مرتبط بعلاقة هذه المناطق امنيا باسرائيل. وبما ان وضع المناطق المحتلة كـ«تهديد امني» هو ثانوي مقابلة بجبهات الصراع الاخرى، فان صانعي القرار الاسرائيليين لا ينظرون الى المشكلة التي تطرحها المناطق المحتلة كمشكلة تتطلب اهتماما فوريا. ان الشروط السياسية التي تعمل من ضمنها الحكومة العسكرية غالبا ما تعني ان القرارات تؤخذ تحت ضغط اللحظة ذاتها. ولا يزال على الحكومة ان تعلن سياسة واضحة بشأن المناطق، فانها في الغالب «تقرر ألا تقرر». وبالتالي، فان المنظور الذي ترى فيه الحكومة العسكرية الاحداث في المناطق، والذي تقول عنه المؤسسة الاسرائيلية انه «واقعي» و«براغماتي»، هو الى حد بعيد من دون توجيه سياسي.

ان هذه السياسة الظرفية في صنع القرار، من دون تصور واضح للمصلحة، قد ميزت اعمال الحكومة العسكرية. وعلى الرغم من ان الادارة العسكرية تعمل على فرضية اولية «الامن» فان «مشكلتها الحقيقية تكمن في انها لا تدرك السياسة الطويلة الامد التي يجب ان تتبعها في المناطق المحتلة.»[٣٠]

ان تأثيرات السياسة الناشئة في محيط تُعطى فيه الاعتبارات الامنية الشأن الاعظم، غالبا ما تتعارض مع الموضوعات السياسية ذات المدلول الواسع.

---

(٢٩) *Ibid.*, p. 10.

(٣٠) *New Outlook*, April 1976, p. 16.

كان موشيه دايان، مهندس السياسة الاسرائيلية في المناطق، واعيا الى حد ما لمضامين السياسة العسكرية السياسية. وقد صاغ سياسة للتعامل مع الموضوعات الحساسة، كالتنظيم السياسي، هدفت الى التقليل من المضاعفات السياسية المحلية والعالمية، من دون ان تضر بالمصالح الامنية الاسرائيلية. لقد ادرك دايان ان اتخاذ اجراءات صارمة ضد نشاطات، لا تطرح تهديدا ذا شأن للمصالح الاسرائيلية، على الرغم من انها قد تكون نشاطات غير شرعية، قد يأتي بنتيجة مضادة. فمثلا، اذا ما «استشهد» منظمو نشاطات سياسية غير فعّالة على يد الاسرائيليين، فقد تشكل شخصيات او مسائل كان لها اهمية هامشية سابقا محورا لنشاط شعبي في المناطق نفسها، كما على الصعيد العالمي. ان مثل هذه السياسة، التي كانت موضع انتهاك مزاجي متأصل في جهاز صنع السياسة المتميز بظرفية صنع القرار، كان ناجحا في الحفاظ على الوجه الليبرالي للاحتلال على صعيد الجمهور العالمي.

وفي اعقاب حرب تشرين (حرب اكتوبر)، ومع الاعتراف العالمي الذي منح لمنظمة التحرير الفلسطينية، تركز اهتمام عالمي متزايد على الاحداث في الضفة الغربية. ولقد اعطى هذا التدويل لما كان يعتبر هامشيا حتى اليوم، من المنظور العالمي، بعدا جديدا لمضاعفات السياسة الاسرائيلية. وترافق هذا التسييس للأحداث في المناطق المحتلة مع تغير في القيادة بمجيء شمعون بيريس وزيرا للدفاع مكان موشيه دايان. ان بيريس الذي لم يكن في حنكة موشيه دايان وفهمه لدينامية الوضع، وهو اقل حساسية من دايان تجاه مضاعفات سياسة الاحتلال على السياسة الخارجية، اضطر الى مواجهة وضع بدأت فيه ديناميات الاحتلال بالظهور (المقاومة تؤدي الى قمع يقود بدوره الى مقاومة اكبر تحفز بدورها قمعا متزايدا). ونتيجة ذلك، بدأت صورة الاحتلال الاسرائيلي الليبرالية تتبدد، حتى في نظر اليهود الاميركيين.

ان احد اوضح الامثلة لهذا التطور هو قضية ريموندا الطويل، التي فُرضت عليها الاقامة الجبرية في آب/اغسطس ١٩٧٦ بحجة انها تحرض الطلاب على الاضراب. وركّز اعتقالها اهتمام الرأي العام الاسرائيلي والعالمي

على وضعها، محولا اياه الى قضية مثيرة للاهتمام. فظهرت مقالات في الصحافة الغربية، واندفعت أفواج من الصحافيين والمتعاطفين الى منزلها. ومن الواضح ان القرار الذي اتخذته المؤسسة الدفاعية، كان له تأثير غير مقصود وغير منتظر على السياسة الخارجية. وتحت ضغط الدعاية المناوئة المتزايدة ظهرت اهتمامات السياسة الخارجية اعظم شأنا، ونجحت ضغوطات وزارة الخارجية على وزارة الدفاع لاطلاق سراح ريموندا الطويل. (وقد أُعيد احتجاز ريموندا الطويل في آذار/مارس [١٩٧٨] في اعقاب احتجاجات في الضفة الغربية ضد الغزو الاسرائيلي للبنان. لكنه اطلق سراحها فيما بعد).

وعلى ما يظهر، فان اقحام الاهتمام العالمي فيما كان تقليديا حكرا على وزارة الدفاع الاسرائيلية، سيضيف بعدا جديدا الى اعتبارات السياسة، ويزيد في بروز اعتبارات السياسة الخارجية. ومع ذلك، تبقى شرعية سياسة الاحتلال المُصاغة برعاية وزارة الدفاع والمنفّذة من قبلها شرعية لا منازع لها.

سياسة الاحتلال

يمكن لأية مراجعة لنشوء السياسة او تنفيذها في المناطق المحتلة، ان تحدث كنتيجة لضغوطات سياسية قد تظهر في ميادين صراع رئيسية للسلطة السياسية في اسرائيل.

ان تحليلا موجزا لديناميات المناقشات داخل هذه المنابر الرئيسية، يمكن ان يلقي الضوء على اتجاهات اساسية محددة صمدت امام الاختبار الاكبر لأية سياسة (اي امام الزمن) والتي تقدم دلالة بشأن التوقعات المستقبلية لأية مراجعة في السياسة المصنوعة داخليا.

تقع على حكومة الائتلاف الوطني، التي تشكلت عشية حرب الايام الستة، مسؤولية تطوير سياسة اسرائيل في المناطق التي احتلت نتيجة الحرب. وقد ضم الائتلاف الوطني حزبي «رافي» و«غاحال» الممثلين في الحكومة بدايان وزيرا للدفاع وبيغن وزيرا بلا حقيبة، بالاضافة الى اعضاء في التحالف ومبام والليبراليين المستقلين.

وبسبب القيود التي يفرضها واقع الاستمرار في مثل هذا الائتلاف، ظهرت وبسرعة مسألة الحفاظ على الوضع القائم كحد أدنى مشترك يمكن ان يوافق عليه اعضاء الائتلاف. وجاءت التصريحات الرئيسية المعبرة عن السياسة الاسرائيلية خلال فترة الائتلاف: «بانتظار اتصال هاتفي» من حسين، ومن ثم المبدأ الشفهي لسنة ١٩٦٩ الذي اعاد التأكيد على اولية حاجات اسرائيل الامنية وحاجات التطوير الاسرائيلية كنقاط توجيه لسياسة الاحتلال، وكانت استجابة لرغبة مباي في الحفاظ على القاعدة الواسعة من الدعم السياسي الذي تمتعت به الحكومة.

وكما تم شرحه سابقا، كانت سياسة الحكومة في تلك الفترة غامضة بصورة مقصودة ومفتوحة على تفسيرات متنوعة.

> ان المعادلة التي تبنتها حكومة الوحدة الوطنية منذ عام ونصف العام بشأن التمسك بالمناطق حتى تحقيق السلام المتفاوض في شأنه، قد تحولت فعلا الى مبرر لعدم اعلان شروط السلام وأهدافه، وكي لا تقوم ـ في الوقت نفسه ـ بتعريف واضح للأهداف والاساليب المتبعة في المناطق المحتلة، وذلك خوفا من ان يؤدي اي تعريف فيما يختص بالسلام، او المناطق، الى تفكك الائتلاف وبداية صراع محلي أرادت الاطراف كافة تجنبه.(٣١)

غير ان خط السياسة الذي تطور خلال الائتلاف الوطني استمر الى ما بعد انحلال الائتلاف سنة ١٩٧٠. وعلى الرغم من ان كتلة «غاحال» لم تكن في المعارضة، فقد تطلبت الشروط المسبقة للسلام، من ضمن التحالف الموسع الجديد، ارضاء مطالب حزب «رافي» الاكثر تصلبا. ولم تكن قيادة حزب العمل مستعدة لأن تعرض للخطر الفائدة التي رأتها في السياسة الجارية. وليست بروتوكولات غاليلي واعادة ظهورها في صورة جديدة بعد حرب سنة ١٩٧٣ إلا تعبيرا عن السياسة ذاتها المعمول بها منذ سنة ١٩٦٧.

ولم يشعر قياديو حزب العمل، المدركون دائما لديناميات القوة السياسية والنفوذ في اسرائيل، بضرورة القيام بمراجعة للسياسة. وبقيت الخطوط العامة

---

(٣١) *New Outlook*, July-August 1969, p. 45.

الاساسية ثابتة، توجهها اعتبارات العمل التقليدية لسياسة القوة وغير مثقلة باعتبارات ايديولوجية. أما المراجعات التي تمت فقد عكست القوة المتزايدة لليمين الاسرائيلي وشعبيته.

وتطور وضع بدأت فيه «الخلافات الجوهرية تتلاشى بين الاطراف وتصبح اكثر ضبابية. وأمكن ملاحظة ميل عام الى استجابة واستيعاب متبادلين: اصبحت مسائل الامن والتعصب القومي والوحدة الوطنية، مهما كلف الامر، القواسم المشتركة بينها.»(٣٢) ولم تكن الخلافات التي وجدت داخل المؤسسة الحاكمة ذات طبيعة جوهرية بصورة تهدد الرؤى الاساسية للسياسة المتبعة منذ زمن طويل.

وظهر في صفوف حزب مباي اتجاه «حمائمي» تمثل في بنحاس سابير ويتسحاق بن ــ اهرون، غير انه لم يكن لانتقاداتهما اي تأثير على السياسة. وفي هذا الصدد، قال اوري افنيري، وهو ناقد ثابت لسياسة الحكومة، ان «الحمائم» ليسوا راغبين في «القيام بأي دور فعال في المعركة من اجل السلام وضد سياسة الضم، لأنهم يعتقدون ان الظروف السياسية والنفسية الحالية تجعل من هذه القضية مسألة خطرة سياسيا وغير شعبية.»(٣٣)

وغالبا ما اشار سابير، بصفته وزيرا للمالية، الى ان الوجود الاسرائيلي في المناطق هو وجود سياسي ــ اي انه قائم على القوة لا على حق روحاني. وقد خالف ايضا دايان بقوة فيما يتعلق ببعض المسائل، معتبرا «ان هؤلاء الذين يعتقدون ان مستوى معيشة مرتفعا يمكن ان يعوض عن الطموحات الوطنية، لم يتعلموا فعلا دروس التاريخ.» ومما حفز اعتراضات سابير على السياسة الاسرائيلية خوفه من المضمون الديموغرافي لسياسة الضم الاسرائيلية للمناطق، أما الاوجه التكتية في سياسة المقاومة الاسرائيلية المضادة فكانت مقبولة لديه.

وطرح بن ــ اهرون اقتراح الانسحاب من جانب واحد من المناطق المحتلة من دون اتفاقية سلام، الامر الذي اثار جدلا داخل حزب مباي: «اننا

(٣٢) Yehoshua Arieli, «The Price of the Status Quo,» *New Outlook*, May 1972, p. 8.

(٣٣) *Ibid.*, p. 2.

نوجد مشكلة ايرلندية لأنفسنا عبر نظام الحكم الحالي في المناطق... علينا ان نتراجع من جانب واحد الى الحدود التي نريدها.»(٣٤)

ان دخول حزب مبام التكتل الائتلافي في أواخر سنة ١٩٦٨ قد استُقبل بحذر من قبل جناح رافي، الذي تخوف من امكان وصول اكثرية «حمائمية» اكبر الى داخل الائتلاف. وأعلن موشيه دايان، متحدثا باسم رافي: «من الخطأ اليوم، في هذا الوقت بالذات، ونحن على أبواب اتخاذ قرارات بشأن مسائل حيوية تخص الدفاع والسياسة الخارجية، ان ننشىء ائتلافا ونعطي مبام نوعا من التأثير يجعله قادرا على ترجيح كفة الميزان هذه او تلك.»(٣٥)

أما حزب مبام، المتعب من كونه حزبا صغيرا، «غنيا في المبادىء لكنه ضعيف في التأثير»، فقد رأى في الائتلاف فرصة لمعارضة تأثير رافي والعناصر «الصقرية» الاخرى في مباي. ومع ذلك، كانت هناك اقلية كبيرة، تشكل نحو ٤٠٪ من نخبة الحزب، حافظت على رفضها للائتلاف مع حزب مباي. وفي هذا المجال، قدم يعقوب ريفلين، احد اعضاء الجناح المعارض للائتلاف، الملاحظة التالية: «... ان الائتلاف يعني الموت لاستقلالية حزب مبام، وتبني نظرة حزب العمل السياسية والاجتماعية.»(٣٦)

وتأكدت تحفظات الاقلية المعارضة للائتلاف ونجح حزب مباي، «المصمم على استيعاب حزب جديد» و«الواثق من قدرته على الاحتواء»، في كسب تأييد حزب مبام للكثير من سياسة الاحتلال الحكومية. خاض حزب مبام، وقد انزل الى وضع الشريك الصغير في الائتلاف، معاركه الرئيسية داخل الحزب، حيث اطلق مؤيدو الائتلاف صفات «الانهزامية» على انتقادات «الحمائم» الموجهة ضد سياسة مبام ــ مباي. أما خطط مبام للسلام التي يجري صوغها من وقت الى آخر، فقد خدمت كشاهد صامت على تاريخ مبام

(٣٤) «Y. Ben-Aharon: Declarations and Controversy,» *Israleft*, No. 14, April 3, 1973, p. 11.

(٣٥) Dishon, *op.cit.*, p. 11.

(٣٦) *Ibid.*, p. 551.

كحامل للواء الايديولوجي للتوفيق بين العرب والاسرائيليين. «ففي حين يجري تنفيذ خطة دايان نقوم بمراجعة خطة مبام للسلام بدقة.»

واجه حزب مبام معضلة مشاركته في السلطة كشريك ثانوي او المخاطرة باستقلاليته. وعلى الرغم من جميع تذمراته كان لهالة السلطة لديه جاذبية قوية جدا. فقد ادلى م. تـلمي، الامين العام لحزب مبام، في حـديث له في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣، بتصور مبام لمسألة الاشتراك في الحكومة قـائلا: «... لمبام تحفظات، وسيحتفظ الحزب بحقه في القتال من اجل آرائه بالكلمة وبالفعل ـ قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وفي اطار الائتلاف المقبل.»(٣٧)

ان مثل هذه الايماءات لحفظ ماء الوجه تجاه اليسار المستاء والتصريحات الدورية الهجومية التي تهدد بحل الائتلاف، لم يحجب واقع الغرائز السياسية الطاغية لدى حزب مبام ـ مسألة الحفاظ على قاعدة للقوة والنفوذ عبر مشاركته في الائتلاف، مهما يكن حجم تلك القاعدة صغيرا.

لقد حافظ حزب مباي، باختياره المعارضة اليسارية وبحرية التصرف التي اعطيت له من الاحزاب الاخرى في الائتلاف (وبصورة بارزة الحزب الديني القومي) على صعيد ممارسة السياسة الامنية، حافظ على قابلية التطبيق السياسي للسياسة الامنية في المناطق المحتلة. وجاءت المطالب الفعالة الوحيدة لتغيير السياسة من اليمين السياسي، وهي مطالب لم تدعُ الى مراجعة جوهرية بل الى ترجمة اكثر نشاطا لتلك السياسة.

ان استلام تكتل الليكود زمام السلطة في ايار/مايو ١٩٧٧ اثار آمالا عريضة لدى مؤيدي سياسة الضم، في حين اثار مخاوف لدى الفئات الاخرى. لقد اعتقد مؤيدو الضم، من جميع الاتجاهات السياسية، انهم حصلوا على «واحد منهم» في القيادة، التي ستمنح تصديقها رسميا لخططهم الضخمة للاستيطان والتنمية في المناطق المحتلة. وعلى العكس من ذلك، خشي السكان

---

(٣٧) «Mapam Rejects Labour Party Surrender to Dayan,» *Israleft,* No. 23, September 2, 1973, p. 6.

الخاضعون للاحتلال كما خشي التقدميون الاسرائيليون ان تؤدي الادعاءات المتصلبة لحكومة بيغن الى اضطهاد اكبر وتحويل ملكية الاراضي في المناطق المحتلة. وما فعله بيغن هو انه ابعد العديد من مؤيديه بتنفيذ ما هو اقل من مطالبهم المتطرفة، في الوقت الذي اكد المخاوف لدى المعارضة والفلسطينيين. لقد كانت حكومة بيغن، بكل تأكيد، اكثر صراحة في اعلانها شرعية المستعمرات الاسرائيلية. ومع ذلك، كانت وتيرة انشاء المستعمرات تستكمل بسرعة لا تختلف كثيرا عن الحكومات العمالية السابقة. لا بل ان الوضع المركزي الذي بات يحتله مستقبل المناطق المحتلة السياسي في النشاط الدبلوماسي الاخير، والتحرر الاسرائيلي المتزايد من سحر المستعمرات في المناطق المحتلة، قد خففا من حجم الاستيطان الاسرائيلي، لكنهما لم يبدلا التصور الاسرائيلي للاستيطان.

لقد رفعت حكومة بيغن درجة الحق الالهي المعطى لاسرائيل في استيطان الضفة الغربية الى اقصى مستوى من الاهمية في صوغها للسياسة في المناطق المحتلة. وأضاف هذا العنصر بعدا جديدا الى التصريحات الاسرائيلية، حتى ان التشديد عليه بات يطغى في بعض الاحيان على الحجج الامنية الاسرائيلية التقليدية.

ويظهر بروز هذا العنصر ناتئا جدا في تصريح معلوماتي صدر عن السفارة الاسرائيلية في واشنطن:

> ٦ ـ في يهودا والسامرة، وفي منطقة غزة، اقترحت اسرائيل **منح الحكم الذاتي للعرب الفلسطينيين**. وهو بحد ذاته يعبر عن درجة كبيرة جدا من الحرية لم يسبق ان تمتع بها السكان في الماضي في ظل الحكم العربي. ومع ذلك، تؤمن اسرائيل ان لها حقا في الوجود في هذه المناطق لا يقل عن حق العرب الفلسطينيين. اذ لم يحدث ان انقطع الوجود اليهودي في يهودا والسامرة إلا ١٩ سنة من اصل الـ ٣٠٠٠ سنة الماضية ـ خلال فترة ضم المنطقة بالقوة الى المملكة الاردنية الهاشمية. **وليست يهودا والسامرة بلدا غريبا عن اسرائيل.** هكذا، وفي حين اقترحت اسرائيل ان تشرك الاردن في صنع القرار فيما يتعلق بأوجه مختلفة تخص مستقبل المنطقة، فانه لا يمكنها ان تتصور اية سيادة اجنبية في

يهودا والسامرة او اي خلق لدولة تحت سيطرة ارهابية.

٧ ـ بحسب المقترحات الاسرائيلية، سيكون **للوجود العسكري الاسرائيلي المخفف في يهودا والسامرة دور في حماية مراكز اسرائيل السكنية الرئيسية** من الغزو الاجنبي او الاعتداء. ولا يتدخل هذا الوجود العسكري، بأية طريقة من الطرق، في الحياة المسالمة لشعب المنطقة، بل على العكس يضمن حق كل من العرب واليهود في السلام...

٩ ـ فيما يخص **مسألة الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المدارة**، فان مطالب العرب لا تشغل نفسها بوقف الاستيطان، بل بالاخلاء الكامل للوجود الاسرائيلي من سيناء، ويهودا والسامرة، وغزة، ومرتفعات الجولان. ومع ذلك، تعتقد اسرائيل أن هذه المستعمرات ضرورية لأمنها، وفي يهودا والسامرة هي ايضا تعبير عن ارتباط تاريخي وروحاني بجذور الاصول اليهودية في هذه الارض. غير انه من الواضح ان هذا الامر ليس بجوهر المسألة.*

ان ديناميات سياسة الاحتلال لدى اسرائيل، التي تطورت في الاساس على يد موشيه دايان، بقيت من دون تغيير. وفي ظل حكومة الليكود، استمرت من دون انقطاع الدورة اللامنتهية من المقاومة التي تؤدي الى قمع يؤدي بدوره الى مقاومة.

خلاصة

ان الاهتمام بالأمن، بمعناه العسكري، كان منذ نشوء دولة اسرائيل العامل المحرك للمؤسسات صانعة السياسة الخارجية في اسرائيل. وينعكس هذا الاهتمام الاساسي في النظريات والمواقف التي تشكل اساس السياسات في المناطق المحتلة. ان اولية الاعتبارات الامنية قد اخضعت المسائل ذات المدلول السياسي والاقتصادي البعيد المدى ـ طبيعة التنظيم السياسي والاقتصادي في المناطق المحتلة ـ لسياسة اتخاذ قرارات خاصة بموضوعات منفصلة. وان حافز التصورات العسكرية التقليدية للقوة والنفوذ في عملية توليد السياسة وادارتها قد عتم على طبيعة الصراع السياسية التي تشكل جوهر هذا الصراع.

* هكذا في الاصل من دون مصدر. (المحرر)

وتعمل كل من أهداف السياسة، وتصورات صانعي القرار الاساسيين، وتنظيم الحكومة العسكرية، ودينامية السياسة الاسرائيلية، تعمل مجتمعة على صيانة شرعية السياسة الاسرائيلية، التي تتبع نمط عمل منسجما ومتماسكا. ومن ضمن مثل هذا الاطار الضيق لتفاعل التصورات والمؤسسات المتبادل، يصبح امكان التجديد من داخل المؤسسة الاسرائيلية ضئيلا جدا. ان اعادة تقويم طبيعة مصالح اسرائيل الامنية او تطوير تراتبية مختلفة للمصالح ليست امكانا واقعا.

وستستمر السياسة في المناطق المحتلة، في غياب قوة معاكسة ذات طبيعة سياسية او عسكرية او اقتصادية، تنبع من داخل المناطق نفسها او من المجتمع الدولي، كسياسة امن وادارة غير خاضعة لمفاهيم مصلحة سياسية بعيدة المدى.

٢

نُدوبُ الاحتلال :
تقريرُ شاهِد عيان *

مايكل ك. هدسن

لم يختبر معظم الاميركيين الحياة في ظل احتلال عسكري معاد، ومع ذلك فكثيرا ما يقرأ المرء في الصحافة الاميركية ان الاحتلال الاسرائيلي احتلال متحرر ليبرالي نسبيا، ومتساهل قياسا بما تكون عليه الاحتلالات عادة. غير انني بعد شهر من المحادثات مع الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، اصبحت اشك في صحة هذه التأكيدات. فالدليل الموضوعي على النوايا الاسرائيلية في المناطق المحتلة، الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه ضم «زاحف» (ان لم يكن راكضا) هو الآن ظاهر في كل مكان: في بناء المستعمرات، وفي الاستمرار في مصادرة الاراضي، وفي التلاعب بمصادر المياه. أما العوامل الذاتية، التي هي سبب تجهم الفلسطينيين، فتتبدى في احساس العجز والاهانة عند الحواجز والدوريات المسلحة والبيروقراطية العسكرية والعقوبات بدعوى المقاومة المزعومة او النشاط السياسي.

الضم الزاحف

أنْ يقرأ المرء عن «تكثيف» الاحتلال ــ من الاستيلاء على الاراضي

* *JPS* (34), Vol. IX, No. 2 (Winter 1980), pp. 32-49.

والمستعمرات الجديدة والاحتكار المتزايد لمصادر المياه الخ . . . شيء، وأن يشاهده بنفسه شيء آخر. فالقدس الكبرى ووادي الاردن هما المنطقتان اللتان اصبح صبغهما بالصبغة الاسرائيلية اكثر تطورا، لكن من الواضح انه، في ظل حكومة الليكود الحالية، يوجه انتباه جديد الى المدن الرئيسية في مرتفعات الضفة الغربية.

ان وضع القدس يمثل الاحتلال بأجلى اشكاله العدوانية الصارخة؛ فاسرائيل لم تضم فقط من جانب واحد منطقة مقسمة بشكل متنافر وبعيدة جدا عن حدود المدينة التاريخية، وتمتد شمالا حتى مطار قلندية وهبوطا الى أراضي بيت جالا وبيت لحم في الجنوب ــ وهذا عمل غير شرعي لم يحظ بموافقة دولية، وانما الحد القاطع للاحتلال هنا هو ايضا اكثر ما يكون وضوحا. فقد انتقل خمسون ألفا من الاسرائيليين على الاقل الى القدس العربية منذ حرب سنة ١٩٦٧، ومن المرجح انهم خلال بضع سنوات سيتعادلون، او يفوقون عدد المقدسيين العرب البالغ عددهم نحو ثمانين ألفا.[١] فالمستوطنون الجدد تركزوا في نطاق مجموعات وحدات سكنية تحيط بالمدينة من الشمال والجنوب والشرق. وتبدو الضواحي الشمالية الجديدة ــ وخصوصا رامات اشكول والتلة الفرنسية ــ مسكونة باعتدال، بينما بعض اقسام من مجمع غيلو الضخم الى الجنوب آهلة كليا. ان الزائر الذي لم يستخدم طريق بيت لحم القديمة منذ سنة ١٩٦٦ (الطريق الوحيدة للانتقال من بلدة الى اخرى قبل سنة ١٩٦٧) يصدم حقا عندما يرى نفسه في تلبيوت الشرقية سنة ١٩٧٩. وبكل معنى الكلمة، لا يمكنه التعرف على المناظر الطبيعية التي تبدلت كليا بهذه الـ ٣٠٠٠ وحدة من المجمع السكني على السفح الجنوبي لجبل المكبر (تلة دار الحكومة للأمم المتحدة). وتحتضن أطراف هذه الضاحية الجديدة بقايا قرية عربية بشكل نافر.

والحلقة الاخيرة في السلسلة، التي صممت بحيث تحكم اغلاق القدس

(١) Ann Mosely Lesch, «Israeli Settlements in the Occupied Territories,» *JPS* (25), Vol. VII, No. 1 (Autumn 1977), pp. 27-35.

الكبرى عن الضفة الغربية والاراضي العربية الداخلية، تتمثل في تكتل ادوميم الصناعي المدني المتقدم كثيرا حاليا بمحاذاة طريق القدس ــ اريحا ــ عمان. فمعاليه ادوميم (أ) عبارة عن مجمع صناعي (تصنيع المواد الغذائية والتعدين) متداخل في تلال اليهودية القاحلة الى اليمين من طريق عمان، ومجاور لمعسكر الجيش الاسرائيلي. وعلى بعد قليل، الى الجانب الآخر من الطريق، موقع معاليه ادوميم (ب) الذي ينتظر ان يصبح مدينة صغيرة. ومما يثير الاهتمام ان مجمع ادوميم لا تشرف على ادارته جماعة غوش ايمونيم ولا الجيش، وانما وزارة الاسكان الاسرائيلية. وبوحداته السكنية المخطط لها ان تبلغ خمسة آلاف وحدة، فان هذا يتعدى حجم معظم مستعمرات الضفة الغربية. ان المراقبين الفلسطينيين الذين يعرفون ادوميم، يرون فيها اخطر المستعمرات اطلاقا، اذ انها لا تشمل استملاك الاراضي العربية الخاصة ثانية فقط، بل تضع عائقا جديدا مهما في طريق دمج القدس العربية في اي وطن فلسطيني في المستقبل. وقد نقل عن رسميين اسرائيليين قولهم في تدشين موقع ادوميم (ب) في آب/اغسطس ١٩٧٩: «لن يكون هناك حدود بعد الآن بين ما كان لنا قبل حرب الايام الستة، وبين ما هو عندنا الآن في ايام الافتداء هذه». وأيضا «اننا نقيم المستعمرات حول القدس من جميع الجهات، بحيث لا يعود كونها جزءا من اسرائيل موضع تساؤل.»[٢]

لم ار شيئا من حيث التطور، سواء في اسرائيل او في المناطق المحتلة، خلال العقد الاخير (ربما باستثناء بئر السبع)، يماثل في ضخامته ومجاله الجهود المبذولة في منطقة القدس. فالأموال المستثمرة (وكثيرا منها من الخارج) لا بد من ان تثير حسد رؤساء البلديات الاسرائيليين الآخرين. بينما الفلسطينيون ــ الذين ليس لديهم اية حكومة او اي نوع من مؤسسات عامة للتنمية على نطاق واسع ــ يعبرون لبعضهم البعض عن خيبتهم سرا.

(٢) Edward Cody, «Israeli Settlements: A Link to Jerusalem,» *Washington Post,* August 14, 1979.

يوجد الآن نحو ١٢ ألف اسرائيلي يقيمون في ١٠٩ مستعمرات في الضفة الغربية (عدا القدس) وفي مرتفعات الجولان وقطاع غزة، ومن بينها ٥٧ مستعمرة في الضفة الغربية وحدها*. واذا انطلقنا على طريق وادي الاردن الرئيسية، فلن نرى سوى لافتات عبرية في كل بضعة كيلومترات تدل على طريق ترابية تؤدي الى مناطق محاطة بالأسلاك الشائكة لوحدات سكنية جاهزة، بعضها كيبوتسات او موشافيم ملحقة بمخيمات عسكرية. وبين حين وآخر، هناك برج للمراقبة، ومرة اخرى تهزك الارقام الاجمالية ــ ٢٥ ٪ الى ٣٥ ٪ من الضفة الغربية هي الآن تحت سيطرة الاسرائيليين عن طريق المستعمرات او المناطق العسكرية.[٣] وطبقا لما شهد به الخبراء امام بعثة الامم المتحدة الخاصة بشأن المستعمرات في المناطق المحتلة، في ربيع سنة ١٩٧٩، فهناك ١٢٦ كيلومترا مربعا (٤٩ ميلا مربعا) تسيطر عليها المستعمرات في الضفة الغربية.

---

* ارتفع عدد المستعمرات وسكانها منذ كتابة هذا المقال بصورة كبيرة. ففي بحث شامل اجرته صحيفة «معاريف» الصادرة في ١٩٨٣/١/١٠، ورد ان عدد مستعمرات الضفة وحدها بلغ ١١٩، وان عدد السكان وصل الى ٢٣,٠٠٠ تقريبا (ودائما، عدا القدس). في حين ابلغ السيد شوكت محمود، وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، لجنة دولية لتقصي الحقائق ان عدد المستعمرات في الضفة وغزة بلغ ١٨٤ مستعمرة، منها ١٧٢ مستعمرة في الضفة. انظر: «النهار»، ١٩٨٤/٥/٢٩. (المحرر)

(٣) بحسب احصاءات الاستاذ جون رودي من جامعة جورجتاون، كما جاء في *Washington Star* ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨، حصلت اسرائيل ظلما وعدوانا على نحو ثلث أراضي الضفة الغربية (١٦٠ ألف هكتار). وفي أوائل سنة ١٩٧٩، قدر المراقبون الاكفاء في الضفة الغربية ان ٢٥ ٪ ــ ٣٥ ٪ من قرى معينة اصيبت بشدة. فمثلا بيت دجن فقدت ٨٠ ٪ من أراضيها الزراعية، وكذلك بيت فوريك التي خسرت ٦٠ ٪. وبشأن التفاصيل انظر ايضا: Lesch, *op.cit.* ومعلوماتها الاخيرة في:
JPS (29), Vol. VIII, No. 1 (Autumn 1978), pp.100-119.
وهناك تقرير مهم وأحدث عهدا هو تقرير بعثة مجلس الامن الدولي المعنية بالقرار ٤٤٦ (١٩٧٩) للتحقيق في اوضاع المناطق المحتلة (S/13450 of July 14, 1979).

وتبدو المستعمرات للوهلة الاولى كأن لا ضرر فيها. فوحدات السكن تشغل مساحة صغيرة نسبيا، لكن ما هو اقل وضوحا سيطرتها على الحقول المحيطة التي تم الاستيلاء عليها من القرى الفلسطينية التي كانت قائمة قبلا. وتماما مثلما زالت مئات القرى العربية قبل قيام دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ وبعده، عندما جردت من أراضيها الصالحة ومصدر عيشها، كذلك يبدو ان عددا متزايدا من القرى في الضفة الغربية هو في الطريق الى مواجهة المصير نفسه. ويؤكد الاختصاصيون المحليون الموثوق بهم ان نحو ٩٠ ٪ من الاراضي المصادرة هي املاك خاصة (تبعا لشروط الشرع التركي الاسلامي الذي ما زال معمولا به)، اي انه يقع ضمن الفئات الآتية: أراض «مُلك» (اي التي يحتفظ اصحابها بصكوك ملكية صريحة)؛ أراض «ميري» (تفلح من قبل المزارعين منذ اجيال وهي مسجلة كذلك من قبل سلطات ضرائب الارض، حتى لو لم يكن هناك صكوك افرادية)؛ «جِفتِلِك» (وهذه ايضا تستثمر بنشاط من قبل مزارعين خاصين، ولو انها كانت في العهد العثماني من املاك السلطان اسميا).

وتبدأ عملية الاستيلاء على الاراضي عامة بتسييج عسكري لأرض ما من دون سابق انذار بذرائع «امنية» تحتم ذلك. أما المزارعون الذين يثابرون على زراعة الارض المسيجة، فيجدون احيانا ان محصولاتهم أُتلفت. وبعد وقت قصير قد يقام مخيم او ناحل (مركز استيطان عسكري ــ زراعي)، قد يضاف اليه في وقت لاحق كيبوتس مدني او موشاف. وكلما نمت مستعمرة يمكن ان تزداد الحاجة الى مزيد من الاراضي العربية، وذلك لاعالة السكان الجدد. وأحيانا تقيم حركة غوش ايمونيم القومية المتطرفة مستعمرة غير شرعية، لكنها تحصل على موافقة خفية على المصادرة من الحكم العسكري او من الحكومة. وقد استأنف المزارعون العرب، من وقت الى آخر، دعاوى بشأن هذه المصادرات، لكن بلا جدوى غالبا، عدا الحصول على انذارات قضائية موقتة ضد تطوير الموقع. ومن جراء الطبيعة المتصلبة لهذه العملية، تنعدم الحوافز لدى سائر المزارعين وأبنائهم على ان يستمروا كمالكين. ويوجد الآن عدد متزايد من السكان اصبح من العمال الزراعيين في الضفة الغربية

ولا يملكون أراضي.

لا يعكر هدوء وادي الاردن حاليا سوى هدير الطائرات الحربية الاسرائيلية غير المنظورة بين حين وآخر، مخترقة جدار الصوت في مناوراتها. وقد تمر امارات التوتر من دون ان يلاحظها الغريب، غير انها مع ذلك موجودة. فهناك، فوق اريحا مثلا، كانت العوجا قبل حرب سنة ١٩٦٧ بلدة زراعية مزدهرة بلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة. وقد داخل الرعب الكثيرين من اهلها بسبب تحليق الطائرات المقاتلة على علو منخفض خلال تلك الحرب وجعلهم يهربون عبر النهر، مخلفين أراضيهم لحارس املاك «الغائبين» الاسرائيلي. والآن نجد الكثيرين ممن بقوا مضطرين هم ايضا الى المغادرة لأن النبع القديم الذي كانوا يعتمدون عليه في ري أراضيهم قد جف. فقناة الاسمنت المكشوفة التي تصل بين النبع والحقول خالية من اية قطرة من الماء، وفي امكان المرء ان يرى شجر الموز قد شارف على الذبول والفناء. فعند النبع حفر الاسرائيليون بئرا عميقة: وهناك آلة جرارة تدير المضخة ٢٤ ساعة يوميا. وعندما حفرت الآبار الثلاث قرب النبع، اشتكى المزارعون محذرين من جفاف النبع بالتدريج. غير ان هذه الاحتجاجات ذهبت أدراج الرياح، وخلال فصلين اخذ التدفق يتناقص بالتدريج حتى توقف كليا في المدة الاخيرة.[٤] وتجد في مستعمرة ييطاف الاسرائيلية المجاورة حوض سباحة. وتذكر احدى المنظمات الاميركية المتطوعة التي تعمل في الوادي، ان الاسرائيليين حفروا، منذ ربيع سنة ١٩٧٩، نحو ٢٠ بئرا عميقة تضخ ما يقدر بـ ١٥ ـ ١٧ مليون متر مكعب من الماء سنويا لري الاراضي التي استولت عليها المستعمرات الاسرائيلية. والامر الاسوأ من ذلك، ان السلطات العسكرية تحدد كمية المياه التي يسمح للمزارعين الفلسطينيين بسحبها من آبارهم، كما تمنع الفلسطينيين انفسهم من حفر اية آبار جديدة.

سر ابعد قليلا صعودا الى مرتفعات وادي الاردن، وشاهد قطع

(٤) Paul Quiring, «Israeli Settlements and Palestinian Rights,» *Middle East International*, October 1978.

الاراضي البور المسيجة التي كانت ملكا لفلاحي قريتي عقربة ومجدل بني فاضل، وقد عرّى الجيش الاسرائيلي الاشجار من أوراقها بالطريقة نفسها التي استخدم فيها المواد الكيماوية في أراض اخرى تابعة لقرية اخرى سنة ١٩٧٢ ولأراضي بردلة وعين البيضا سنة ١٩٦٨. وأكثر من استفاد من أراضي عقربة ومجدل بني فاضل، كان مستعمرات موشاف غيتيت ومعاليه افرايم التي تطلبت هذه الاراضي كجزء من عملية التكثيف. وأبعد قليلا صعودا في الوادي، حيث يربط جسر دامية الضفة الغربية بالأردن، نجد منطقة خصبة تشغلها الآن مستعمرة مسوءة، وقد قيل لنا انها تحتل موقع قرية العجاجرة العربية، وان المنطقة بأسرها كان يقطنها اربعون ألف عربي قبل حرب سنة ١٩٦٧ في مقابل اربعة آلاف الآن. احد المزارعين المسنين الذي بقي في جوار مستعمرة حمرا الاسرائيلية، لم يفقد معظم أراضيه الواقعة عبر الطريق مباشرة من مسكنه المتواضع فحسب، بل حظر عليه الحكم العسكري ايضا اجراء اية اصلاحات في منزله.

وأكبر مساحة ما زال يزرعها الفلسطينيون هي منطقة وادي الفارعة المثيرة للاعجاب؛ فهنا يستنبت المزارعون العرب أنواعا من الخضروات، كالبندورة والملوخية والفلفل. وقد بذلت منظمتان اميركيتان خاصتان جهودا لاصلاح شبكة انابيب المياه، لكن سلطات الاحتلال حالت دون ذلك؛ وقد علم ان الوزير اريئيل شارون قال، في نيسان/ابريل، لمهندسين استشاريين من كاليفورنيا عن هذا المشروع: «سوف لا نسمح بأية تنمية فلسطينية في الضفة الغربية.»

ان مضاعفة الوضع الجائر الحالي هو الاتجاه الذي يتبعه الاحتلال، من وجهة النظر الفلسطينية. فما بين سنة ١٩٦٧ وصيف سنة ١٩٧٧ انشأ الاسرائيليون ٤٤ مستعمرة في الضفة الغربية وحول القدس العربية. لكن منذ حزيران/يونيو ١٩٧٧ حتى آب/اغسطس ١٩٧٨ دشنوا ٢١ مستعمرة جديدة، وهم يخططون لأكثر من ذلك في السنوات الخمس القادمة*، وهي فترة انتقالية

* انظر ملاحظة المحرر اعلاه، صفحة ٣٤.

لاقامة «الحكم الذاتي الفلسطيني» طبقا لاتفاق كامب ديفيد. ويقال ان لدى عدد من وزارات الحكومة الاسرائيلية خططه الخاصة الطويلة المدى. فخطة السنوات الخمس للمنظمة الصهيونية العالمية سارية التنفيذ. ومنذ حزيران/يونيو، وضعت الوكالة اليهودية خطة سنوات خمس خاصة بها تدعو الى اقامة ٨٤ قرية جديدة في الضفة الغربية لتأوي ١٦ ألف عائلة اسرائيلية، واضافة ١١ ألف عائلة اخرى الى المستعمرات القائمة. وفي تموز/يوليو، روي عن الرئيس الثاني لدائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، انه يدعو الى اقامة ١٦ مستعمرة جديدة للاحاطة بنابلس خلال السنة القادمة.(٥)

ان للتوزيع الجغرافي للمستعمرات والطرق دلائله ايضا. فمعظم المستعمرات الجديدة التي اقيمت في عهد حكومة الليكود يقع في حزام محاذ لعمود الضفة الغربية الفقري في جوار المدن الرئيسية: جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل. ويبدو ان هذه المواقع تدعم هدف رئيس الوزراء بيغن القائل ان أراضي الضفة الغربية بأسرها يجب ان تستمر تحت السيادة اليهودية، مع حكم ذاتي محدود جدا يطبق على سكانها الفلسطينيين فقط. ان «حزام» الليكود هو الآن مؤشر، ويمكن في المستقبل ان يثبت ليصبح «حقائق جديدة» تشير الى ان في امكان اليهود الاقامة وسيقيمون في اي مكان من المناطق المحتلة. واكمالا لهذا التأكيد الجديد، بنيت شبكة من الطرق التي تشدد الرقابة الاسرائيلية على مراكز السكان العرب، التي سيفتت بعضها عن بعض اكثر مما هي عليه الآن. ويبدو ان هذا المنطق هو وراء طريق «عابر السامرة» العامة، وطريق اخرى شرقية ــ غربية تقطع القسم الجنوبي من الضفة الغربية.

ان رحلة صعودا وهبوطا لأحزمة مستعمرات «آلون» المتوازية في وادي الاردن والمرتفعات القريبة منه، توحي بأن نظرة حكومة العمال الى اي حكم ذاتي عربي في المستقبل ليست اكثر سخاء مما لليكود. وعلينا ان نتذكر ان خطة الجنرال يغآل آلون دعت الى التخلي عن القسم الاكبر من الضفة الغربية (عدا

(٥) *Jerusalem Post*, July 26, 1979.

القدس)، مع مفهوم ان اسرائيل ستحتفظ بحزام من المراكز العسكرية والمستعمرات على طول نهر الاردن من اجل ضبط وصول العرب الى الضفة الغربية. وعندما ينظر المرء الى عرض حزام آلون كما يحدد بالمستعمرات ومصادرات الاراضي الموصى بها من حكومة العمل، يبدو من الواضح ان حكومة العمال كانت مهتمة بشيء اهم كثيرا من مجرد «حد شائك» امني، وأكثر من ذلك فان القيود على استعمال العرب للمياه بدأ بها حزب العمل لا الليكود. وأخيرا، لا بد من ملاحظة ان حركة غوش ايمونيم القومية المتطرفة على الرغم من نشاطاتها غير الشرعية والنقد الجارح غير الجدي الموجه اليها من الاسرائيليين الليبراليين نسبيا، فانها تنجح بوجه عام. وعندما ساعد الجيش بنفسه في بناء مستعمرة ايلون موريه، التي اثارت جدلا، قرب نابلس، وذلك بنقله المواد بالطوافات بدا ذلك انه اشارة الى ان الالتزام بالاستيلاء على الاراضي والمياه العربية وبناء المستعمرات ليس محصورا بالفئة الهامشية المتطرفة من البنية السياسية الاسرائيلية فقط. وبالتالي، اصبحت للفلسطينيين نظرة تشاؤمية عن نوايا اسرائيل بشأن المناطق المحتلة على المدى البعيد.

أثر الاحتلال على السكان

يبدي الاحتلال وجهين: احدهما رؤوف والآخر ــ وهنا استعمل الكلمة بحذر ــ مرعب. ولا ريب ان المناطق المحتلة التي عشت فيها او زرتها، تبدو ظاهرا هادئة وآمنة تماما. فالوضع في غزة مثلا «كان طبيعيا» اذا ما قيس بزيارتي لها قبل عشر سنوات، زمن العصيان المسلح المستمر والتوتر الشديد. وواقع ان مضخات المياه وغيرها من الاهداف الاقتصادية الممكنة في وادي الاردن معرضة بشكل مكشوف لأعمال التخريب، هو دليل واضح بما فيه الكفاية على ان الاسرائيليين لا يتوقعون اعمال التخريب ولم يتعرضوا لها فعلا، لا من الفلسطينيين المحليين ولا من رجال العصابات المتسللين من الاردن. والحواجز قليلة نسبيا، ولو انها تبرز فجأة فور وقوع حادثة تفجير من حين الى آخر. ويعيش معظم الناس حياة طبيعية ما داموا يتجنبون النشاط السياسي

او المقاومة، سوى اولئك الذين باتوا ضحية مصادرة الاراضي او النشاطات الاستيطانية الاخرى، او اولئك الذين يقبض عليهم في العقوبات المتأتية عن اعمال المقاومة التي تحدث احيانا.

لقد تحسنت أحوال الكثير من الفلسطينيين اقتصاديا في ظل الاحتلال ـ وهؤلاء هم اساسا الـ ٥٠ ـ ٧٠ ألف عامل يومي* ممن ينقلون في سيارات النقل الكبيرة الى اسرائيل من اجل اعمال البناء، وكذلك ايضا بعض مالكي الاراضي الاثرياء اصلا، والوجهاء، ورجال الاعمال ذوو العلاقة بالسياحة. والكثير من دخلهم (كدخل باقي السكان الفلسطينيين) يلتهمه حاليا التضخم الاسرائيلي الجامح. كما ان البعض يستفيد من الحوالات المالية والهبات التي ترشح من العالم العربي. ويتحدث الفلسطينيون عن الاخوة الاسلامية والمملكة العربية السعودية كمصادر مهمة لمثل هذه المبالغ المالية. وفي حين تبقى الضفة الغربية بمجموعها راكدة ـ بالنسبة الى التنمية ـ فمن غير المستغرب، مع عدم وجود بنية تحتية ولا خدمات عامة ولا مؤسسات استثمار مهمة، ان يشاهد المرء منازل خاصة جديدة في نابلس والخليل. ان مجموعة من وكالات التطوع الاميركية، وبصورة خاصة «الاعانة الاميركية للاجئين في الشرق الادنى» (انيرا)، قد تسلمت أموالا اميركية خاصة وعامة (من ضمنها ٣ ملايين دولار من وكالة التنمية الدولية ـ AID) لمساعدة التعاونيات الصناعية والزراعية ومشاريع تربوية وثقافية وصحية متنوعة، غير انها مجهودات على نطاق ضيق. وحتى هذه الجهود المتواضعة تواجه عقبات بيروقراطية خطرة من قبل السلطات الاسرائيلية، التي تنظر الى المنظمات الاميركية بعداء سافر.

ولم اجد بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة اي تأييد للادعاء بأنهم في الجوهر احسن حالا في ظل الاحتلال مما كانوا عليه (او مما كان يمكن ان يكونوا عليه) خلال الحكم الاردني. وبالعكس، فان احد الاطباء الزائرين، وكان

* بحسب معطيات رسمية بلغ عدد هؤلاء العمال سنة ١٩٨٢، ٧٩,٠٠٠. انظر: تمار غوزنسكي، «التبعية الكولونيالية للمناطق المحتلة»، «عراخيم»، رقم ٤ (٧٨)، آب/اغسطس ١٩٨٣، ص ٧. (المحرر)

يتفقد التجهيزات الصحية في المناطق المحتلة، تشكل لديه انطباع بأن هذه التجهيزات قد انحطت بصورة ملحوظة منذ سنة ١٩٦٧. كما اكد عدد من الفلسطينيين المطلعين على الاوضاع التربوية انه قد حدث تدن مشابه ـ وخصوصا من حيث النوعية ـ في التربية خلال العقد الاخير.(٦) وقد اشير الى عدم وجود مشاركة حكومية مسؤولة ومهتمة كسبب اساسي لهذا التدهور. وتذمر الكثيرون ايضا، ومن بينهم رئيس احدى البلديات، من ارتفاع نسبة الجرائم وتدهور الامن الشخصي. وأبدى احد اهالي بيت لحم ملاحظته بقوله ان لمن السخرية ألا يكون لدى اسرائيل، بجهاز امنها الذي تتبجح به، اهتمام ولا قدرة على ضبط ارتفاع موجة الجرائم العادية، ولا تظهر سطوة السلطات المحتلة إلا فيما يتعلق بالجرائم السياسية. وأفضل تقويم عام سمعته هو ان نوعية الحياة في الضفة الغربية بقيت على ما كانت عليه سنة ١٩٦٧ تقريبا. بينما لو لم يكن هناك احتلال لتقدمت كثيرا في جميع القطاعات ـ مثلا: كما تحسنت نوعية الحياة في الاردن بصورة مثيرة في هذه الفترة.

هذا ما يمكن ان يقال عن الوجه الرؤوف نسبيا للاحتلال. أما الجانب القاتم، فلا يستغرق وقتا طويلا لتكتشفه. فالفلسطينيون الخاضعون للاحتلال، بكونهم مجردين من الحقوق السياسية ويخشون احتمال تجريدهم من الحقوق الانسانية، بات ينتابهم هاجس التخلص من الاسرائيليين. وقلما تمر فرصة للحديث إلا وتكون في غالبها مكرسة لاحباطات الاحتلال. واذا لم يكن الموضوع عن آخر مصادرة للأراضي، يمكن ان يكون قصة البقال في اسفل

(٦) فيما يختص بالركود التربوي، انظر:
Fathiyya Said Nasru, *West Bank Education in Government Schools, 1967-1977* (Bir Zeit: Bir Zeit University, 1977), cited in Emile A. Nakhleh, *The West Bank and Gaza: Toward the Making of a Palestinian State* (Washington: American Enterprise Institute, 1979), pp. 54-56.

الشارع الذي انهى حكما بالسجن لمدة خمس سنوات كسجين سياسي. وأخبار عن «الحوادث» الاخيرة ـ كاطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع على طلاب الثانويات ـ يجري الحديث عنها تكرارا. وشائعات التفجيرات في الليلة السابقة او عمليات التفتيش الامني الشديد على الطريق الى القدس في هذا الصباح يجري تمحيصها وتناقلها. وقد يلقى فتى فلسطيني صديقه الذي لم يشاهده منذ زمن طويل، فيقول له هذا بابتسامة صفراء انه كان يقضي عطلته في «فندق الحكومة». أما نقاط المراقبة فهي عادة روتينية، لكنها احيانا لا تكون كذلك. وقد يخبر المرء، مثلا، عن تأخر اربع ساعات على الطريق من رام الله الى القدس، مباشرة بعد اعلان الفلسطينيين المحليين رفضهم لاطار «الحكم الذاتي» المصري ـ الاسرائيلي ـ الاميركي: وقد قال الجنود للعرب المنتظرين انهم ما داموا يرفضون الحكم الذاتي، فانهم بدورهم يرفضون ان يسمحوا لهم بالمرور. لقد صودرت من استاذ جامعي ضرير، عائد من دراسة عليا في الولايات المتحدة، اشرطة التسجيل التي تعمل طويلا والدروس المسجلة لدى عبوره جسر أللنبي. وأهالي قرية بكاملها يحرمون جميعا من اذونات الخروج عبر الجسر لأن احدهم كان بين الذين احتجزوا في حملة امنية. وقد يختفي طلاب من جامعة بيرزيت بانتظام بضعة ايام للاستجواب، الذي كثيرا ما يتخلله تعذيب جسدي. وقد تكون راكبا في سيارة عربية (في المناطق المحتلة تلون لوحات الترخيص بألوان مميزة، او في حالة القدس العربية يثبت رقم خاص مسبق)، فتقف السيارة لحظات الى جانب الطريق داخل «الخط الاخضر» (اسرائيل ما قبل سنة ١٩٦٧) او في «القدس الكبرى»؛ فيحدث ان تقترب منك سيارة اسرائيلية ويعلو صوت بوقها ويصرخ راكبها بالسائق العربي ان يتابع سيره. ويسمع المرء قصصا عديدة عن عدم فعالية البيروقراطية والحقد السياسي للحكم العسكري، وخصوصا فيما يتعلق بطلبات جمع شمل العائلات التي تتضمن عودة «غائب».

هذه طبعا حوادث تقع يوميا، وربما لم تكن لا تحتمل بذاتها، غير انها تدل على خوف ضمني من جانب الاهالي الفلسطينيين. خوف من ماذا؟ خوف

من عقاب شديد من السلطات الاسرائيلية مما تراه، صوابا او خطأ، تهديدا سياسيا او امنيا. فأكثر من ١١ ألف فلسطيني أُبعدوا ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٨.[٧] وكان نسف البيوت (اكثر من ١٥ ألف منزل طبقا لما جاء في حملة حقوق الانسان لفلسطين) رادعا كبيرا. والعدد المرتفع من السجناء والمحتجزين السياسيين (٢٣٠٠ بحسب تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن حقوق الانسان، و ٣٢٢٧ طبقا لمنظمة العفو الدولية) من اصل مجموع السكان الفلسطينيين البالغ ١,٥ مليون نسمة، يعني ان القبضة الشديدة للسلطات تُلمَس بحدة في كل مكان.

سألني أحد موظفي قنصلية الولايات المتحدة ان كان لدي انطباع عن كيفية شعور الفلسطينيين بالنسبة الى هذه الاجراءات الامنية، فأجبت: في تقديري، وبناء على محادثات غير رسمية، ان اثرها يبدو فاعلا من حيث كونها رادعة للمقاومة، غير انني لا استطيع تقديم دليل ملموس على هذا التقدير. لكنني اعتقد ان في امكان اي من معارفي بمنطقة بيت لحم (احدى المناطق الاقل اقلاقا لاسرائيل)، على الارجح، ان يسمي نصف دزينة من جيرانه ممن سجنوا لجرائم سياسية او امنية مزعومة. بعد ذلك، قررت ان ارى ان كانت تقديراتي صحيحة، فسألت صديقا عن عدد السجناء الذين يستطيع ان يسميهم في الحال فسمّى لي، خلال خمس دقائق، ١٩ شخصا، وكان قد باشر فقط فقال: «امهلني ساعة او ساعتين لأتذكر اسماءهم بالتحديد، فأتذكر مئة حادثة.»

ثم هناك قصة التعذيب. فمنذ ان ظهرت في الغرب التهم الجدية والموثقة جيدا عن المعاملة الوحشية للموقوفين العرب،[٨] يدور نقاش واسع بشأن ما اذا كانت هذه الممارسات «منهجية» ام لا؛ وتعترف وزارة الخارجية في

(٧) Ann Mosely Lesch, «Israeli Deportation of Palestinians from the West Bank and Gaza Strip,» *JPS* (30), Vol. VIII, No. 2 (Winter 1979), pp. 101-131, and *Ibid.* (31), Vol. VIII, No. 3 (Spring 1979), pp. 81-112.

(٨) اشير الى التقرير الذي اعده فريق التقصي التابع لصحيفة *Sunday Times* بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧، وتقرير القنصلية العامة للولايات المتحدة في القدس =

تقريرها عن حقوق الانسان في المناطق المحتلة، بأن حالات «من الضغوط الهائلة الجسدية والنفسية» قد حدثت فعلا، غير انها لا تتهم اسرائيل بالقيام باجراءات كسياسة منهجية. وعندما تباحثت مع موظف اسرائيلي بشأن هذه التقارير، قال لي ان الاسرائيليين لا يحملونها على محمل الجد؛ «ان امثلة متفرقة» للوحشية قد تحدث، غير ان مثل ذلك لا بد منه في حالة الاحتلال، وصغار مسؤولي السجون والتحقيق ليسوا دائما من المستوى اللائق. انني لا انوي الدخول في جدال بشأن التعذيب «كسياسة منهجية»، لكنني سأسجل ان انطباعي القوي هو ان الفلسطينيين يرونه كذلك. وقبل تحقيق *Sunday Times* اللندنية بزمن طويل، كان الشائع في الضفة الغربية وقطاع غزة ان المحتل يستعمل العنف والاساءة والتعذيب كممارسات منتظمة. وبالتأكيد، فهناك توقع واسع الانتشار ان عقوبة السجن فيها ما يرعب اكثر كثيرا من مجرد عقوبة قضاء وقت في السجن. فمثلا: جاء في تقرير سري أُعد بالتعاون مع بلدية بيت لحم في ايار/مايو ١٩٧٩، ما يلي:

> ان التعذيب حاليا هو اجراء منهجي معتمد في سجون المناطق المحتلة، ويطبق على من يسمون موقوفين «أمنيين». فالصدمات الكهربائية، والماء المغلي، والضرب اللاانساني على جميع اعضاء الجسم وحتى الاعضاء التناسلية، والتعليق من الارجل والايدي، ونزع اظافر اليدين والرجلين، وايلاج العصي في باب البدن، وتعريض السجناء لعضات الكلاب الكبيرة الخ... كل هذه وأنواع اخرى من التعذيب تطبق، وضحاياها موجودون في كل مكان...*

أما العقوبات الجماعية فهي نوع آخر وذات فعالية رادعة للمقاومة بنوع خاص. وهناك حالة مهمة حدثت مؤخرا في حلحول، وهي انه من ١٥ ــ ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩، اي لمدة ١٦ يوما، فرض منع تجول كامل تقريبا على

= كما اوردته وناقشته *Washington Post* الصادرة في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ وأعدادها التالية، والوارد في:
Christian Science Monitor, April 4, 1979.

* هكذا في الاصل من دون مصدر. (المحرر)

البلدة بأجمعها، كرد على حادثة مهاجمة سيارة عامة كبيرة بالحجارة.[٩] كما انه خلال حوادث شهر آذار/مارس ١٩٧٩ في جامعة بيرزيت، عوقبت قرية بير زيت بأسرها. ولم يسمح لأحد من قرية الطيبة قرب رام الله باجتياز جسر اللنبي لزيارة الاردن في اثر القبض على احد القرويين خلال حملة تمشيط امني.

تستمر المضايقات للمعاهد التربوية الفلسطينية بصورة دائمة. وفي حديث جرى مع اداريي وأساتذة الجامعات الثلاث الرئيسية في الضفة الغربية: بيرزيت والنجاح (في نابلس) وبيت لحم، رويت لي قصة بعد اخرى عن المتاعب التي يلقونها مع الحكم العسكري. وتحدث الاحتكاكات لأن الجامعات (والثانويات ايضا) هي موطن الحرية الفكرية؛ ولا مناص في ظل الاحتلال، في النهاية، من ان يُغذّي الطلاب المعارضة السياسية والعداء ــ لا لأن الاداريين يشجعونها (فالعكس هو الصحيح). وكانت كل من بيت لحم وبيرزيت مسرحا للصدامات العنيفة مع قوى الامن التي تنتهك حرم الجامعات لتفريق تظاهرات الطلاب. وقد ضربت بيرزيت، بنوع خاص، بشدة. وهناك تأخيرات بيروقراطية تفوق الحد في الحصول على اذونات ومواد تتعلق ببرنامج بنائها. كما لاقى المحاضرون القادمون من الخارج متاعب في الحصول على اذونات العمل والاحتفاظ بها. وكان طلاب الجامعة (وأحيانا هيئتها التعليمية) عرضة للرعب باستمرار عن طريق «الاستجوابات». وقد قتل اربعة من طلابها على يد الجنود الاسرائيليين الذين ارسلوا لتفريق التظاهرات التي جرت في آذار/مارس ١٩٧٩ احتجاجا على زيارة الرئيس كارتر لاسرائيل.[١٠] وفي الفترة الاخيرة اغلقت هذه الجامعة كليا عدة اشهر، ولم يسمح باعادة فتحها إلا بعد ضغط اميركي شديد. هذه هي الطريقة التي

(٩) وصفت معاناة البلدة في مقال كتبه رئيس بلديتها، محمد ملحم، في:
MERIP Reports, No. 80 (September 1979), pp. 22-24.

(١٠) وصفت حوادث آذار/مارس من قبل اعضاء الهيئة التدريسية الفلسطينيين للجامعة في:
Bir Zeit University Bulletin, March 1979.

تعامَل بها الجامعات والمدارس في ظل الاحتلال «الليبرالي».

وفي ضوء نوايا اسرائيل الظاهرة للاحتفاظ بالمناطق المحتلة، واستخدامها التهديد والاكراه، قد يسأل المراقب الخارجي: لماذا لا تكون هناك مقاومة اكثر لمثل هذا الوضع الذي لا يحتمل؟ حتما هناك الكثير من الاهداف الاقتصادية والعسكرية الظاهرة بل المعرَّضة. ولدى البحث في هذه المسألة مع جماعة من مهنيي الضفة الغربية، قيل لي (بلهجة تنم عن نفاد الصبر): ان العواقب بالنسبة الى الجميع، عدا المتفانين جدا او الاغبياء، مخيفة الى حد كبير للفرد وللمئات او الآلاف من المواطنين الابرياء الذين يعانون ايضا من هذا العمل، حتى ان معظم الناس اصبح يرضى بالاحتلال سلبيا. وفوق ذلك، فحتى منظمة التحرير الفلسطينية، التي هي من دون شك المعبر الحر الحقيقي والوحيد عن الارادة الفلسطينية، معزولة كثيرا عن المناطق المحتلة بحيث لا تستطيع تقديم درجة كافية من الدعم من جميع الاشكال تجعل مقاومة داخلية ضخمة مغامرة يستأهل القيام بها.

نماذج من آراء الفلسطينيين

من دون ادعاء بالقيام باستطلاع عيّنة تمثل رأي الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، دعني مع ذلك أسجل ما بدا لي انه آراء مشتركة على اوسع نطاق، معتمدا على ٢٥ محادثة طويلة مع عدد من رؤساء البلديات والوجهاء الذين يوصفون عادة بأنهم محافظون او معتدلون، ومع عدد من المربين والمحامين والطلاب.

ما هي النظرة الى منظمة التحرير الفلسطينية؟ من المستحيل، على الرغم من الجهد المتعمد الذي بذلته، استنباط اي اعتقاد (سواء للنشر او عدمه) بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست الناطق الحقيقي باسم الشعب الفلسطيني. فرئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، اكد مرارا ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الشرعية الوحيدة التي تنطق باسم الفلسطينيين. كما اصر على

رفض الفكرة التي انتشرت خلال محادثات الحكم الذاتي الاسرائيلية ـ المصرية ـ الاميركية المبكرة، من ان غزة قد تصلح لتكون منطقة محدودة لحكم ذاتي بسبب ما يزعم من النفوذ المصري المتبقي من فترة الادارة المصرية التي استمرت من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٦٧. وقد قال رئيس البلدية هذا انه يرفض بصراحة مثل هذا الدور لغزة، مصرّا على ربط غزة بالضفة الغربية في اية تسوية، وأكد ان ممرا دوليا بعيدا عن اي تدخل اسرائيلي يجب ان يصل غزة بالضفة الغربية مخترقا الخليل وبيت لحم او القدس، بحيث يصبح الكيان الفلسطيني ذا ارتباط تجاري بالضفة الغربية والاردن وعمق البلاد العربية. كما شدد رئيس البلدية على عدم وجود طريقة للحصول على تمثيل فلسطيني فاعل في اية مفاوضات تسوية من دون منظمة التحرير الفلسطينية، او فلسطينيين تسميهم منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الوقت الذي لم ينتقد فيه تحرير الرئيس السادات للأراضي المصرية في سيناء، صرح ان الرئيس السادات لا يمكنه التكلم باسم الفلسطينيين بأي شكل.

كان رئيس البلدية الشوا في الماضي يعتبر معتدلا نسبيا وأحد الذين تربطهم علاقات طيبة بالاردن. وهناك رئيس بلدية آخر معروف باعتداله هو الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم. غير انه أراد ان يكون واضحا في ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الناطق الحقيقي باسم الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقال ان جميع الجهود لاقناع من يسمون «معتدلين» امثاله بأن يكون لهم دور مستقل في محادثات الحكم الذاتي ستبوء بالفشل. ولعله ليس خارج الموضوع الاشارة الى انه من المرجح ان يواجه رئيس البلدية الياس فريج، شأنه في ذلك شأن رئيس بلدية بيت جالا المجاورة، منافسة شديدة من المرشحين الوطنيين الاكثر نضالا واليساريين في الانتخابات البلدية المزمع اجراؤها سنة ١٩٨٠. وفي غزة اغتيل مؤخرا شيخ مسلم بارز* بسبب دعمه المزعوم لمبادرة الرئيس السادات.

* هو الشيخ هاشم الخزندار الذي اغتيل ليلة الاول من حزيران/يونيو ١٩٧٩. (المحرر)

احد وجهاء نابلس من ذوي النفوذ والذي يوصف بـ «المعتدل»، رفض بنزق اية اسئلة عن احتمال وجود خلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وزعماء الضفة الغربية. وقال ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الصوت الحر الوحيد، وبالتالي الحقيقي للفلسطينيين: أزيلوا الاحتلال الاسرائيلي البغيض، وعندها دعوا فلسطينيي الداخل والخارج يقررون مستقبلهم. لكنه يعتقد ان طريق الحكم الذاتي المصرية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية الحالية هي عقيمة كليا.

عضو مسن سابق في مجلس الاعيان الاردني، بعد ان حصل على ضمان عدم ذكر اسمه، استمر في قوله ان هناك أمورا كثيرة لا يرتاح اليها في منظمة التحرير الفلسطينية. لكنه في هذه المرحلة سوف لا ينتقدها علنا لسببين: احدهما ان المنظمة تعبر فعليا عن مشاعر جميع الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي لجهة التخلص من الاسرائيليين؛ والثاني ان عواقب الخصومات العلنية مع منظمة التحرير الفلسطينية خطرة جدا.

أما الشعور بين المربين والمحامين والطلاب الفلسطينيين الفاعلين، فهو اقل التباسا وأقل تحفظا: فمنظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة اليهم جديرة (وتحظى) بحماستهم ودعمهم الايجابي، وبصورة خاصة منذ اتفاق كامب ديفيد المصري ـ الاسرائيلي. وهذه ايضا هي الآراء المنقولة عن رؤساء بلديات مدن الضفة الغربية الرئيسية كنابلس والخليل ورام الله. على ان الكثيرين من هؤلاء المهنيين أبدوا ملاحظاتهم في ان منظمة التحرير الفلسطينية فشلت في عمل كل ما يمكن لمساعدة الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. لا شك في ان اعمال الارهاب المتفرقة المدبرة من الخارج تساعد في رفع المعنويات الفلسطينية في الداخل. غير انني اسمع انتقادات شديدة وكثيرة من اهالي الضفة الغربية عن الطبيعة الحمقاء للعديد من هذه الاعمال. فبعد وقت قصير من انفجار قنبلة قرب بوابة يافا جرحت اثنين من بستانيي العرب الاسرائيليين، سمعت تعليقات عديدة مفادها ان مثل هذه الاعمال خطأ ويدل على عدم الفعالية اكثر منه على القوة؛ «فلماذا يتوجب على الابرياء من عرب او يهود ان يتحملوا جرائم الحكومة الصهيونية وجيشها؟» ـ تساءل احدهم. هذا لا يعني ان

الفلسطينيين في المناطق المحتلة هم ضد استعمال العنف مبدئيا ـ مع انهم (كما اشرت) يفضلون ان يأتي من الخارج. ويلقى الهجوم على الدوريات والمنشآت العسكرية والمستعمرات او المؤسسات الاقتصادية استحسانا عاما كما اعتقد.

كما صدر انتقاد عن احد هؤلاء المهنيين مفاده ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت اقل فعالية مما يمكن ان تكون عليه، من حيث تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للضفة الغربية. ورجع كثيرون الى قرارات قمة بغداد بتخصيصها اعانات ضخمة للمناطق المحتلة، والقليل من هذا لمس حتى الآن. وكان هناك شعور «بين السطور»، نقل عن بعض الوجهاء والمهنيين ايضا، بأن أصوات فلسطينيي المناطق المحتلة لم تعط وزنا كافيا في صنع قرارات منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد قال احد اهالي الضفة الغربية، مثلا: ان منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت تبالغ في الاهتمام الذي تعيره للمنظمات المتطرفة التي ينقصها فهم حقائق الاحتلال.

واني اخرج من احاديثي هذه بثلاثة استنتاجات: (١) ان منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة من الجميع بصفتها الصوت الفلسطيني الشرعي الوحيد. (٢) ان الجميع ينظر الى منظمة التحرير الفلسطينية انها قادرة على معاقبة اي فلسطيني في المناطق المحتلة يحاول التكلم عن الفلسطينيين من دون تفويض منها. (٣) في الوقت الذي يدعم فيه الفلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية، فان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال يشعرون: (أ) بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تقم بما يتوجب عليها من تقديم دعم محسوس، عسكري واقتصادي ومالي، للمناطق المحتلة؛ و(ب) ان اهالي الضفة الغربية غير ممثلين كفاية في صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية.

ما هي النظرة الى المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني؟ لم أصادف فلسطينيا واحدا يؤيد المباحثات او يشعر بأن شيئا ذا قيمة يمكن ان ينتج عنها. فالفلسطينيون جميعا تقريبا يشعرون بأن الاسرائيليين يخططون لحكم المناطق المحتلة الى الابد، ولذا فهم

لا يرون بوادر نية سليمة من جهة الحكومة الاسرائيلية، على الرغم من التزاماتها الموقعة. كما يشعرون بأن اطار الحكم الذاتي لاتفاق كامب ديفيد لا يختلف بصورة اساسية عن صيغ حكومة بيغن في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ المرفوضة كليا. كما لم اجد أحدا يوافق على الحجج التي تقدم بها رسميو الولايات المتحدة في كون هذه المحادثات تحرك مسارا في امكانه ان يؤدي الى فوائد مهمة للفلسطينيين مهما بلغت مقاومة الحكومة الاسرائيلية لها. وبينما نجد بعض زعماء الضفة الغربية على علم بالدعم المحدود من قبل فئات من الشعب الاسرائيلي، كحركة «السلام الآن» وجماعات غير رسمية من اكاديميين ذات اتجاه «حمائمي»، فانهم لا يشعرون بأن ايا من الكتلتين الرئيسيتين، الليكود الحاكم والتحالف العمالي، ستقوم بترجمة الحكم الذاتي بطريقة مقبولة. وقد لمست حقدا وغضبا على دبلوماسية الرئيس السادات بين معظم من تحدثت اليهم، مع ان اقلية مهمة عبرت عن موافقتها على دوره كزعيم مصري ونجاحه في استعادة أراض مصرية. وبالاختصار، هناك توق الى انهاء النزاع اذا مُنحت القضية الفلسطينية حدا ادنى من العدالة.

لم اسمع في اي وقت أحدا يدعو الى استمرار الحرب ضد اسرائيل ولا الى تدميرها بحدودها قبل سنة ١٩٦٧. أما الاهداف التي سمعت التعبير عنها، فكانت الانسحاب العسكري والاداري الاسرائيلي الى ما قبل خطوط سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس. ولم يتطوع احد بتبني فكرة عودة الضفة الغربية الى الحكم الاردني، مع ان عدة اشخاص، عندما سئلوا عن ذلك، قالوا انه افضل من حكم الاسرائيليين. لكن كل من علق تقريبا على مستقبل المناطق المحتلة بعد انسحاب اسرائيلي مفترض، ذكر انه لا بد من علاقة وثيقة بالاردن، وخصوصا فيما يتعلق بتنقل الاهالي والتجارة والمال. وأكد اثنان من وجهاء منطقة بيت جالا ــ بيت لحم اهمية حرية وصول السياح من القدس الاسرائيلية في اية تسوية نهائية، بغية المحافظة على المعيشة الاقتصادية لهاتين المدينتين.

ما هي النظرة الى الولايات المتحدة؟ نظرا الى ان الفلسطينيين في المناطق

المحتلة، في معظمهم، يلومون حكومة الولايات المتحدة على سماحها لاسرائيل بابقاء الاحتلال، فمن الغريب نوعا ما ان نجد ردة فعل ايجابية لوجود الولايات المتحدة هناك. وقد يكون احد اسباب ذلك، «الارتباط الاميركي» الذي اقامه آلاف الفلسطينيين، خصوصا اهالي رام الله والبيرة، عن طريق الهجرة والحوالات المالية والزيارات المنتظمة للاقارب المقيمين حاليا في الولايات المتحدة. كما يبدو ايضا ان المنظمات التطوعية الاميركية الخاصة كان لها تأثير كبير في تلطيف الانطباع السيىء لدى الناس عن الولايات المتحدة. فـ«لجنة خدمات الاصدقاء الاميركية»، «أنيرا» (ANERA)، وعدة جماعات اخرى، اظهرت ان المساعدات المادية، ولو على نطاق ضيق، يمكن ان تؤدي الى نتائج مهمة. وقلة التعاون ــ وفي الحقيقة العداء السافر ــ التي تظهرها الحكومة الاسرائيلية نحو المنظمات الاميركية تزيد بلا ريب في مصداقية هذه المنظمات عند الفلسطينيين. وقد لا يدرك الانسان التوتر بين الواهب والمستلم، الذي يرافق برامج المساعدات الاجنبية في عدة اقطار.

ومن العجب ان يكون هناك، على المستوى الرسمي ايضا، وئام جيد. انه من المفروغ منه ان لدى قنصل الولايات المتحدة العام في القدس مهمة شاقة وحساسة. وانه لموضع تقدير ان استطاع الدبلوماسيون المعنيون هناك القيام بواجباتهم المهنية بهذه الدرجة من الفاعلية. أما الشكوى الرئيسية من الوجود الاميركي التي سمعتها، فقد جاءت من الشوا رئيس بلدية غزة الذي قال ان منظمات المساعدات الخاصة قد اهملت قطاع غزة، بسكانه الذين يصل عددهم الى نصف مليون فلسطيني، كما ان القطاع لم يحظ بالعناية الصحافية او الدبلوماسية كما يجب، اذا ما قيس بالضفة الغربية. غير ان المشكلة، حتما، لا تكمن في الوجود الاميركي المحلي؛ بل في القضية الاوسع، وهي الدعم الرسمي لاسرائيل، والاستمرار في رفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد اصر كل من تحدثت اليه تقريبا، وهو يدين هذا الموقف، على ان الولايات المتحدة فقط يمكنها ان تجعل الاسرائيليين يتراجعون. لكن على الرغم من طبيعة مناورات الولايات المتحدة التي تتبدل باستمرار، والتي لم يكن

لها تأثير يذكر في ابطاء صبغ المناطق المحتلة بالصبغة الاسرائيلية، فان النخبة في الضفة الغربية وغزة تستسلم للحظات امل عاطفي محزنة وانتعاش لدى كل فرق ايجابي دقيق في تحركات الدبلوماسية الاميركية. لكن المرارة التي تلي اخفاق مثل هذه المناورات شديدة الاثر، بل تراكمية.

ملاحظات ختامية

على اساس ملاحظاتي ومحادثاتي في تموز/يوليو ١٩٧٩، مقابلة بزياراتي الدورية للمناطق المحتلة منذ بدء الاحتلال، يمكنني ان اقدم الاستنتاجات الآتية:

(أ) **ضرر الاحتلال يزداد**. لم يبلغ العداء هذه الشدة منذ فترة ما بعد الحرب مباشرة؛ فترة الاضطراب وهجمات رجال العصابات من الخارج على الضفة الغربية وشبه العصيان في غزة. وكما ذكرت سابقا، يعود هذا الشعور في بعضه الى وضع اسرائيل الاقتصادي المتردي منذ سنة ١٩٧٣. ويعود بعضه الآخر الى استمرار القبضة الجائرة والكلية الوجود للسلطات العسكرية. كما ان العمل العسكري الاسرائيلي في لبنان اوجد حقدا عميقا. ومما لا ريب فيه انه منذ وصول حكومة بيغن الى السلطة، اشتدت شكوك الفلسطينيين الكامنة بعمق، في نوايا اسرائيل ازاء المناطق حتى اصبحت اعتقادا راسخا ان اسرائيل ستحكمهم الى الابد.

(ب) ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الشعور، **فان المناطق المحتلة آمنة كليا على وجه التقريب** في الوقت الحاضر. فقد نجح الاسرائيليون حاليا، خارجيا وداخليا، في تعطيل خيار الفلسطينيين في الكفاح المسلح، اذ اتخذ الجيش الاسرائيلي موقفا هجوميا ضد الفلسطينيين في لبنان، من دون ان تكون لأية دولة عربية مجاورة القدرة على تحدي هذا الهجوم او المخاطرة بتحمل نتائج السماح باعادة نشاط المنظمات الفدائية عبر حدودها ــ وخصوصا بعد ارتباط مصر الآن بمعاهدة سلام مع اسرائيل. أما في الداخل، فان الردود الانتقامية

البالغة القسوة والعقوبات الجماعية والمخابرات الفاعلة وسمعة الشراسة التي عُرف بها الاسرائيليون جيدا بين السكان المحليين، تردع الجميع، عدا اكثر الناس تصميما، عن القيام باحتجاج بصورة او بأخرى. لكن كلما ارتفع مستوى الخيبة اصبح قيام اضطرابات جديدة أمرا غير مستبعد. وقد اظهرت حوادث الاشهر الاخيرة ان الفلسطينيين لم يُردعوا تماما. فطلاب الثانويات والجامعات وسكان المدن (كما في نابلس) يتظاهرون من حين الى آخر. ويمكن ان يحدث الاضطراب ثانية اذا لم يحدث تقدم دبلوماسي. ويعرف الفلسطينيون ان قضيتهم آخذة في احراز قوة في كل مكان في العالم تقريبا، خلا الولايات المتحدة.

(ج) يبدو ان هناك اجماعا في الرأي بين اهالي الضفة الغربية والقدس العربية وغزة، ممن تحدثت اليهم، **على ان الفلسطينيين في هذه المناطق مستعدون للقبول باسرائيل والعيش معها بسلام ضمن حدودها ما قبل سنة ١٩٦٧ على وجه التقريب**.[١١] كما ان هناك اصرارا شديدا جدا على ضرورة انهاء الوجود والسيطرة العسكريين الاسرائيليين. **ولم اجد أحدا يقبل لا بخطة الحكم الذاتي، التي نادى بها بيغن في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧، ولا بالحكم الذاتي المماثل الذي قدّسه اتفاق كامب ديفيد**. فهذه كلها كانت تلقى معارضة عنيفة بوصفها خدعة واهية. وقد كان رئيس بلدية نابلس السابق، حكمت المصري، حادا في شجبه الصيغة القائلة «ان الفلسطينيين يجب ان يشاركوا في تقرير مصيرهم». وأصر على ان تقرير المصير الحقيقي والسيادة على الارض هما أمران اساسيان. وما من احد يستطيع ان يفكر في ان شخصية مرموقة من الضفة الغربية او غزة يمكن ان تقبل بمرحلة انتقالية في مسيرة الحكم الذاتي، ما لم تغير اسرائيل آراءها في حق تقرير المصير للفلسطينيين مستقبلا.

---

(١١) هذا ايضا هو انطباع نخلة في:

Nakhleh, *op.cit.*, p. 63.

(د) ان قضية ارتباط مستقبلي بالاردن لم تظهر ردات فعل مماثلة في وضوحها. فمن ناحية، اشترط الجميع تقريبا وجوب ارتباط المناطق المحتلة بالاردن في فترة ما بعد الاحتلال ارتباطا وثيقا وسهلا، في شؤون النقل والتجارة والمواصلات. ومن ناحية اخرى، لم تُظهر اية حماسة لعودة الحكم الهاشمي. غير ان البعض لم يتخل عن فكرة حل اتحادي بموجب اقتراح الملك حسين في مملكة عربية متحدة. لكن اي قبول كهذا متوقف على مواقف مسبقة من منظمة التحرير الفلسطينية. أما امكان الحصول على موافقة الضفة الغربية (وأقل من ذلك موافقة منظمة التحرير الفلسطينية) على حكم مشترك (كوندومنيوم) اسرائيلي ــ اردني للمناطق المحتلة مع حكم ذاتي محلي للفلسطينيين كما اقتُرح،[١٢] فيبدو لي أمرا بعيد المنال لأسباب عدة، **اهمها** ان مثل هذه الخطة سوف يبقي المراكز المدينية والمستعمرات اليهودية الرئيسية في المناطق المحتلة خاضعة للحكم الاسرائيلي. لأنه اذا كان هناك رأي يبدو انه يحظى باجماع قوي بين الفلسطينيين اكثر من اي موضوع آخر، **فهو انه يجب ان تعود المستعمرات القائمة والاراضي المصادرة الى العرب.** أما المقترحات التي تتضمن تصور ان منع اقامة مستعمرات **اضافية** هو تنازل كبير للفلسطينيين، او حتى كحل لمشكلة المستعمرات، فانها تخطىء في فهم العداء الذي تثيره المستعمرات الواسعة الانتشار القائمة حاليا.

(هـ) اذا كانت الانطباعات المسجلة هنا صحيحة، فما هي الامور التي تطرحها على مسار النزاع او حله في المستقبل؟ **بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية**، تشكل هذه الانطباعات مصادقة على شرعية المنظمة وقدرتها على ضبط الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال؛ كما انها تشير الى بعض الاخفاقات المهمة في ايجاد روابط. **وبالنسبة الى مصر**، تظهر استنكارا اساسيا لنهج

(١٢) Daniel J. Elazar, «The Camp David Framework for Peace: A Shift Toward Shared Rule» (Washington: American Enterprise Institute, 1979), pp. 12-15.

الرئيس السادات، وعدم استعداد للدخول في مسار لا يُنظر الى افضل نتائجه بعين الرضى. **أما بالنسبة الى اسرائيل**، فان هذه الانطباعات توحي بأن احتلال ١٢ عاما كان فاشلا في تحقيق هدفه باستمالة قلوب الفلسطينيين وعقولهم للقبول باسرائيل كبرى. وسيظل الاحتلال يتطلب من جيش اسرائيل ان يقوم بدور استعماري ما دام لا يواجه مشكلة امن خطرة، كما سيبقى يقتضي من اسرائيل خرق الحقوق الانسانية والسياسية الاساسية والاعراف الدولية التي تحد من نشاط السلطة المحتلة، وسيستمر ايضا في طرح مشكلات خلقية لاسرائيل كدولة ديمقراطية، ويظل يعزلها عن العالم بما فيه حتى الولايات المتحدة.

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فتطرح هذه الانطباعات مشكلات وفرصا في آن. أما المشكلة فهي ان التصميم الاسرائيلي على ابقاء المناطق المحتلة تحت سلطتها بطريقة او بأخرى، والتصميم الفلسطيني على تقرير المصير، ليس انهما اتجاهان متناقضان فحسب، بل يبدو ايضا ان احدهما يغذي الآخر. وتستمر منظمة التحرير الفلسطينية في احراز نفوذ لا مع الفلسطينيين فقط بل في العالم العربي وما وراءه، حتى مع هبوط منزلتها العسكرية. ويبدو ان اسرائيل تعتمد اعتمادا زائدا على قوتها العسكرية الذاتية لتحقيق ما عجزت عنه جهودها السياسية والدبلوماسية، وتحديدا سحق المنظمة الناطقة باسم الفلسطينيين. أما الولايات المتحدة، فقد وضعت آمالها في الوقت الحاضر في محادثات الحكم الذاتي المصرية ــ الاسرائيلية كأفضل طريقة لحل هذه المشكلة. لكن من الصعب التكهن بتقدم كبير ما لم، والى ان، تشارك منظمة التحرير الفلسطينية او ممثلوها. وان تيقن الولايات المتحدة من هذه المصلحة يبدو جليا من حادثة اندرو يونغ*؛ لكن ارادة اتخاذ الخطوات الشرق اوسطية الضرورية

* لعل المقصود هو التصريح الصحافي الذي ادلى به اندرو يونغ، السفير الاميركي لدى الامم المتحدة، في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، والذي دعا فيه الولايات المتحدة الى اقامة علاقة ما بالشعب الفلسطيني. (المحرر)

للمصالح الاميركية، كما للعدالة، ليست قوية بما فيها الكفاية لتجازف بالخلاف المحلي الذي لا بد من ان يبرز نتيجة اتخاذها. ومع هذا، فهناك حالتان ايجابيتان موجودتان.

احداهما الفوضى المتنامية في الدوائر السياسية الاسرائيلية فيما يختص بالاوضاع الاقتصادية المحلية. وقد قيل لي ان صحيفة *Jerusalem Post* تعكس بصورة غير وافية الانقسامات العميقة التي يعيشها الجسم السياسي الاسرائيلي حاليا، لكن حتى صفحاتها تكشف خطورة وضع اسرائيل الداخلي. وهذا التعفن المحلي يمكن ان يضعف فعالية الحكومة في السياسة الخارجية، ويجعلها بصورة خاصة عرضة اكثر فأكثر للرضوخ لضغوط الولايات المتحدة بشأن القضية الفلسطينية. فالفروق الواضحة بين الاتفاقية والمعاهدة اللتين وقعهما بيغن من جهة، و«تفسيره» التالي لهذه الالتزامات من جهة اخرى، جلبا خلافا عميقا في معسكره هو، من جانب الذين يرونه سلّم بالكثير. وهناك ايضا اسرائيليون كثيرون آخرون من ذوي النزعات العمالية واليسارية ينتقدون بيغن، لكن لرفضه اعتبار حتى تصور ادنى لحكم ذاتي اصيل للفلسطينيين. والنخبة السياسية الاسرائيلية غير منضبطة بالمنافسات الصغيرة الى درجة اصبحت للولايات المتحدة الآن فرص اكبر لتبذل «ضغطا خلاقا». وفي الوقت نفسه ليس في وسع المرء تجاهل امكان ان توجد هذه الفوضى الاقتصادية نفسها والخلافات السياسية مناخا مؤاتيا لمغامرة عسكرية.

والوضع الآخر الملائم هو اعتدال موقف منظمة التحرير الفلسطينية. فحرب سنة ١٩٧٣ العربية ــ الاسرائيلية، والحرب الاهلية اللبنانية المستمرة، جعلتا من المستحيل على منظمة التحرير الفلسطينية ألا تقبل وصاية الدول العربية التي اقلعت جميعا تقريبا عن فكرة استمرار الكفاح المسلح ضد اسرائيل متقلصة الى ما يقرب من حدودها ما قبل سنة ١٩٦٧، بوصفها فكرة غير واقعية. وسحبُ الرئيس السادات لمصر من اي نضال مسلح يثبت ضرورة احالة قضية استعادة يافا وحيفا الى مرتبة «الاحلام» كما اشار عرفات في خطابه

سنة ١٩٧٤ في الامم المتحدة*. ومن غير المحتمل، وبصورة خاصة تحت وطأة الظروف الحاضرة (وخصوصا حرب الاستنزاف التي قامت بها اسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان)، ان تقوم المنظمة بتنازلات لا لبس فيها تتطلبها الآن الولايات المتحدة لمجرد كسب اعتراف الولايات المتحدة بها. غير انه كان هناك دلائل كافية، خلال السنوات الخمس الماضية، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المعنية، على ان تسوية تؤدي نهائيا الى القبول العربي باسرائيل هي امر ممكن.

---

* لعل الكاتب يقصد قول عرفات: «.... فلنفعل معا على تحقيق الحلم في ان اعود مع شعبي من منفاي لأعيش.... في ظل دولة واحدة ديمقراطية، يعيش فيها المسيحي واليهودي والمسلم في كنف المساواة والعدل والاخاء.» وللاطلاع على النص الكامل لخطاب عرفات في الامم المتحدة، انظر: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ابوظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٦)، ص ٤٣٨ ــ ٤٤٦. (المحرر)

سياسة التخطيط الإسرائيليّة في المناطق المحتلّة*

عبد الإله أبو عيّاش

حظي استمرار تأسيس المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين باهتمام اعلامي واسع، اذ اعتبر مثل هذه الاعمال حجر عثرة رئيسيا امام سلام دائم في الشرق الاوسط. وتمثل هذه المستعمرات جانبا من سياسة اسرائيلية منظمة ومستمرة، بقصد دمج منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل. ان هذه السياسة تفيد، الى اقصى حد، من الافكار والخبرة في التخطيط الاستيطاني الاقليمي، الذي طورته الحركة الصهيونية منذ بداية الاستيطان في فلسطين، كما ان هذه الافكار والخبرة هما جزء لا يتجزأ من الادارة الحالية لدولة اسرائيل. وتهدف هذه الدراسة الى البحث في مفاهيم ومعالم التخطيط الاقليمي الرئيسي الذي يبدو انه يؤثر في هذه السياسة، والى تحليل انعكاسات تطبيقها على الضفة الغربية.

١ ــ مناطق الدراسة: تعريف بالضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية وقطاع غزة هما القسمان من فلسطين زمن الانتداب البريطاني، اللذان بقيا تحت السيطرة العربية بعد سنة ١٩٤٨. فالضفة الغربية

* *JPS* (41), Vol. XI, No.1 (Autumn 1981), pp. 111-123.

اندمجت في المملكة الاردنية الهاشمية، بينما خضع قطاع غزة لاشراف مصر. وعلى كل حال، فسكان المنطقتين عرب فلسطينيون من فئتين هما: سكان المنطقتين الاصليون، واللاجئون الذين هربوا من مدنهم وقراهم في اعقاب حرب سنة ١٩٤٨. وقد قامت القوات الاسرائيلية باحتلال المنطقتين في حرب الايام الستة في حزيران/يونيو ١٩٦٧. ويفضل الاسرائيليون استعمال الاسمين التوراتيين، يهودا والسامرة، لدى تحدثهم عن الجزأين الجنوبي والشمالي من الضفة الغربية.

تبلغ مساحة الضفة الغربية نحو ٥,٥ ملايين دونم او ٥٥٠٠ كيلومتر مربع[١] تقريبا، وهي تشكل القسم الاكبر من كتلة فلسطين الوسطى، مشتملة على جبال الخليل والقدس ونابلس، وتمتد من الخليل جنوبا الى جنين شمالا. يبلغ متوسط ارتفاع جبالها ١٦٥٠ قدما. «وتتخللها الاخاديد والاودية التي تحدد الفروق الطوبوغرافية بين قطاع وآخر.»[٢]

أما قطاع غزة فيشغل مساحة اصغر من مساحة الضفة الغربية، اذ تبلغ رقعة أراضيه ٣٧٠,٠٠٠ دونم او نحو ٣٧٠ كيلومترا مربعا، كما يبلغ طوله ٤٥ كيلومترا، ويتراوح عرضه بين ٥ كيلومترات في أجزائه الشمالية و ١٣ كيلومترا في أجزائه الجنوبية، ويقع في الجزء الجنوبي من السهل الساحلي الفلسطيني. وتتميز بنية هذا القطاع الفيزيوغرافية، «برمال في الغرب، وتربة الطمي الرسوبية في الوسط، وسلاسل الصخور الرملية في الشرق.»[٣]

وبذلك تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين ٥٨٧٠ كيلومترا

---

(١) Royal Scientific Society, *The Significance of Some West Bank Resources to Israel* (Amman, 1979), p. 4.

(٢) Elisha Efrat, «Changes in the Settlement Pattern of Judea and Samaria During the Jordanian Rule,» *Middle Eastern Studies,* Vol. 13 (1977), p. 97.

(٣) Elisha Efrat, «Settlement Pattern and Economic Changes of the Gaza Strip, 1947-1977,» *The Middle East Journal,* Vol. 31 (1977), p. 351.

مربعا، كما بلغ مجموع سكانهما، في الفترة التي سبقت حرب الايام الستة سنة ١٩٦٧، نحو ١,٤٣٦,٠٠٠ نسمة. فقد بلغ عدد سكان الضفة الغربية ٩٨١,٠٠٠ نسمة، بينما كان عدد سكان قطاع غزة نحو ٤٥٥,٠٠٠ نسمة.[٤] وعلى كل حال، فقد انخفض عدد سكان المنطقتين كثيرا، لأن عددا كبيرا من اللاجئين اليهما اضطر الى مغادرة مناطق القتال، فخسرت الضفة الغربية نحو ٣٨٢,٠٠٠ نسمة، اي ٣٩٪ من مجموع سكانها. وقد اظهر الاحصاء السكاني، الذي اجرته قيادة الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، ان عدد سكان الضفة الغربية يبلغ ٥٩٩,٠٠٠ نسمة.[٥] كذلك انخفض عدد سكان قطاع غزة الى ٣٥٤,٠٠٠ نسمة بعد حرب سنة ١٩٦٧، اي ان نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة هربوا الى الاقطار العربية المجاورة، وبصورة خاصة الى مصر والاردن ــ اي نحو ٢٢٪ من سكان القطاع. وعلى وجه العموم، فقد نقص عدد سكان المنطقتين نحو ٤٨٢,٠٠٠ نسمة، اي ٣٣,٦٪ تقريبا. لكن بسبب الزيادة الطبيعية ارتفع عدد سكان الضفة الغربية الى ٦٧٣,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٨، كما وصل عدد سكان قطاع غزة، في السنة نفسها، الى ٤٤٠,٠٠٠ نسمة تقريبا.[٦]*

٢ ــ السياسة الاسرائيلية: علاقة مركز ــ محيط

ترمي سياسة التخطيط الاسرائيلية، المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، الى ضم هاتين المنطقتين الى اسرائيل ــ وهي سياسة بدت معالمها اكثر وضوحا

---

(٤) *Ibid.*, p. 349.

(٥) Efrat, *op.cit.* (footnote 2), p. 103.

(٦) Royal Scientific Society, *op.cit.*, p. 11.

* اورد مصدر اسرائيلي ان عدد سكان الضفة لسنة ١٩٨٢ بلغ ٧٤٧,٠٠٠ تقريبا، بينما بلغ عدد سكان القطاع للسنة نفسها نحو ٤٧٦,٠٠٠ (*Statistical Abstract of Israel 1983,* p. 758). أما المصادر الفلسطينية فتضع أرقاما أعلى، هي لسنة ١٩٨١، ٨٣٣,٠٠٠ للضفة و ٤٥١,٠٠٠ لغزة. انظر «المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٢»، ص ٣٢. (المحرر)

في السنوات الاخيرة بوصول مناحم بيغن الى سدة الحكم. فكتلة ليكود، التي ينتمي اليها بيغن، كانت دوما تنادي بالاحتفاظ بالمناطق المحتلة، مدعية انها جزء من «اسرائيل التوراة»، مستعملة حتى الاصطلاحين التوراتيين، «السامرة» و «يهودا»، عند ذكر قسمي الضفة الغربية الشمالي والجنوبي. غير ان هناك بعض الاختلاف في السياسة بين الليكود وحزب العمل، الحزب الرئيسي الآخر؛ فحزب العمل يفضل انسحابا من مناطق كثيفة السكان في الضفة الغربية وغزة، لكن حتى سياسته تقضي بالاحتفاظ بأجزاء كبيرة من المناطق المحتلة. وهكذا، فان الحزبين الرئيسيين في اسرائيل متفقان على مفهوم سياسة ضم المناطق، لكنهما يختلفان على كيفية هذا الضم وموقعه ومداه.

ان نجاح سياسة الضم هذه يتوقف على نوعية سياسة التخطيط الاسرائيلية الاقليمية. ومثل هذا التخطيط كان دوما حجر الزاوية في التفكير الصهيوني، الذي لولاه لما نجح المشروع الصهيوني بأسره، كما يشير الى ذلك «اكتسين» و «درور»:

> ... ان تعقيدات القضايا الديموغرافية والاقتصادية والمشكلات الامنية ونسبة عالية وغير عادية في معدل الهجرة، بالاضافة الى ندرة نسبية في الموارد، تجعل من الضروري بذل جهد واع لوضع سياسة عامة متكاملة وعقلانية وشاملة وبعيدة المدى، تشمل تخطيطا طبيعيا واسع النطاق.[٧]

ويبدو ان الاسرائيليين وظفوا تجاربهم التخطيطية ومهاراتهم في سياستهم التخطيطية الاقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في انشاء متعمد لما يمكن وصفه ببنية علاقات مركز ـ محيط بين اسرائيل والمناطق المحتلة. فمناطق المركز، بحسب هذا الرأي، توصف بها المناطق المركزية المتميزة بالقدرة الكامنة الكبيرة في النمو والتطور (في هذه الحالة اسرائيل والمستعمرات اليهودية)، بينما يقصد بمناطق المحيط المناطق الكاسدة المستغلة الى حد كبير من قبل المراكز (في هذه الحالة المناطق العربية وسكانها).

---

(٧) B. Akzin and Y. Dror, *Israel: High-Pressure Planning* (Syracuse N.Y.: Syracuse University Press, 1966), p. 1.

يمكن تلخيص المظاهر الاساسية التي تميز علاقات المركز ـ المحيط بما يلي:

١) ان طبيعة العلاقات الوظيفية بين مناطق المركز وما يحيط بها يمكن وصفها اساسا بأنها علاقات استعمارية. فالبنية التمركزية تعتمد على نقل عوامل الانتاج الاساسية، كالمواد الخام والعمل الرخيص، من المحيط الى منطقة المركز.[٨]

٢) ان تدفق التجارة من منطقة الى اخرى وكذلك المواد الخام يميل كلاهما الى مصلحة مناطق المركز. ومثل هذه العلاقة يعمق عادة هوة اللامساواة بين مناطق المركز والمحيط. ويزداد هذا الحيف عندما تتدخل الحكومة المركزية بتجميدها اسعار المواد الخام في مناطق المحيط، بينما تترك اسعار المنتوجات المصنعة من دون ضبط او رقابة في المراكز.[٩]

٣) ان الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية والبشرية لمناطق المحيط، الذي يصب في مصلحة مناطق المركز، يؤدي الى خيبة متزايدة يمكن ان تتطور الى اضطراب سياسي واجتماعي في المناطق الكاسدة. كما ان حيوية مناطق المحيط، بالنسبة الى استقرار النظام السياسي، تبدو جلية في ثورتها على الحكومة المركزية في منطقة المركز.[١٠]

لقد سبق ان لاحظ العديد من الباحثين في بقاع كثيرة من العالم مثل هذه العلاقات. فمثلا قام بريبيتش، الخبير في الامم المتحدة، باستخدام نموذج المركز ـ المحيط لشرح العلاقات المتفاوتة بين اميركا اللاتينية الراكدة اقتصاديا

---

(٨) R.J. Lampan, «The Low-Income Population and Economic Growth,» Study Paper Nos. 12, 13 (Washington D.C.: Government Printing Office, 1959), pp. 5-7.

(٩) J. Hilhorst, «Spatial Structure and Decision-Making,» in D. Dunham and J. Hilhorst (eds.), *Issues in Regional Planning* (The Hague, 1971), pp. 47-72.

(١٠) M.J. Mamalakis, «The Theory of Sectoral Clashes and Coalitions Revised,» *Latin American Research Review*, Vol. 6 (1971), p. 89.

وبين المناطق الانكلو ـ اميركية النشيطة اقتصاديا.(١١) ومن الغرابة بمكان ان نلاحظ ان بعض الزعماء الاسرائيليين قد وقف الى جانب انشاء علاقات بين المناطق العربية واسرائيل، شبيهة بمثيلاتها بين الدول الاميركية اللاتينية والانكلو ـ اميركية. وقد قال آبا ايبن، وزير الخارجية الاسرائيلية سابقا، مرة انه يفضل علاقة بالعالم العربي «ليست كتلك القائمة بين سورية ولبنان، بل اقرب كثيرا الى العلاقات بين الولايات المتحدة وقارة اميركا اللاتينية.»(١٢)

ان تنفيذ سياسة الضم الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية وغزة قد تم خلال مسار سيطرة. والسيطرة، كما يستعمل هذا المصطلح هنا، تحدث عادة في احدى حالتين او في كلتيهما: فالحالة الاولى، تعود الى وضع تكون فيه منطقة المركز ذات بنية متفوقة على مناطق المحيط ـ اي بنية اقتصادية وتكنولوجية اقوى. والثانية تمثل الوضع الذي تكون فيه منطقة المركز ذات قوة مقايضة اعظم.(١٣) وكلا الحالتين تنعكس على نماذج العلاقات التي تمت بين اسرائيل والضفة الغربية وغزة.

ويتحقق مسار السيطرة عادة بتأمين عاملين اساسيين: الاستخلاص والتنظيم. فالاستخلاص يحدد استخدام موارد منطقة المحيط الطبيعية لمصلحة منطقة المركز، والتنظيم يعود الى «مجموعة من القرارات والانظمة التي اعتمدت مركزيا لجعل منطقة المركز تشرف على تدفق المواد المستخلصة من المناطق.»(١٤) وكلا العاملين، الاستخلاص والتنظيم، يتدعم ويبقى على مدى ثلاث مراحل:

(١١) Reul Prebisch, *The Economic Development of Latin America* (New York: United Nations, 1950).

(١٢) Abba Eban, *Voice of Israel* (New York, 1957), p. 63.

(١٣) Hilhorst, *op.cit.*, p. 54.

(١٤) انظر مثلا:

Abdul-Ilah Abu Ayyash, «Israeli Regional Planning Policy in the Occupied Territories,» *JPS* (19/20), Vol. V, Nos. 3 & 4 (Spring/Summer 1976), p. 93.

١) تشكيل الملاك على مستوى النظام الثانوي المحيطي، المسؤول عن تنفيذ القرارات التي اتخذها المركز.

٢) تشكيل مؤسسات ومنظمات يمكنها مراقبة هذه الملاكات، وكذلك مراقبة الاوجه الاساسية لمناطق المحيط.

٣) انشاء شبكات للنقل والمواصلات تتيح فرض الرقابة على السلع والمعلومات.(١٥)

وسنتفحص الآن الطريقة التي تمكنت اسرائيل بها من انجاز هذه المتطلبات في الضفة الغربية وغزة، مع التشديد على الدور الذي قامت به المستعمرات الاسرائيلية في هذا المسار.

٣ ـ المؤثرات المسيطرة على السياسة الاسرائيلية

هناك اربعة عوامل رئيسية تؤثر في السياسة الاسرائيلية، هي: الديموغرافيا، والامن، والنشاطات الاقتصادية، والموارد المائية.

أ) **العوامل الديموغرافية**: ما كان لاسرائيل ان تظهر الى حيز الوجود لولا التحويلات الجوهرية لسكان فلسطين وأرضها. فتغيير الطابع العربي للأرض يتابع حاليا في الضفة الغربية وغزة رغما عن اهلها الاصليين. أما الوسائل المتبعة في ذلك، فتتمثل في انشاء شبكات رئيسية لمستعمرات يهودية.

ان اقامة مستعمرات اسرائيلية جديدة في الضفة الغربية وغزة ماهي إلا اتباع للسياسة الصهيونية المتبناة منذ زمن بعيد لتحقيق أهداف سياسية عن طريق جلب المهاجرين اليهود الى فلسطين. وقد نمت هذه المستعمرات وازداد عدد سكانها بمعدلات سريعة منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧.

وهناك تقرير حديث العهد يلخص الوجود اليهودي في الضفة الغربية

(١٥) Hilhorst, *op.cit.*, p. 57.

بما يلي: «لقد ارتفع عدد السكان اليهود في الضفة الغربية بنسبة تفوق ٥٠٠٪ في فترة الاعوام الثلاثة ونصف العام التي تلت تولي رئيس الحكومة مناحم بيغن السلطة، اذ ان هناك ١٧,٤٠٠ يهودي يقطنون الضفة الغربية، في مقابل ٣٢٠٠ يهودي كانوا يسكنونها في ايار/مايو ١٩٧٧.(١٦)

وعلى كل حال، فان هذه الارقام لا تشمل يهود القدس العربية، التي ضمتها الحكومة الاسرائيلية بطريقة غير شرعية سنة ١٩٦٧. ولذا، فالأرقام الحقيقية تبين ان عدد اليهود القاطنين في الضفة الغربية كان، في نيسان/ابريل ١٩٧٩، نحو ٩١,٦١٧ نسمة.(١٧)

وقد كانت اول مستعمرة في الضفة الغربية بعد سنة ١٩٦٧ هي كيبوتس كفار عتسيون، في منتصف الطريق بين القدس والخليل. أما الثانية (موشاف) التي انشئت في الضفة الغربية فهي محولا ــ وهذه اولى المستعمرات التي انشئت في وادي الاردن. فالموقع الذي دشن في شباط/فبراير ١٩٦٨ يوجد بالقرب من خط حدود سنة ١٩٦٧ بين اسرائيل والضفة الغربية.

استمر عدد المستعمرات في التضخم؛ فبين ايلول/سبتمبر ١٩٦٧ ونهاية سنة ١٩٧٠، انشأ الاسرائيليون ١٦ مستعمرة في الضفة الغربية؛ وفي الفترة بين مطلع سنة ١٩٧١ ونهاية سنة ١٩٧٦، اقام المحتلون الاسرائيليون ٢١ مستعمرة في أجزاء متفرقة من الضفة الغربية.(١٨) ومنذ بدء سنة ١٩٧٧، زاد عدد المجمعات ٣١ مستعمرة ريفية ومدينية (الجدول رقم ١). أما العدد النهائي للمستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، فيتوقع ان يصل الى ٨٥ مستعمرة تقريبا*.

(١٦) *Middle East Economic Digest*, November 14, 1980, p. 22.

(١٧) Royal Scientific Society, *op.cit.*, p. 5.

(١٨) Ann M. Lesch, «Israeli Settlements in the Occupied Territories, *JPS* (29), Vol. VIII, No. 1 (Autumn 1978), pp. 100-119.

* بالنسبة الى عدد المستعمرات وسكانها، انظر اعلاه صفحة ٣٤. (المحرر)

الجدول رقم (١)

المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية، الاراضي المصادرة، المستوطنون والوحدات السكنية حتى نهاية نيسان/ابريل ١٩٧٩

الموقع	الاراضي المصادرة (بالدونم)	عدد المستعمرات	عدد سكان المستعمرات	عدد الوحدات السكنية	
				المقامة	المخطط لانشائها
حول القدس	٩٧,٨٦٤	١٧	٧٦,٠٠٠	٢٧,١١٨	٤٤,٤٥٠
رام الله والبيرة	٣٦,٠٠٠	١٣	١٨٧٤	٣١٨	٥٠
الخليل وبيت لحم وأريحا	١٢٣,٥٠٠	١٣	٧٠٤٥	٥٩٣	٨٠٠٠
نابلس وجنين وطولكرم	٢٦,٨٥٠	١٥	١١١٠	٢٦٦	٢٢٣٧
وادي الاردن	٨٣,٧٠٠	٢٠	٤٩٨٨	٢٤٥	٣٣٠
المجموع	٣٦٧,٩١٤	٧٨	٩١,٠١٧	٢٨,٥٤٠	٥٥,٠٦٧

المصادر:

(١) مهدي عبدالهادي، «المستوطنات الاسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة، ١٩٦٧ ــ ١٩٧٧» (القدس: جمعية الملتقى الفكري العربي، ١٩٧٨)، ص ٦١ ــ ٩١.

(٢) Ann Lesch. «Israeli Settlements in the Occupied Territories,» *JPS* (25), Vol. VII, No. 1 (Autumn 1977), pp. 26-47.

(٣) الحكومة الاردنية، المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة، عمان ــ الاردن.

انتشرت المستعمرات اليهودية في انحاء الضفة الغربية كافة، في مجموعتين اساسيتين: فالمجموعة الاولى من المستعمرات موزعة على محور يسير بمحاذاة وادي الاردن مغطيا مساحة مستطيلة من الارض تمتد من حدود سنة ١٩٦٧ بين الضفة الغربية واسرائيل من جنوبي بيسان الى الطرف الشمالي من البحر الميت؛ والمجموعة الثانية من المستعمرات تقع حول القدس الشرقية. أما باقي المستعمرات فينتشر ضمن مساحة تمتد من مدينة جنين شمالا الى الخليل جنوبا.

وبعد سنة ١٩٦٧، استولت القوات الاسرائيلية على قطاعات تبلغ مساحتها ١,٥ مليون دونم تقريبا من الاراضي العربية في الضفة الغربية، وتمثل هذه الاراضي المصادرة ٢٧ ٪* من المجموع الكلي لمساحة أراضي الضفة الغربية.[١٩]

استخدمت هذه المساحات في بناء مستعمرات وانشاء معسكرات وفي توسع زراعي. ويبين الجدول رقم (١) ان المستعمرات الاسرائيلية استولت على ٣٦٨,٠٠٠ دونم تقريبا من الاراضي الزراعية. بينما استخدم باقي الاراضي المصادرة لأغراض متنوعة. أما اوسع الاماكن التي جرت فيها المصادرة بقصد اقامة المستعمرات، فكانت حول الخليل وأريحا وبيت لحم والقدس، حيث بلغت مساحة الاراضي المصادرة ٢٢٠,٠٠٠ دونم تقريبا.

وقد كان المخططون الاسرائيليون على بيّنة من اهمية تطوير شبكة مواصلات فاعلة لتقوية اندفاعهم نحو ربط مناطق المحيط المحتلة هذه بمناطق المركز الاسرائيلية. وتبعا لذلك، مدت طرق جديدة لتسهيل ربط المستعمرات الاسرائيلية بمحور المواصلات الرئيسي داخل اسرائيل. كما ان مهمات الطرق الموجودة اصلا عُدِّلت بحيث تخدم سياسة الضم الاسرائيلية في هذه المناطق. وعلى سبيل المثال: ستُربط منطقة غوش عتسيون بالقدس بواسطة طريق عام

* تقدر نسبة الاراضي المصادرة حاليا بنحو ٥٠ ٪. (المحرر)

(١٩) Royal Scientific Society, *op.cit.*, p. 4.

جديد. كما يجري بناء طرق عامة جديدة لربط المنطقة الساحلية بالجزء الشمالي من الضفة الغربية، تسير عبر اللطرون الى مستعمرة عطروت «موازية للطريق العام الحالي الى القدس الغربية غير انها الى الشمال منه، وعند ذلك تقام مستعمرات على طول هذا الطريق.»[٢٠]

وعلى عكس الوضع في الضفة الغربية، كان برنامج الاستيطان في قطاع غزة على درجة ادنى. فهنا حددت قيود عدة سياسة التوسع الاسرائيلية: فالقطاع صغير، وفرص توسع اكبر فيه ضئيلة، عدا كونه مكتظا اذ تبلغ كثافته السكانية نحو ٢٢٤٠ نسمة في الميل المربع.[٢١]

كانت كفار دروم اول مستعمرة يهودية اقيمت في قطاع غزة؛ فقد شرع في بنائها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، مباشرة بعد القضاء على المقاومة الفلسطينية في ايلول الاسود سنة ١٩٧٠ في الاردن. وقد انشئت المستعمرة الى الجنوب من مخيم المغازي للاجئين على الجانب الشرقي من طريق غزة الرئيسي. وقد ارتفع عدد المستعمرات الى اربع بحلول سنة ١٩٧٨، اذ اقيمت نيتسريم، وموراغ، وقطيف/نيتسر حزاني.

ب) **الامن**: لقد كان الامن العامل الثاني المؤثر في سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الضفة الغربية، اذ استخدمه الزعماء الاسرائيليون حجة لتبرير مطلبهم لما يدعونه «حدودا يمكن الدفاع عنها». فقد اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي سنة ١٩٧٧، ان المستعمرات تُحَصِّن امن اسرائيل، وتعزز طلبها للسلام بحدود يمكن الدفاع عنها. وأضاف قائلا: «ان في ذلك تحديا لكل من في حركة الاستيطان، الذين يودون تجديد وامتداد واقامة حدود يمكن الدفاع عنها لدولة اسرائيل.»[٢٢]

ان مصطلح «حدود يمكن الدفاع عنها» يرجع عادة الى الحدود التي تقدم

(٢٠) Lesch, *op.cit.*, p. 35.

(٢١) Efrat, *op.cit.* (footnote 3), p. 349.

(٢٢) *Jerusalem Post*, January 7, 1977.

اقصى الحماية في حالة هجوم الجيوش العربية. كما يُحتج ايضا ان هدف سياسة الاستيطان الاسرائيلية هو الحؤول دون نشوء «تهديد امني» لاسرائيل في المناطق المحتلة. وتعرّف السلطات الاسرائيلية «التهديد الامني» بأنه «يتضمن تطوير معارضة منظمة، سياسية او عسكرية او شبه عسكرية، للحكم العسكري الاسرائيلي.»[٢٣]

ان ادعاء الحكومة الاسرائيلية الاساسي فيما يختص بالمناطق المحتلة هو، في الوقت نفسه، ادعاء توراتي وقومي، ويؤكدونه خارج الاعتبارات الامنية. فكثيرا ما استخدم «الامن» بحد ذاته كأسهل ذريعة للتوسع الاقليمي. ويعتبر المتطرفون الاسرائيليون اسرائيل «بلدا بلا حدود»، تتقرر حدوده بالاحتلال لا بالخطوط الجغرافية المعترف بها دوليا. وقد صرح احد زعماء المستوطنين الصهاينة سنة ١٩٧٥ بقوله «ان اسرائيل بلد بلا حدود... فالناس يشعرون بأنهم بمجيئهم هنا قد اقاموا هذه الحدود.»[٢٤]

ج ــ العامل الاقتصادي: استفادت اسرائيل، الى حد كبير، من احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد كانت قبل حرب ١٩٦٧ في خضم وضع اقتصادي مشوش غطّسها في ركود حاد سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧. وقد تفاقم هذا الركود الخطر بسبب التعبئة العسكرية على نطاق واسع قبل الحرب. أما بعد الحرب، فقد ازدهر الاقتصاد الاسرائيلي. وقد عبّر احد الاقتصاديين عن هذا التقدم بما يأتي:

> على الرغم من ان الاقتصاد الاسرائيلي قد واجه ركودا حادا سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧، فقد شهد بعد حرب ١٩٦٧ ازدهارا كبيرا استمر حتى سنة ١٩٧٤. اذ هبط مستوى البطالة من ١٠,٤٪ في حالة الركود سنة ١٩٦٧، الى ٤,٥٪ سنة ١٩٦٩، والى اقل من ٣,٠٪ سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٣. كما اوجد هذا

(٢٣) Geoffrey Aronson, «Israel's Policy of Military Occupation,» *JPS* (28), Vol. VII, No. 4 (Summer 1978), p. 80.

(٢٤) *New York Times*, August 31, 1975.

الازدهار اوضاع نقص في سوق العمل الاسرائيلية.[٢٥]

ان العلاقة الاقتصادية السائدة بين اسرائيل والضفة الغربية وغزة المحتلين اشبه ما تكون بتلك القائمة بين المناطق الثرية والبائسة في بلد ما، او بين المناطق المتقدمة والمتخلفة في العالم. وهذه العلاقة تشكل في الواقع جزءا من التطلعات الاقتصادية الاسرائيلية نحو هذه المناطق كما ذكر سابقا. وقد لاحظ فان أركادي «ان العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل من جهة والضفة الغربية وقطاع غزة من جهة اخرى، تشترك في بعض خواصها مع الروابط الاقتصادية القائمة بين الاقاليم الغنية والفقيرة.»[٢٦]

ويبدو ان توجه الاقتصاد الاسرائيلي يقوم على الاهداف التالية:

١ ــ استخلاص اقصى الفوائد من القطاعات الاقتصادية المتاحة.

٢ ــ تشجيع استخدام العمال من المناطق العربية في الاقتصاد الاسرائيلي.

٣ ــ السماح ببيع سلع المناطق العربية في السوق الاسرائيلية.

٤ ــ إغراق أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمنتوجات الاسرائيلية.

ولتحقيق اول هذه الاهداف، تبنت اسرائيل سياسة زراعية ترمي من ورائها الى اعادة بناء القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن طريق تنظيم المحصولات التي يتوجب على المزارعين ان يقوموا باستنباتها في هذه المناطق. أما الغاية من اعادة تنظيم القطاع الزراعي في هذه المناطق، فهي «زيادة الانتفاع به في الاقتصاد الاسرائيلي والاعتماد على هذا الاقتصاد.»[٢٧] وقد اخذ الاسرائيليون هذا الهدف بعين الاعتبار، فألفوا

(٢٥) Brian Van Arkadie, «The Impact of the Israeli Occupation on the Economies of the West Bank and Gaza,» *JPS* (24), Vol. VI, No. 4 (Summer 1977), p. 105.

(٢٦) *Ibid.*

(٢٧) Sheila Ryan, «Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism,» *MERIP Reports*, No. 24 (January 1974), p. 12.

سبع لجان لمراقبة وتنظيم نوعية وكمية المحاصيل الزراعية كي يحولوا دون منافستها المنتوجات الاسرائيلية، ولتلبي في الوقت نفسه حاجات القطاع الصناعي الاسرائيلي.

وفي الميدان الصناعي، حاولت الحكومة الاسرائيلية تشجيع اصحاب رؤوس الاموال الاسرائيليين كي يوظفوا أموالهم في القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وغزة. وجاء هذا التشجيع بشكل قروض ومساعدات مالية. وكمثل لذلك، «فان اي عمل جديد يفتتحه الاسرائيليون في المناطق المحتلة، يحظى بقرض يصل الى ٥٠ ٪ من رأس المال العامل اللازم بفائدة ٩ ٪، وتعتبر هذه فائدة متدنية بالنسبة الى المعايير الاسرائيلية، ولا يحتاج المستثمرون إلا الى توظيف ٢٠ ٪ من رأس المال.»[٢٨]

غير ان هذه السياسة الاقتصادية الاسرائيلية اخفقت في بلوغ أهدافها في الضفة الغربية، فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي القائم (GDP) في الضفة الغربية نحو ٨,٣ ٪ سنة ١٩٦٨*، وبقيت كذلك حتى سنة ١٩٧٥.[٢٩] وعلى كل حال، اختلف الوضع الصناعي عن ذلك في قطاع غزة، حيث سجلت النشاطات الصناعية تقدما ملحوظا فازداد ريع الصناعة من ١٩٠,٠٠٠ ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٠ الى ما يقارب ٣,٢٧٠,٠٠٠ ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٦، كما ارتفع حجم القوة العاملة في القطاع الصناعي من ٦٦٠٠ عامل سنة ١٩٦٩ الى ١١,٦٠٠ عامل**

(٢٨) *Ibid.*, p. 15.

* انخفضت هذه النسبة فبلغت ٦,٥ ٪ سنة ١٩٨٠. انظر: تمار غوزنسكي، «التبعية الكولونيالية للمناطق المحتلة»، «عراخيم»، رقم ٤ (٧٨)، آب/اغسطس ١٩٨٣، ص ٧. (المحرر)

(٢٩) روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية»، «صامد الاقتصادي» (بيروت)، مجلد ٣ (آذار ١٩٨٠)، ص ٧٦.

** ظل هذا الرقم ثابتا تقريبا حتى سنة ١٩٨٢: *Statistical Abstract of Israel 1983*, p. 779. (المحرر)

سنة ١٩٧٦.[٣٠]

وتحقق الهدف الثاني، اي استخدام اليد العاملة العربية، في كلا المنطقتين: الضفة الغربية وقطاع غزة. والواقع ان «حركة العمل كانت اكثر العوامل الاقتصادية اثارة في الصورة الاجمالية منذ سنة ١٩٦٧ بسبب اهميتها الفائقة الكامنة اجتماعيا.»[٣١]

وقد شهد تدفق القوة العاملة من المناطق المحتلة على سوق العمل الاسرائيلية تقلبات كثيرة منذ سنة ١٩٧٠؛ وعلى سبيل المثال، قفز عدد العمال المسجلين رسميا من الضفة الغربية من ١٤,٧٠٠ سنة ١٩٧٠ الى ٤٢,٦٠٠ سنة ١٩٧٤. بينما سجلت السنوات التالية تراجعا في عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل، واستمر هذا النقص حتى سنة ١٩٧٧ عندما انخفض مجموع الموظفين من الضفة الغربية في اسرائيل الى ٣٥,٥٠٠. وعلى اي حال، فقد بدأ ازدياد جديد في حجم القوة العاملة التي تعمل في اسرائيل سنة ١٩٧٨. وتظهر الاحصاءات ان مجموع القوة العاملة من الضفة الغربية في اسرائيل قدرت في تلك السنة بـ ٣٦,٦٠٠. والجدولان رقم (٢) ورقم (٣) يبينان تفصيلات اكثر فيما يتعلق بالقوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل.

(٣٠) جلال داود، «الصناعة في قطاع غزة»، «صامد الاقتصادي»، مجلد ٣ (آب ١٩٨٠)، ص ٥٣ — ٥٤.

(٣١) Van Arkadie, *op.cit.*, p. 110.

الجدول رقم (٢)

التوزيع القطاعي للقوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٧٩

القطاع	العدد بالآلاف	النسبة المئوية ٪
الزراعة	٥٢,٢	٢٤
الصناعة	٣٩,٦	١٨,٣
البناء	٤٨,٧	٢٢,٥
التجارة	٢٦,٩	١٢,٤
النقل والمواصلات	١١,٤	٥,٣
الخدمات العامة	٢٧,٤	١٢,٧
الكهرباء والماء	١٠,٥	٤,٨
المجموع	٢١٦,٧	١٠٠,٠

المصدر: «صامد الاقتصادي»، مجلد ٣ (حزيران ١٩٨٠)، ص ٥٢.

الجدول رقم (٣)

فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في اسرائيل

(بـالآلاف)

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	قطاعات اخرى	المجموع
١٩٧٦	١٠,٠	١٢,٨	٣٢,٥	٩,٥	٦٤,٨
١٩٧٧	١٠,٢	١٣,٤	٢٨,٥	١٠,٨	٦٢,٩
١٩٧٨	١١,٤	١٥,٠	٣٠,٦	١١,٢	٦٨,٢
١٩٧٩	١١,٦	١٦,٨	٣٤,٤	١٢,٣	٧٥,١

المصدر: «صامد الاقتصادي»، مجلد ٣ (حزيران ١٩٨٠)، ص ٦٢.

تتسم الصورة التجارية بين اسرائيل والمناطق المحتلة بطابع العلاقات غير المتوازنة، التي تتميز بها عادة العلاقات بين المناطق الغنية والفقيرة. فقد عانت الضفة الغربية وقطاع غزة عجزا مستمرا في تجارتهما مع اسرائيل؛ وعلى سبيل المثال، زادت صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل من ١٠٧,٣ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٢ الى ١,٤٥٧ مليار ليرة سنة ١٩٧٨. ومن الناحية الاخرى قفزت الواردات من اسرائيل من ٣٤١,١ مليون ليرة اسرائيلية الى ٣,٧٥٧ مليارات ليرة في المدة نفسها، وبذا يكون العجز التجاري في الضفة الغربية قد ازداد من ٢٣٣,٨ مليون ليرة اسرائيلية الى ٢,٣ مليار ليرة خلال تلك المدة.[٣٢]

وفي الامكان ملاحظة الوضع نفسه في العلاقات التجارية* بين اسرائيل وقطاع غزة؛ فواردات القطاع من اسرائيل قفزت من ١٥٦,٥ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧١ الى ٢,٢٦٢ مليار ليرة سنة ١٩٧٨. أما صادراته الى اسرائيل فارتفعت من ٣٦ مليون ليرة اسرائيلية الى ٨٣٦ مليون ليرة خلال المدة نفسها، مما يعني ان العجز في القطاع بلغ ١,٤ مليار ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٧.[٣٣]

د ـ **الموارد المائية**: يعتبر نقص الماء في اسرائيل مشكلة طاغية. وقد مارس هذا النقص ضغوطا هائلة في السنوات الاخيرة على الموارد القائمة نتيجة زيادة السكان والتوسع الزراعي والتطور الصناعي. وعلاوة على ذلك، «فان نحو نصف اسرائيل، مساحة تبلغ عشرة آلاف كيلومتر مربع، المعروفة بالنقب، ارض صحراوية «حقا»، جافة مقفرة في معظمها، وتبدو كأنها بيئة

---

(٣٢) روز مصلح، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

* بلغت صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل سنة ١٩٨٢، ٦٣٣٥ مليون شيكل، في حين بلغت وارداتها منها ١٦٣,٤٥٧ مليون شيكل. انظر: *Statistical Abstract of Israel, 1983*, p. 767. (المحرر)

(٣٣) جلال داود، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

معادية للانسان.»[٣٤] وهذا يعني ان على اسرائيل ان تبحث عن خيارات اخرى للحصول على حاجتها المستقبلية من الماء. وقد كان احد هذه الخيارات الموارد المائية في الضفة الغربية وغزة.

تعتبر سياسة التخطيط الاسرائيلية الحالية في هذا المجال ان الضفة الغربية هي «خزان مياه اسرائيل».[٣٥] وقد اتخذ صانعو السياسة الاسرائيلية، منذ الاحتلال سنة ١٩٦٧، اجراءات صارمة ضد استعمال المياه في كلا المنطقتين. وهذه الاجراءات كانت تهدف الى:

١ ــ منع العرب الفلسطينيين من حفر الآبار الارتوازية.

٢ ــ تحديد كميات المياه التي تضخ من الآبار القائمة. وقد تم تنفيذ هذا الاجراء بتركيب عدادات على الآبار العربية وفرض عقوبات. وعلى سبيل المثال، لا يسمح الاسرائيليون للعرب الفلسطينيين بضخ اكثر من ٣٥ مليون متر مكعب سنويا.[٣٦]

ومن الناحية الاخرى، شجعت الحكومة الاسرائيلية المستوطنين اليهود في الضفة الغربية على حفر مزيد من الآبار الارتوازية، ونتيجة ذلك حفرت آبار لتزويد المستعمرات المنشأة بالمياه. ففي الوقت الحاضر، يوجد عشرون بئرا في وادي الاردن، وعشر في الاجزاء الجبلية من الضفة الغربية، واضافة الى ذلك قامت السلطات العسكرية بحفر سبع آبار. وتعتمد اسرائيل اليوم اعتمادا كبيرا على مصادر مياه الضفة الغربية، التي تزود اسرائيل بنحو ٣٠٪ من استهلاكها السنوي. وزيادة على ذلك، فان الآبار التي تستغلها اسرائيل في وادي الاردن تمكنت من ضخ اكثر من ١٤ مليون متر مكعب سنة ١٩٧٧.

---

(٣٤) Joel Schechter, «Renewal of Desert Land in Israel,» *Ekistics*, Vol. 43 (May 1977), p. 288.

(٣٥) هشام عورتاني، «الموارد المائية في الضفة الغربية»، «صامد الاقتصادي»، مجلد ٣ (آب ١٩٨٠)، ص ١٤.

(٣٦) المصدر نفسه.

ومما يدعو الى الدهشة ان الـ ٨٨ بئرا عربية القائمة في المنطقة نفسها لم تستطع استخراج اكثر من ١٠ ملايين متر مكعب في تلك السنة نفسها.[٣٧]

وعلى هذا، فالضفة الغربية تشكل خزانا ثمينا لحاجات اسرائيل من المياه في المستقبل، وخصوصا في ضوء واقع ان العجز الاسرائيلي لما تحتاج اليه اسرائيل من المياه لسنة ١٩٧٩ قدر بـ ٢٦٥ مليون متر مكعب، ويتوقع ان يقفز الى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٥. ومن جهة اخرى، فان فائض المياه في الضفة الغربية يقدر بنحو ٦٣٠ ــ ٧٧٥ مليون متر مكعب سنويا.[٣٨]

والوضع في قطاع غزة شبيه بهذا، اذ يفرض الاسرائيليون رقابة شديدة وقيودا على استعمال المياه للأغراض المنزلية او الزراعية.

ان التغييرات الجارية في الضفة الغربية تدعمها طبعا القوة المسلحة. فالحكومة العسكرية، بوجود الانظمة العسكرية الموضوعة خصيصا لقمع اي رفض او احتجاج على الاجراءات الاسرائيلية، تعمل كوسائل اساسية لتنفيذ السياسة التخطيطية الاسرائيلية التي سبق شرحها. كما ان عملية تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة القسري هذه تشكل حجر عثرة اساسيا في طريق الحل السلمي لنزاع الشرق الاوسط. فالمنطقتان تشكلان لبّ القضية الفلسطينية التي على حلها تعتمد اية تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط. وما من حل يمكن تحقيقه لهذه القضية في غياب حلول للضفة الغربية وقطاع غزة. ولذا، فسياسة التخطيط الاسرائيلية، التي يبدو انها رسمت لاستباق مثل هذه التسوية، هي ذات اهمية ملحة.

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٨) Royal Scientific Society, *op.cit.*, p. 7.

٤

استِعمار إسرائيـل للضّفَة الغَربيَّة : شهـادات*

ست تلمان

١ ـ مقدمة

في الحديث المألوف، لم يكن هناك ما يدعو الى الاستغراب في موافقة الرئيس كارتر على «حقوق» الفلسطينيين، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في «وطن» خاص به. فالمفروض، بوجه عام، ان يكون لجميع الشعوب «حقوق» من نوع او آخر. أما ما يبدو اكثر غرابة، فهو ألا يكون لجماعة معينة حقوق. ان لمصطلحي «حقوق» و «وطن» في لغة الرموز المُلْغَزة في المناقشات بشأن الشرق الاوسط مفاهيم مثيرة جدا لدى تطبيقها على الشعب الفلسطيني. وحتى هذه السنة، فعلا، كانت الارثوذكسية السياسية والدبلوماسية تتطلب من الموظفين الاميركيين، عند ذكرهم للفلسطينيين، ان يتحدثوا عنهم لا كشعب بل كـ «لاجئين»، ولا كأصحاب «حقوق» ـ بما يدل على استحقاقهم لذلك ـ بل كأصحاب «مصالح» ـ قد تكون شرعية او لاشرعية. وعندما عدل الرئيس

---

* *JPS* (26), Vol. VII, No. 2 (Winter 1978), pp. 71-87.

هذا تحليل للشهادات التي ادلي بها امام اللجنة الفرعية للهجرة واللاجئين ـ لجنة مجلس الشيوخ الاميركي القضائية برئاسة السناتور جيمس ابو رزق في ١٧ ـ ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ـ انتهى وضعه قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. (في المصدر)

كارتر المصطلحات الخاصة بالنقاش فيما يختص بالشرق الاوسط في الولايات المتحدة، كان يبدو ايضا كأنه عدل السياسة الاميركية في اتجاه تقدير اعظم للطموحات الفلسطينية ولـلأهمية المركزيـة للقضية الفلسـطينية في النـزاع العربـي ــ الاسرائيلي الاوسع.

ان اللغة الرمزية المعقدة، المستخدمة في المباحثات الرسمية عن الشرق الاوسط، هي ذات علاقة اوثق بالسياسة منها بعلم اللغة. فعلى مدى ثلاثين عاما، كانت المناقشات العامة في الولايات المتحدة بشأن الشرق الاوسط مقيدة بأرثوذكسية صارمة وصفت اسرائيل بموجبها بأنها المسالمة الشجاعة، بينما يصنف العرب ــ وخصوصا الفلسـطينيـن ــ بأنهم عنيفون وغدارون. وعلى هذا المنوال نفسه، جعلت الارثوذكسية المضـادة للشيوعية في الخمسينات ان من الغباء ان يرى الاميركيون في الشيوعية اية خصـائص صالحـة، او اي شيء سوى الاهداف الضارة تماما في مسلك الاتحاد السوفياتي. كذلك جعلت الارثوذكسية الصهيونية ان من الغباء على الأقل للأفراد في الحياة العامة ــ على الاقل حتى وقت قريب ــ المجاهرة بنقد جوهري للسياسات الاسرائيلية، او بأي شكل لمصلحة عدو اسرائيل الاكبر المعروف الذي هو منظمة التحرير الفلسطينية.

ويؤكـد الناطقـون باسم اللوبـي الصهيـوني انه ليس كـليّ القدرة. ومما لا ريب ان في امكانه تعبئة حملات ضغط هائلة عن طريق وسائل الاعلام والبريد والهاتف. واستنادا الى انّ من مؤيديه عددا من اكبر جامعي الاموال في الامة والمساهمين والفاعلين سياسيا، ففي استطاعته مكافأة اصدقائه ووضع الضالين خارج اللعبة السياسية. كذلك، فانه يوزع بسخاء المدح والذم، وأمضى سلاح للذم هو تهمة «اللاسامية» التي تعادل في تأثيرها، بالنسبة الى السياسي، التهمة المكارثية القديمة بـ «الميْل الى الشيوعية». وعلى ضخامة هذه الموارد يبدو انها غير كافية، في حد ذاتها، لتمكين اولئك الذين يتصرفون فيها من السيطرة على صنع السياسة الاميركية بشأن الشرق الاوسط الى حد ترجيح الالتزام باسرائيل على جميع اعتبارات المصلحة القومية الاخرى. ونظرا الى الاهتمام الاميركي الظاهر بنفط شبه الجزيرة العربية، والالتزام الاميركي

المتأصل تاريخيا بمبدأ تقرير المصير للشعوب، فان معظم العرب ــ وعددا متزايدا من الاميركيين ــ تحيرهم قدرة اللوبي الاسرائيلي الظاهرة على دفع حكومة الولايات المتحدة الى المجازفة في مصالحها النفطية، بينما هي تسلم باعتراف حذر فقط بمبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

يفترض العرب ان اللوبي الصهيوني يستخدم حتما سلاحا سريا بالاضافة الى موارده الاخرى، وهو يفعل ذلك بلا شك. وان قوته تتعزز اكثر مما هي عليه بسبب تهيب السياسيين. وانه لسر مكشوف في قاعات الكونغرس ان الكثيرين من اعضائه، الذين يقدمون دعما مستفيضا لاسرائيل بأصواتهم وبياناتهم العامة، يبطنون نظرة مغايرة، او على الاقل يشكّون في اين تقع العدالة والمصالح الحقة للمعنيين جميعا حقا. وكان الكثيرون ايضا صريحين في احاديثهم الخاصة بابداء استيائهم من ضغوط اللوبي، لكنهم لا يريدون المجازفة في وظائفهم ومطامحهم بتعريضها لغضب اللوبي. انه من الممكن ان تكون تهديدات اللوبي بالانتقام السياسي مبنية جزئيا على الخداع، غير ان القليل من الرسميين على استعداد لاختبار ذلك، مسلمين لهذه الجماعات الاكثر تسلطا، ذات المصالح الخاصة، بدرجة من قوة سياسية محضة ربما تفوق مواردها الفعلية الملموسة.

وفي الحالات النادرة فقط نجد من يخرج على الجماعة، وربما كان هذا شجاعا ــ او مغفلا ــ لدرجة تجعله يتحدى الارثوذكسيـة الصهيونية ومنفذيها. وقد كان للولايات المتحدة دوما خوارج على سياستها. ومهما تكن دوافعهم ــ كافتقارهم الى المزيد من الطموح او طبيعـة لامباليـة او جهل العـواقب او اقتناع عميق ــ فقد كانوا يقومون عادة بدور مفيد. وأحيانا تكون نظرتهم الى المستقبل صحيحة، وأحيـانا مغلوطـا فيها، غـير انه قلما اضـر خروجهم بالجمهورية، او ان الضرر لم يحدث قط.

ان جلسات الادلاء بالشهادات المدرجة هنا ــ عن استعمار اسرائيل لمناطق الضفة الغربية ــ توصف، بلا ريب، بأنها ارتداد على الارثوذكسيـة السائدة. وقد ابدى رئيس اللجنة الفرعية بالوكالة اسفه لأن أحدا من زملائه

لم يسمح لنفسه بالمساهمة في هذه الجلسات، تاركا للآخرين ان يحكموا فيها اذا كانت نظرته المستقبلية عن القضية الفلسطينية صحيحة او خطأ. ومحور وجهة النظر هذه ـ والتي اوجبت هذه الجلسات ـ هو ان القضية الفلسطينية شوهت او اسيء طرحها في الولايات المتحدة، الى حد ان قضية اساسية من قضايا حقوق الانسان قدمت كمشكلة تتعلق بالارهاب في جوهره، كما نظر الى شعب اجلي عن وطنه بالقوة كأنه المعتدي على اولئك الذين طردوه. أما عن الفلسطينيين المقيمين في ظل الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة ـ ومجموعهم نحو مليون نسمة ـ فان المشكلات الاساسية في حقوق الانسان والقانون الدولي التي تستهوي غرائز الشعب الاميركي الطيبة، في الاحوال العادية، قد حُجِبَتْ بقوة دعاية اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة.

وقد جرى كل هذا على الرغم من ضخامة ووضوح الظلم الذي ارتكب بحق الشعب الفلسطيني. فمن اصل ثلاثة ملايين فلسطيني، سجل نصفهم لاجئين لدى الامم المتحدة، وكثيرون أُكرهوا على اللجوء مرتين، مرة سنة ١٩٤٨ ومرة سنة ١٩٦٧. كما ان العديد من هذا الشعب المجدّ والموهوب حقق نجاحا وازدهارا في الاردن ولبنان وحتى في الضفة الغربية، غير ان اكثر من ٦٠٠ ألف منه ما زالوا يعانون شظف العيش والمرارة في مخيمات اللاجئين. وقد قال احد اللاجئين لموظف في الاغاثة: «ان قضيتنا في غاية البساطة؛ فقد اتى الغريب واستولى على ارضنا ومزارعنا وبيوتنا وألقى بنا خارجا.» وكما علق مؤخرا رئيس سابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، خلال مناظرة تلفزيونية بقوله: «لا ادري لماذا لا يكون هناك تعاطف اكثر مع مأساة الفلسطينيين. فلقد كانت لهم مسيرة مريرة حقا.» وقال السناتور فولبرايت معترضا على اتهام منظمة التحرير الفلسطينية بأن لا هدف لها إلا قتل الاسرائيليين: «في اعتقادي ان لدى الفلسطينيين شعورا مشروعا تجاه تلك المنظمة كأي قوم طردوا من منازلهم...»[1]

(١) American Enterprise Institute Public Policy Forum, «Prospects for Peace in the Middle East,» WETA-TV, Channel 26, Washington, D.C., November 6, 1977.

من اجل المساعدة على سد الثغرة في المعرفة العامة عن الشعب الفلسطيني وأحواله المعيشية الراهنة وطموحاته المستقبلية، قامت اللجنة الفرعية للهجرة واللاجئين بعقد جلسات للادلاء بالشهادات، استمرت يومي ١٧ و١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧، بشأن الجوانب القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان، والناجمة عن قيام اسرائيل بزرع المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية. وما هذا طبعا سوى وجه واحد من المشكلات الاوسع لحقوق الفلسطينيين، من دون التطرق الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي ككل. فالمناطق المحتلة في فلسطين القديمة هي، على كل حال، القضية المركزية والحاسمة في النزاع الاوسع؛ ولسياسة الاستيطان الاسرائيلية، التي تنفذ متحدية ما اصبح الآن الرأي الاجماعي العالمي، تأثيرات كبرى على موضوع الحرب او السلم في المستقبل. فالمستعمرات الاسرائيلية هي «عائق امام السلام» بحسب الرأي المتزن لوزارة الخارجية. وفي ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ينص على ان «ليس للمستعمرات شرعية قانونية، كما انها تشكل عقبة خطرة» امام جهود السلام في الشرق الاوسط. وكان التصويت على هذا القرار بنسبة ١٣١ الى ١، اذ لم يلق معارضة إلا من اسرائيل، أما الولايات المتحدة وبضع دول اخرى فقد امتنعت عن التصويت.

٢ ـ الشهادات

ان الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة الفرعية هم: يسرائيل شاحك، استاذ الكيمياء في الجامعة العبرية بالقدس؛ يهودا آفي بلوم، استاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية بالقدس؛ و. ت. مليسون، استاذ القانون ومدير مركز القانون الدولي والمقارن في جامعة جورج واشنطن بواشنطن (العاصمة)؛ سليم تماري، استاذ علم الاجتماع في جامعة بير زيت بالضفة الغربية المحتلة؛ ابراهيم دقاق، مهندس من القدس؛ فوزي الاسمر، صحافي ومؤلف ومحرر فلسطيني عربي مواطن في اسرائيل. واضافة الى ذلك، يشتمل السجل على

بيان بالمستعمرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة قدمها ألفرد ل. اثرتون الابن، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا.

* * *

استهل الشاهد الاول، الدكتور شاحك، وهو واحد من الذين نجوا من احد معسكرات الاعتقال النازية، شهادته بقوله انه يرغب في التركيز «على قضايا العدالة، لا على القضايا القانونية». وقال ان تأكيد اسرائيل على حقها في توطين مواطنيها في منطقة لا يسمح لسكانها بالاقامة في اسرائيل خرق لمبدأ العدالة المتساوية امام القانون. وسياسة الاستيطان الاسرائيلية، في نظر الدكتور شاحك، تعيد الى الاذهان القيود التي فرضت سابقا على اليهود في اوروبا. كما ان حصر امتياز اقامة مستعمرات جديدة باليهود وحدهم في السياسة الاسرائيلية «يشكل عنصرية مكشوفة وسافرة الى اقصى حد...». وأضاف قائلا ان الراشدين والاطفال على السواء في المستعمرات، وخصوصا في سيناء المصرية، يستغلون بأجور «غير عادلة وغير متساوية» الى درجة يمكن وصفها بدقة، على الاقل في سيناء، بأنها اوضاع «عمل العبيد».

وفي اثناء النقاش، شرح الدكتور شاحك نموذج المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية بأنه يدل على «عملية اقامة غيتوات... انه لا يعبر عن النية في احتلال دائم فقط بل عن النية في اقامة غيتوات دائمة تجعل الاهالي خاضعين أبدا، وتضعهم داخل مربعات تقوم على خطوطها اقسام المستعمرات.» وأضاف لاحقا: «ارى ان المستعمرات اقيمت بقصد التوصل الى حكم استعماري بطريقة سهلة.»

وأشار الدكتور شاحك ايضا الى الحرمان من الحقوق الانسانية في المناطق المحتلة، بما في ذلك الابعاد الفوري، والاعتقال من دون محاكمة، وعدم منح عرب الضفة الغربية حقوق الاحتجاج الديمقراطي من خلال تشكيل أحزاب او نقابات مهنية او نواد ثقافية. وختاما، ابدى الدكتور شاحك الملاحظة الآتية: «لو ان الجنرال ماك آرثر، بعد احتلاله اليابان سنة ١٩٤٥، حرَّم على الشعب الياباني لمدة اكثر من عشر سنوات مثل هذه الحقوق بدلا من السماح

باقامة الديمقراطية خطوة خطوة، وبسرعة نوعا ما، لما كان هناك الآن دولة يابانية تربطها بالولايات المتحدة الصداقة القائمة اليوم، بل لكان هناك امر اسوأ كثيرا، مؤذ لكل من الشعب الياباني والولايات المتحدة.»

* * *

وعالج الشاهد التالي، يهودا آفي بلوم، استاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية باسرائيل، مطولا مسألة قانونية المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية ـ التي يدعوها الاسرائيليون «يهودا والسامرة». وركز الاستاذ بلوم، بنوع خاص، على معنى اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب. فالمادة ٤٩ من تلك الاتفاقية، التي وقعتها كل من اسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية الرئيسية، تقول «ان الانتقال الاجباري لفرد او جماعة والابعاد لأشخاص تحت الحماية من المناطق المحتلة الى مناطق القوة المحتلة، او الى اي قطر آخر، سواء كان محتلا او غير محتل، محرّمان بصرف النظر عن الباعث على ذلك.» أما الاستثناء الوحيد المسموح به فهو الاخلاء لأسباب تتعلق بأمن السكان او «لأسباب عسكرية موجبة». كما ورد في عبارة اخرى ذات صلة بالموضوع في المادة ٤٩: «لا يجوز للدولة المحتلة ان تبعد او تنقل فئات من مواطنيها المدنيين الى المناطق التي تحتلها.»

وباستناده الى الرأي القائل ان الغاية من المادة ٤٩ هي فقط منع القوة المحتلة من نقل مواطنيها مما قد يؤدي الى تشريد السكان المحليين، استنتج الاستاذ بلوم ان هذا النص لا علاقة له بالمستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية؛ اذ ان هذه المستعمرات اقيمت في اماكن غير آهلة، وبالتالي لم يصر الى طرد السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، بحسب رأي الدكتور بلوم، لا يمكن اعتبار اسرائيل «قوة محتلة» في الضفة الغربية لأن الفريق الذي طرد سنة ١٩٦٧، اي الاردن، لم يكن «صاحب السيادة الشرعي». وتبعا لهذا المنطق، فالأردن استولى على الضفة الغربية باستخدام القوة، خارقا بذلك ميثاق الامم المتحدة في اعقاب الرفض العربي لخطة الامم المتحدة للتقسيم سنة ١٩٤٧، وهذا «لا يمكن ان يكون سببا في اي امتلاك شرعي». ولما لم يكن

ذاك الذي اجلته القوات الاسرائيلية عن الضفة الغربية سنة ١٩٦٧ صاحب سيادة شرعيا معترفا به دوليا، تكون اسرائيل ــ طبقا لتحليل الدكتور بلوم ــ غير ملتزمة بمسؤوليات قوة محتلة كما هو معبر عن ذلك من دون اي لبس في اتفاقية جنيف الرابعة. وتابع الاستاذ بلوم تفسيره قائلا ان اسرائيل كان لها حق «نسبي» افضل من غيرها في السيادة على الضفة الغربية لكونها جزءا من فلسطين القديمة زمن الانتداب. وكون اسرائيل امتنعت حتى الآن عن ممارسة حقوق السيادة كاملة، وهذا ــ بحسب رأي الاستاذ بلوم ــ عمل كبح انضباطي فريد تُحمد عليه، دفعها اليه رغبتها في الابقاء على «خيارات سياسية» في اية مفاوضات في المستقبل. وفي النهاية، عبر الاستاذ بلوم عن تقديره انه طبقا للقانون الدولي «لا يجوز اعتبار اسرائيل قوة محتلة» في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فان «حقوق اسرائيل في يهودا والسامرة وقطاع غزة لا تخضع للحدود التي فرضها سابقا القانون الدولي على المحتل المحارب.» وأضاف مجيبا عن سؤال: «ان لاسرائيل الحق في بسط قانونها وسلطتها وادارتها على يهودا والسامرة لحظة تريد ذلك.»

ان اللجنة الفرعية تلاحظ هنا انه على الرغم من كون الاستاذ بلوم لم يؤد شهادته كممثل رسمي للحكومة الاسرائيلية، فان مثوله امام اللجنة الفرعية كان باقتراح من السفارة الاسرائيلية، وان الآراء التي عرضها تتفق في الواقع مع الموقف الرسمي للحكومة الاسرائيلية. ففي بيان موضوعه «الاستيطان اليهودي في المناطق التي تديرها اسرائيل»، كانت قد وزعته دائرة الاعلام في سفارة اسرائيل بواشنطن في رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧، تأكيد على «ان قراءة كاملة» للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تظهر بوضوح ان هدفها الاوحد هو حماية السكان المحليين من التشرد، وانه «ما دام اي من السكان العرب لم يشرد بسبب الاستيطان اليهودي، فمن الواضح ان الوضع المقصود في المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لا ينطبق على المستعمرات اليهودية المشار اليها.» وفوق ذلك، فالبيان يفترض ضم هذه المناطق الى اسرائيل في المستقبل، وذلك بتأكيده على امكان عقد اتفاق سلام في

المستقبل، «ففي اعتقادنا ان الاتفاق المتعلق بيهودا والسامرة وقطاع غزة، يجب ان يبنى على تعايشنا سويا مع العرب الفلسطينيين في تلك المناطق، وليس على تقسيم المناطق.»

ان تصميم اسرائيل الظاهر على الاحتفاظ بسيطرتها على الضفة الغربية يبينه ايضا مختلف البيانات الرسمية، بما فيها «خلاصة» المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الخارجية دايان في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٧، حيث يذكر ــ ضمن نقاط اخرى رئيسية ــ ان «اسرائيل لن تعود الى الحدود السابقة، كما انها لن تقبل بقيام دولة فلسطينية بأي شكل.» كذلك، «فان اسرائيل ليست مستعدة لقبول اية حكومة اجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة.» وعندما سئل ان كان الاردن يعد ضمن فئة «الحكم الاجنبي» الذي ترفضه اسرائيل على الضفة الغربية، اجاب: «نعم».

* * *

بعد ذلك استمعت اللجنة الفرعية الى شهادة و. ت. مليسون، استاذ القانون ومدير مركز القانون المقارن والدولي في جامعة جورج بواشنطن، الذي اكد ان اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ تنطبق على المناطق التي تحتلها اسرائيل. كما ذكر ان المادة العامة (٢) في الاتفاقيات الاربع جميعا تبين انها «تنطبق على حالات الحرب المعلنة كافة او على اي نزاع مسلح قد ينشب... حتى لو لم يعترف بحالة الحرب...». وعلاوة على ذلك، فهي تنطبق على «جميع» حالات الاحتلال الجزئي او الشامل للمنطقة. وأكد ان الاتفاقيات، في مضمونها الواضح، تنطبق على **الحقائق** في النزاع الدولي لا على **حسناته** كما يفسرها احد الاطراف المتحاربة. واستمر مليسون مبديا ملاحظته: «ان تاريخ التفاوض يجعل من الواضح انه ما دام تطبيق الاتفاقيات الزاميا فليس هناك مجال للتساؤل عن الملكية الشرعية للمناطق، وانما يجب تطبيق الاتفاقية في المنطقة المحتلة بصرف النظر عن الادعاءات المتعلقة بالوضع الحقوقي لتلك المنطقة.»

أما ادعاء الاستاذ بلوم ان اسرائيل غير معنية باتفاقية جنيف الرابعة

لكونها لا تعتبر الاردن الحاكم الشرعي قبل سنة ١٩٦٧، فيعلق عليه الاستاذ مليسون بقوله: «ان الفكرة القائلة بأن الوسيلة لتطبيق قانون الاحتلال الناجم عن الحرب تحتم على الطرف المحارب ان يعترف بحق الحكومة التي احتل مكانها في المنطقة ــ هذه الفكرة ليس لها اي دعم لا في متن الاتفاقية ولا في تاريخها التفاوضي. كما انها تعتبر مناقضة لقانون العرف المرعي المبني على ممارسة الدولة.» وقد ذكر الاستاذ مليسون بأنه حتى الولايات المتحدة عاملت، خلال الحرب الاهلية الاميركية، الولايات المنفصلة على انها تخضع للقانون الدولي المتعلق بالاحتلال الناجم عن الحرب. وبالعودة ثانية الى الادعاء الاسرائيلي انه لم يكن للأردن حق في الضفة الغربية لأن الاردن حصل عليها عنوة، وفقا لرأي اسرائيل، علق الاستاذ مليسون على ذلك بقوله: «اذا كان للقانون الانساني ان يتغير بحيث يصبح تطبيقه متوقفا على اعتراف المحتل بالحرب بعدالة أهداف الحرب لخصمه، لأصبح من الواضح تماما ان القانون الانساني قلما يطبق، اذا افترض ان في الامكان تطبيقه اصلا.» وفي النهاية اعلم الاستاذ مليسون اللجنة الفرعية بأنه على «اتفاق تام مع الدكتور بلوم خلا استثناءين»: احدهما يتعلق بالحقائق، والآخر بالقانون.

وقد لاحظ الاستاذ مليسون ان الولايات المتحدة والامم المتحدة اتخذتا موقفا ثابتا باعتبارهما اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة لاسرائيل فيما يتعلق بالمناطق المحتلة. وعلاوة على ذلك، فان المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية غير شرعية، وانها «عقبة في طريق السلام». وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ شاركت الولايات المتحدة في بيان إجماعي بهذا المعنى اصدره مجلس الامن التابع للأمم المتحدة.

وذكّر الاستاذ مليسون اللجنة الفرعية بأن عدم شرعية المستعمرات الاسرائيلية ظهر جليا باللغة الواضحة الصريحة للمادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي نصت على انه «لا يجوز للدولة المحتلة ابعاد او نقل فئات من سكانها المدنيين الى المناطق التي تحتلها»، منبّها الى «ان ليس هناك اية استثناءات او قيود على هذا النص.»

* * *

أما الاستاذ سليم تماري، استاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت بالمناطق المحتلة، فقد تكلم امام اللجنة الفرعية عن الاوجه الثقافية للاحتلال الاسرائيلي وعن تشغيل اسرائيل للعمال العرب من المناطق المحتلة، ذاكرا ان جميع اوجه التعبير الثقافي، بما في ذلك الروايات التمثيلية والمجلات الادبية والصحافة، «خاضعة للرقابة الشديدة من قبل الاسرائيليين». فالنصوص التمثيلية مثلا يجب ان تعرض على مراقبي المطبوعات العسكرية للحصول على موافقة مسبقة. وقد تشددت السلطات المحتلة، بنوع خاص، على مجلة فولكلورية تصدرها جماعة من المعلمين والطلاب، «فكل ما يتعلق بالهوية الفلسطينية، في التعبير عن الثقافة الشعبية ينظر اليه بتجهم...». وكانت تتخذ اجراءات قمعية، كما ذكر الشاهد، خصوصا ضد المفكرين والذين يمكن ان يصبحوا زعماء سياسيين، وبصورة خاصة ضد الذين يفصحون عن الطموحات الفلسطينية الوطنية. واستمر الاستاذ تماري يستشهد بأمثلة تشمل طلابا ومعلمين واعتقالات ليلية واستجوابات وابعادات مفاجئة الى سجن طويل الامد من دون محاكمة. والاجراء الاخير ينفذ باسم قانون التوقيف الاداري الموروث من ايام الانتداب حين كان الانكليز يستخدمونه ضد اعضاء المنظمات اليهودية، والآن يستخدمه الاسرائيليون بانتظام ضد المفكرين الفلسطينيين والطلاب وأصحاب النشاطات.

وذكّر الاستاذ تماري بابعاد رئيس جامعة بيرزيت، الدكتور حنا ناصر، سنة ١٩٧٥. (والحادثة كانت معروفة جدا لرئيس اللجنة الفرعية بالوكالة الذي كان قد قابل الدكتور ناصر شخصيا في اثر ابعاده). وكانت التظاهرات الطالبية تأييدا لمنظمة التحرير الفلسطينية تجري في ذلك الوقت. ومع ان الدكتور ناصر لم يشترك فيها، فقد أُلقي القبض عليه عند منتصف الليل، وعصبت عيناه وأرسل في سيارة عسكرية الى الحدود اللبنانية، حيث دفع به مع زميل له، من دون حراسة، عبر المنطقة العسكرية الحدودية الخطرة؛ غير انه اجتازها بسلام. وقد اتهمته السلطات الاسرائيلية المحتلة بتحريض الطلاب على الشغب بمفعول رجعي.

كذلك أطلع الاستاذ تماري اللجنة الفرعية على الظروف التي تستخدم فيها اسرائيل العمال العرب من المناطق المحتلة، مبينا انها تستخدمهم كـ «عمل رخيص» وخصوصا في اعمال البناء. وقال الاستاذ تماري: «ان عمالنا يبنون المساكن للمهاجرين اليهود. . . وفي كثير من الاحيان على أراض صودرت من مالكيها العرب.» وأحيانا، على حد قوله، يجد العمال الفلسطينيون انفسهم يعملون أجراء في مزارع كانت فيما سبق ملكا لهم. وعندما سئل عن مصادرة الاسرائيليين للأراضي، اجاب تماري انها تتركز في وادي الاردن الخصيب وحول نابلس ايضا، «لاسباب امنية مزعومة»، وبعد ذلك يُجلب اليها المستوطنون اليهود من داخل اسرائيل لفلاحتها.

وعندما دعي الاستاذ تماري الى التعليق على تهمة الدكتور شاحك بأن سياسة الاستيطان الاسرائيلية تشكل «عنصرية» لأن الاشتراك فيها محصور باليهود فقط، اجاب: «انني بالكاد ادعو تلك تهمة لأن الحكومة الاسرائيلية لا تدعي ان هذه المستعمرات هي مشاريع اسكان للأهالي. انما هي بكل صراحة مستعمرات اقيم كثير منها على أراض مصادرة، بقصد توطين مهاجري اليهود والمواطنين الاسرائيليين اليهود الذين يعرفون بأنهم غير عرب. . . وبذا تكون هذه المستعمرات مقتصرة على اليهود ليس إلا، ويسمح للعرب بأن يقوموا بأعمال البناء بينها لا يسمح لهم اطلاقا بسكناها.»

ولخص الاستاذ تماري مواقف الفلسطينيين من سياسة اسرائيل الاستيطانية بقوله: «اننا نرى يوميا مهاجرين يأتون ليستولوا على ارضنا وبيوتنا. . . نمشي في القدس فنشاهد اناسا قادمين من جميع أطراف الارض، وخصوصا من اوروبا والولايات المتحدة، معتبرين ان هذا البلد لهم، بينما اهل البلد الفلسطينيون يبعدون يوميا ويحرمون من حقوقهم الانسانية.» وختم الشاهد حديثه قائلا: ان الفلسطينيين عقدوا آمالهم على الولايات المتحدة وعلى اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة، مما جعلهم ينتظرون من الولايات المتحدة ان تستخدم هذا الاعتماد عليها لفرض قبول الحقوق الانسانية للفلسطينيين العرب الذين عاشوا في فلسطين آلاف السنين.

* * *

أما الدكتور ابراهيم دقاق، وهو مهندس من القدس، فقد ابدى تخوفه من كون السياسة الاسرائيلية الجديدة في مساواة الخدمات العامة في الضفة الغربية، مقدمة لاتمام ضمها كليا، معيدا الى الاذهان ان القدس ضمت في اثر حرب ١٩٦٧ بعد التأكيد ان القطاعين سينعمان بالمساواة بالنسبة الى الخدمات والشؤون الاجتماعية والتربوية. غير انه على الرغم من ذلك، كما قال الشاهد، بقي هناك قدسان: عربية ويهودية. «أما التوحيد الوحيد الذي حدث فكان توحيد الادارة ضد ارادة العرب.» فالخدمات التي كانت تقدم للأحياء العربية من القدس استمرت، بحسب قول الدكتور دقاق، «بمستوى ادنى كثيرا». وأضاف «انه منذ سنة ١٩٤٧ حتى اليوم لم يُبنَ حي واحد مختلط للعرب واليهود، ولا انشىء كيبوتس مختلط واحد.» وأشار الدكتور الدقاق الى انه كان لديه بعض الشك في ان التصميم الاسرائيلي على «التوحيد» في الضفة الغربية لا يختلف عن مثيله في القدس. وقال ملخصا مجمل نتائج السياسة الاستيطانية على فلسطينيي الضفة الغربية «انهم في صدد فقدان املاكهم، والتحكم في مصيرهم، وضياع ثقافتهم. . .».

* * *

والشاهد الاخير الذي مثل امام اللجنة الفرعية كان السيد فوزي الاسمر، الصحافي والمؤلف والشاعر، وهو عربي فلسطيني مواطن في اسرائيل. وقد عارض تصريح الاستاذ بلوم، الذي ذكر ان العرب الاسرائيليين أحرار في تشكيل جمعيات سياسية كما يشاؤون، بقوله ان الحقيقة هي ان العرب الاسرائيليين أحرار في تشكيل تجمعات سياسية او «قوائم» في حالة واحدة فقط وهي ان تكون مترابطة مع الاحزاب اليهودية، اذ لا يسمح لهم بتشكيل أحزاب عربية مستقلة. وعلاوة على ذلك، اكد الشاهد ان تنظيمات الطلاب العرب داخل الجامعات الاسرائيلية لا يعترف بها من قبل سلطات الجامعة ووزارة التربية اللتين ترفضان التعامل معها. كما ان الطلاب العرب يحرمون الحصول على اية تسهيلات في حرم الجامعات للقيام بنشاطات

ثقافية او فكرية مما يمنح للطلاب اليهود بسهولة. وقد دعا السيد الاسمر اللجنة الفرعية الى تصور الصرخة المدوية التي قد تحدث فيما لو حرم الطلاب اليهود في الجامعات الاميركية التسهيلات للقيام بنشاطات ثقافية يهودية في حرم الجامعات.

واستمر السيد الاسمر في وصف الاستعمال المستمر لقوانين الطوارىء التي سنتها سلطات الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٥، قائلا انه طبقا لهذه النظم تحتجز السلطات الاسرائيلية الافراد من دون اتهام او محاكمة، وتقيد حركات من تشتبه بهم، وتضع آخرين في الاقامة الجبرية، وتدمر البيوت، وتفرض العقوبات الجماعية، وتصادر الممتلكات، وكما ذكر سابقا، تطرد آخرين من دون اعلام مسبق من البلد. ان مثل هذه الممارسات، في رأي السيد الأسمر، ليس استثنائيا بل هو «في صميم الطبيعة الاستعمارية الصهيونية لدولة اسرائيل...»

٣ ــ تعليقات وخاتمة

اعتمادا على الشهادات المقدمة امام اللجنة الفرعية ــ وهي في خطوطها العريضة معززة بتقارير الكثيرين من زوار المناطق المحتلة الرسميين وغير الرسميين ــ يبدو ان تعريف المستعمرات الاسرائيلية وسياسات الاحتلال في الضفة الغربية الفلسطينية بأنها نظام «استعماري»، هو تعريف دقيق ومعقول. وعلى الاقل فان المستعمرات الاسرائيلية تمثل، في العبارة المستعملة من قبل حكومة الولايات المتحدة والامم المتحدة، «عائقا امام السلام». وكما شهد ايضا مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، ألفرد ل. اثرتون الابن، «اتخذت الحكومة الاسرائيلية موقفا مفاده ان كل الامور قابلة للتفاوض، وان المستعمرات لن تكون عائقا امام المفاوضات والسلام». لكن في نظرنا، عندما تقام المستعمرات فلا بد من ان تخلق اوضاعا نفسية وسياسية تجعل التفاوض بشأن الوضع النهائي للمناطق التي تقام فيها اكثر

صعوبة.»(٢)

بالاضافة الى ذلك، وعلى الرغم من سفسطات الاستاذ بلوم الماهرة، فالمستعمرات غير شرعية. هذا هو الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة، وهو واضح على اي حال. ولغة العبارة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة واضحة ايضا اذ انه «لا يجوز للدولة المحتلة ابعاد او نقل فئات من سكانها المدنيين الى المناطق التي تحتلها.» وليس هناك، كما اشار الاستاذ مليسون، «اية استثناءات او قيود على هذا النص». ولا يمكن تحريف هذا النص او اي نص آخر من اتفاقية جنيف الرابعة مهما بلغ توسع التصور القانوني، بحيث يمنح سلطة القوة المحتلة بالحرب اعفاء نفسها من مسؤوليتها بموجب الاتفاقية التي عقدتها طوعا بالاعتراض على شرعية السلطة الحاكمة التي اخذت مكانها. فالقاعدة الاولى للتفسير القانوني هي ان القانون يعني ما يقول لا شيئا آخر؛ والثانية ان التفسير الجازم يجب ان تقوم به سلطات حيادية لا المتحاربون المنحازون. أما تأكيد العكس فليس سوى تهجم على روح القانون الاصيلة واستخفاف بالعقل.

وليس اقل اهانة للمشاعر كما ولإدراك الشعب الفلسطيني من الرأي الاسرائيلي في ان القوم الذين يعيشون في ظل الحكم العسكري هم سعداء وحتى أحرار. فالاسرائيليون يشيرون الى بعض الخدمات الاجتماعية التي يزعمون انهم يقدمونها، والى اعمال تقدمها المشاريع الاسرائيلية، والى اجراء انتخابات بلدية حرة ــ يحرز النصر في أكثرها مرشحون يؤيدون بقوة منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى لو كانت هذه الادعاءات كلها صحيحة تماما ــ وهناك شواهد كثيرة على انها ليست كذلك ــ فانها لا تغير من حقيقة النظام الاستعماري في المناطق المحتلة. والاشارة الاسرائيلية الى «التعايش» العربي ــ الاسرائيلي في الضفة الغربية، قد تستغل لابراز ادعاء ان النظام الاستعماري متسامح، لكن سواء أكان متسامحا ام لا، فهو استعماري.

---

(٢) الشهادة امام «لجنة مجلس النواب الفرعية للعلاقات الدولية بشأن المنظمات الدولية وبشأن اوروبا والشرق الاوسط».

أما «التعايش» الذي يتحدث عنه الاسرائيليون فهو، على اي حال، ذو طبيعة خاصة. فبما ان المستعمرات التي تنشأ هي من اجل اليهود فقط، لا يُدعَ العرب الى العيش فيها ولا يسمح لهم بذلك. وهذا بكل وضوح ليس تعايش المتساوين، بل هو تعايش بين محتل متسلط وسكان اصليين تـابعين يجب ابقاؤهم بمزيج من القوة العسكرية والاغراءات السياسية والاقتصادية.

ولا جديد في هذه الاساليب؛ فهي الاساليب التقليديـة اياهـا التي استخدمها البريطانيون في الهند وفي كثير من الامبراطوريات الاستعمـارية التقليدية. غير انها حقا اكثر تنورا وانسانية وفعالية من الاخضاع الوحشي للشعوب، كما مارسه الالمان في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. لكنها، على الرغم من كل ذلك، نوع من الاستعمار الذي عفا عليه الزمن. أما الجديد بشأنه فهو احياؤه في عصر اختفت فيه الامبراطوريات التقليدية الاوروبية من على وجه الارض.

ان جوهر الاستعمار هو فرض حكم غريب على سكان اصليين. ويراوح في طبيعته من الوحشي الى المعتدل. لكن هناك قلة من الامثلة التي عرفت، ان وجدت اصلا، قد راقت للسكان الاصليين. ولا يشذ عن ذلك فلسطينيو الضفة الغربية؛ فمع ان الاحتـلال الاسرائيـلي معتدل نسبيـا اذا ما قيس بالاحتلالات العسكرية، غير ان فلسطينيي الضفة الغربية مع ذلك لا يرغبون في حكم دخلاء اجانب لوطن أجدادهم. وقد اتم فريق باحث من جامعة بـار ـ ايلان في اسرائيل، دراسـة استمـرت خمس سنوات عن مـواقف الفلسطينيين العرب العاملين في اسرائيل، مستجـوبـا نحو ألف من اصل خمسين ألف عامل عربي يأتون يوميا من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في البناء والزراعة والصناعة والخدمات داخل اسرائيل. وفي تناقض مباشر مع الزعم الاسرائيلي السائد، وهو ان «التعايش» يستميل العـرب الى الحكم الاسرائيلي، فهذه الدراسة ـ بحسب قول مـديرهـا الاستاذ يـهودا آرم ـ «لا تظهر دعما للزعم الساذج ان الوقت سيأخذ مجراه، وانه لو اتيح لليهود والعرب العيش سويا، فان العرب بعد مدة سيقبلون بالوضع ويغيرون موقفهم

في اتجاه ايجابي.» او كما لخص هذا الاستاذ نفسه بحدة اكثر بقوله: «ان كان هناك من يكره وجودك، فالعيش معه سيجعل ذلك اسوأ.»[٣]

* * *

ان الرأي العام العالمي، عدا اسرائيل نفسها، مجمع اليوم بحكمه الجماعي على ان الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية غير شرعي وانه عائق امام السلام. والادلة على ذلك حاسمة، وحتى في جمعها يكـون للمرء احساس قوي بأن المسألة العملية تكمن في مكان آخر. ومن غير المنتظر فعلا ان ترضى الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من المناطق المحتلة لو امكن اقناعها بأن اتفاقية جنيف ملزمة حقا بالنسبة الى الضفة الغربية، او ان الطرف الاسرائيلي المعني بـ «التعايش» سوف لن يحصل أبدا على القبول العربي. ومن المرجح ان الاسرائيليين يعرفون هذه الامور؛ أما حججهم المعاكسة ـ وشهادة الاستاذ بلوم مثل لذلك ـ فهي اقرب لطبيعة التبرير منها للتحليل القانوني والسياسي الصادق. ولا شك في ان المسألة العملية ـ والقضية الحقيقية ـ هي في مكان آخر؛ فالقناعة الراسخة لدى الزعماء الاسرائيليين الحاليين هي ان الضفة الغربية ـ «يهودا والسامرة» ـ هي ميراث الشعب اليهودي، وجزء عضوي من «ارض اسـرائيـل»، وملك لليهود بالحق التوراتي، وهبة الكائن الاعلى التي لا يمكن الغاؤها من قبل «مغتصبين» ـ ولو كان هؤلاء «المغتصبون» قد استوطنوا البلد مدة ألفي عام.

وفي واقع الامر، فان الزعماء الاسرائيليين، بدعم قوي من شعبهم كما يظهر، لا نية لهم في الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهم مستعدون، كما يقولون، للتفاوض في شأن اوجه نظامهم في الضفة الغربية، غير انهم غير مستعدين ـ كما اوضحوا ـ للتخلي عنها. وقد اكد ذلك وزير الخارجية دايان في مخاطبته موظفي وزارته في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٧، حين قال ان حكومة بيغن ترغب حقا في عقد سلام مع العرب «لا على اساس

---

(٣) «Israeli Jobs Failing to Win Arabs.» *New York Times*, November 1, 1977.

تقسيم أراضي الضفة الغربية، ولا على اساس تجزئتها، قسم لاسرائيل وآخر لدولة عربية، لكن بايجاد طريقة ما لـ «التعايش» هناك من دون ضم اي جزء الى الاردن ومن دون تسليم اي قسم من الضفة الغربية او قطاع غزة لسلطة حكومة اخرى.» ومرة اخرى جاء في «خلاصة» رسمية لمؤتمر صحافي لوزير الخارجية دايان في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٧، اصدرتها السفارة الاسرائيلية في واشنطن في اليوم التالي ـ جاء بصورة قاطعة: «ان اسرائيل لن تعود الى الحدود السابقة او ترضى باقامة دولة فلسطينية مهما يكن شكلها.» وأكثر من ذلك، فان «اسرائيل ليست على استعداد للقبول بأية حكومة اجنبية في الضفة الغربية وغزة.» وعندما سئل دايان ان كان ذلك يشمل الاردن كـ «حكومة اجنبية»، اجاب: «نعم».

ان الادعاء بالحق في ارض ما على اسس دينية ظلامية امر مستغرب في العالم المعاصر. كما ان هناك ايضا تركيزا على الامن؛ فما من احد يعترض على صدق مخاوف اسرائيل بشأن امنها او على بعض القدر من صحة تلك المخاوف. لكن منذ وصول حكومة بيغن الى السلطة تحول هذا التركيز، بصورة متزايدة، الى اسس دينية توراتية والى اسطورة «ارض اسرائيل». هذا هو الاعتقاد الحقيقي كما يبدو، وهذا ما يبعث الروح في مسيرة بيغن. وهذا يجعل اسرائيل امام تحد مباشر لمقياس العدالة الرئيسي في رسم الحدود الدولية: مبدأ تقرير المصير وحق الشعوب في العيش، على قدر الامكان، ضمن سلطة سياسية تختارها تلك الشعوب.

ولما لم يكن هناك طريقة عملية للتوفيق بين المعيارين ـ احدهما قديم وديني، والآخر علماني ـ فقد وجد الاسرائيليون انفسهم في مأزق ادبي مؤلم فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني. فبعض الخوارج، كالدكتور يسرائيل شاحك، واجهوا المأزق على حقيقته معترفين بحقوق الفلسطينيين وبالاساءات التي لحقت بهم من جراء طردهم المتعاقب من وطنهم واحتلاله. وهناك آخرون ايضا، مثل رئيس الاستخبارات العسكرية السابق يهوشفاط هركابي، الذي حث مواطنيه الاسرائيليين على التسليم بحق الفلسطينيين في اقامة دولة خاصة بهم، مطالبا

اياهم بـ «اظهار العطف على المشكلات الفلسطينية والآلام التي ساهمنا في تسببها لهم؛»(٤) ومثل صحافي اسرائيلي يدعى مئير مرحاف، من صحيفة *Jerusalem Post*، حذر الاسرائيليين بقوله: «ان الرفض الكامل غير المشروط لحق تقرير المصير للفلسطينيين هو جزئيا ناتج عن ادرك للحقيقة مغلوط فيه، وبعضه حصيلة لمنطق مغلوط فيه ايضا، وبعضه الآخر نتاج لمزيج لاعقلاني من المعتقدات الوهمية والرومانتيكية العدوانية والمخاوف المَرَضية التي لا يمكن القبول بها في عالم اليوم.»(٥)

وهناك دلائل على ان هذا الرأي غير مرفوض كليا من الشعب الاسرائيلي. ففي اقتراع اجرته اكبر الصحف الاسرائيلية، «معاريف»، ظهر ان نصف الشعب الاسرائيلي تقريبا ـ وأكثر من نصف هؤلاء في ريعان سن الجندية ـ يعتقد ان اقامة المزيد من المستعمرات في المناطق المحتلة ستكون عائقا امام احتمالات السلام.

لكن زعماء اسرائيل ما زالوا يلتزمون، كما يظهر، بأسطورة الصهيونية القائلة: «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض». وفي مواجهة الرؤية الاسطورية لـ «ارض اسرائيل» من ناحية، وحقيقة وجود شعب فلسطيني مقيم منذ زمن طويل من ناحية اخرى، حاول زعماء اسرائيل التخلص من مأزقهم الادبي بانكارهم وجود «شعب فلسطيني» كوحدة قومية متميزة او كوحدة عرقية. وقد قالت غولدا مئير سنة ١٩٦٩ انه «لا يوجد ما يسمى فلسطينيين»، وأردفت انه «لم يكن هناك شعب في فلسطين يعتبر نفسه شعبا فلسطينيا، وأتينا نحن وألقينا به خارجا واستولينا على بلده وسلبناه اياه. انه لم يكن له وجود.»(٦) ومن

---

(٤) «معاريف»، ١٩٧٧/١/٧ ـ نقلا عن:
The Middle East, 3rd ed., published by Congressional Quarterly, September 1977, p. 118.

(٥) «The Palestinian Reality,» *New York Times*, November 7, 1977, p. 37.

(٦) Interview with the London *Sunday Times*, June 15, 1969. Quoted in Alan R. Taylor *The Zionist Mind* (1974), p. 143.

دون ان تعترف بخطئها، كررت مئير هذه الافكار العاطفية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧؛ فعندما خرجت من اجتماع مع الرئيس كارتر في البيت الابيض، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سألها المراسلون الصحافيون ان كانت اسرائيل ستقبل بوطن فلسطيني كما دعا اليه الرئيس كارتر، فأجابت: «لا اظن، فهو غير ضروري للفلسطينيين، كما انه خطر على اسرائيل. انه تهديد لوجود اسرائيل ولا ارى باللاجئين الفلسطينيين حاجة اليه.»(٧)

والمنطلق الاساسي في نظرة مئير ــ وقد شاركها في ذلك خلفاؤها ــ هو ان لا حق للفلسطينيين في هوية قومية، فما هم إلا عرب، لا فرق بينهم وبين العرب الآخرين. وما يجدر بهم ان يفعلوه هو نسيان منازلهم الاصلية والذوبان في أراضي الاقطار العربية المجاورة، التي تملك الاراضي الشاسعة والتي تضن على اليهود بأرض صغيرة تخصهم، اي ارض فلسطين السابقة، بسبب عدائهم البغيض.

ان التقارير الواردة بشأن انكار وجود الفلسطينيين جاءت مذهلة للفلسطينيين الذين اقتلعوا من بلدهم. ففي رأيهم المدروس انهم موجودون فعلا، لا كمجرد عرب غير متميزين عن باقي العرب جميعا، بل كفلسطينيين لديهم احساس شديد مميز بكونهم فلسطينيين. والحق يقال ان شعورهم الوطني قد اشتد وتزايد تحت تأثير الصهيونية، بواسطة الطرد والاحتلال والتشتيت ــ لكنه شعور وطني اصيل وحاسم بمقدار ما هو عليه شعور الاسرائيليين انفسهم. والاسرائيليون الذين يدعون منافسة الفلسطينيين في الارض التي سكنوها منذ زمن بعيد، لا يستطيعون في اطار مأزقهم الادبي الاعتراف بشرعية الوطنية الفلسطينية من دون التشكيك في شرعية قوميتهم بالذات ومن دون اعتبار انفسهم مغتصبين.

وهذا ــ وليس اتفاقية جنيف ــ هو صلب قضية الضفة الغربية، وهو مأزق ادبي للأميركيين كما للاسرائيليين. وهذا لا يعني ان أحدا في هذا

(٧) «Carter and Golda Meir Differ in Talks on Mideast,» *New York Times*, November 9, 1977.

الوقت المتأخر ــ الاميركيين او الدول العربية الرئيسية او معظم الفلسطينيين انفسهم ــ سيتطلع الآن جديا الى القضاء على الدولة الاسرائيلية واستبدالها بدولة «ديمقراطية علمانية» سلم بها عرفات نفسه منذ حقبة طويلة بأنها مجرد «رؤيا» و«حلم»*. فاستبدال اسرائيل اليوم ليس اقل ظلما من حلول الاسرائيليين محل الفلسطينيين منذ ثلاثين عاما. وعمليا فان المأزق الادبي هو، في نهاية الامر: هل تقبل اسرائيل تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وهل يصر الاميركيون على ذلك؟ وقد نفضل ــ ويمكننا القول اننا نفضل ــ وطنا فلسطينيا مرتبطا بالاردن. لكن، بمعايير العدالة المعمول بها ــ معاييرنا ومعايير المجتمع الدولي ــ فانه يعود الى الفلسطينيين وحدهم ان يقرروا الشكل الذي سيكون عليه وطنهم.

ليس الاميركيون حراسا على ضمير العالم، ولا يمكنهم ان يكونوا كذلك. لكننا مسؤولون عن ضميرنا الخاص، وهذا يعني ان علينا ان ندعم مبادىء العدالة الدولية التي تبنيناها تطوعا والتزمنا بمعظمها خلال تاريخنا، وكان احدى اولياتها حق الشعوب في تقرير المصير، وهو مبدأ اميركي الاصل الى درجة كبيرة وهو ليس غامضا، ولا خلاف عليه كمعيار في العالم المعاصر. ومعناه الاساسي هو، بكل بساطة، ان الارض هي للشعب الذي يعيش عليها لا لسواه، مهما بلغت حجة الـمُطالِب بها من البراعة، ومهما بلغ صدق احساس ارتباطه التاريخي بها، ومهما بلغ اعتقاده ان الخالق أراد ان تكون الارض المعنية له.

ان مبدأ تقرير المصير للشعوب منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة، وله جذور في العرف الاميركي. ففي سنة ١٩١٨ عرّفه الرئيس وودرو ويلسون بأنه معلم ارشاد للسياسة الاميركية: «... الشعوب والمقاطعات لا يجوز ان يقايض عليها من سيادة الى اخرى، كما لو كانت عبيدا او أحجارا في لعبة...»(٨) وفي سنة ١٩٧٧، كتب احد كبار المفكرين الفلسطينيين: «ما يجب ان نتذكره عن السياسة الاميركية هو انها سياسة براغماتية؛ انها

* هكذا في الاصل. (المحرر)

(٨) خطاب امام الكونغرس، ١١ شباط/فبراير ١٩١٨.

سياسة انتهازية. فهي لا تسترشد بالقيم الادبية المزعومة، ولا بأي ادراك واضح للمستقبل؛ انها سياسة تتعامل بالنزاعات لا على اسس العدالة ولا على المطلق وانما على اسس الادارة والمناورة.»[٩] وستحل يوما ما وبطريقة ما المشكلة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، وعند ذلك سيكون احد هذين العرضين ـ المفهوم الويلسوني او الاتهام الفلسطيني ـ التعبير النهائي والفاصل عن الدور الاميركي. أما في هذا المقال المكتوب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، فمن الصعب التنبوء بأيهما سيكون.

(٩) Hisham Sharabi, «Building the Arab-American Bridge,» *Monday Morning*, Beirut, August 29, 1977.

٥

الاقتصاد الإسرائيلي الإمبريالي*

رامي ج. خوري

ان الذين يدعمون اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل يقدمون الحجة القائلة ان انسحاب اسرائيل من سيناء المحتلة يجب ان يُنْظَر اليه كنموذج لأعمالها المستقبلية على الجبهة الشرقية، وبنوع خاص في الضفة الغربية وغزة المحتلتين. واذا ما اتبع هذا المنطق حتى استنتاجاته الطبيعية، فلا بد من السؤال عما اذا كان من المرجح ان تواجه اسرائيل، في اجراء التعديلات الاقتصادية التي يتطلبها السلام في الجبهة الشرقية، الصعوبات نفسها التي تواجهها في سيناء. وهذا ما يوحي به تحليل علاقات الاتكال والعلاقات الاقتصادية التي نمت بين اسرائيل والضفة الغربية وغزة، لجهة مواردهما، خلال فترة الاحتلال المستمرة زهاء ثلاث عشرة سنة.

واذا ما سلمنا بمواطن ضعف الاقتصاد الاسرائيلي البنيوي وقابليته للعطب حاليا، نجد ان موارد المناطق المحتلة قد قامت بدور مهم في ابقاء الاقتصاد الاسرائيلي على قدميه المرتجتين. فلقد حول الاحتلال اسرائيل الى دولة ذات اقتصاد امبريالي تعتمد في رفاهها (وفي بعض الحالات، كالماء، من اجل بقائها) على الموارد الاقتصادية الاسيرة في المناطق المحتلة وعلى اهلها

* *JPS* (34), Vol. IX, No. 2 (Winter 1980), pp. 71-78.

المرغمين على الخضوع والهدوء. وعلى العكس من الامبراطوريات العالمية في القرنين الماضيين، حين كانت الدول الام تعتمد على الموارد الاقتصادية التي تـأتيها من المستعمـرات البعيدة عنهـا آلاف الكيلومترات، فـان الاقتصاد الامبريالي يرتكز على موارد تقع في مناطق مجاورة جغرافيا، مما يجعل عملية التهدئة السياسية ومـا يتبعها من سيطرة اقتصاديـة، اسهل وأكـثر فعاليـة وأقل ظهورا.

وقد تسببت هذه السيطرة بركود اقتصادي لولبي في المناطق المحتلة، مما جعلها [المناطق] اكثر قابلية لتتوجه بخضوع نحو الاقتصاد الاسرائيـلي الاقوى الرابض على أبوابها. وهذا النموذج من الركود والاتكال يحمل خطر انهاك المناطق المحتلة للغاية، حتى ان توقعات النمو المستقبلية يجازف فيها الى حد انها تصبح خطرا على التوقعات السياسية لدولة فلسطينية هناك.

هذه، على كل حال، مشكلة مستقبلية. أما الواقع الحالي فيدور حول صعوبات الاقتصاد الاسرائيلي نفسه، التي تنبثق منها العلاقة التطفلية والمزدوجة والمعقدة، غالبا، باقتصادات المناطق المحتلة.

هنـاك تحليلات مـوضـوعيـة كثيـرة لمعضلة الاقتصـاد الاسـرائيـلي؛ فالاقتصاديون الاسرائيليون والاجانب درسوا الوضع، وفي كل حالة تقريبا كانوا يتوصلون الى النتائج ذاتها. ان اسرائيل وحكومتها تنفقان من المال اكثر مما تملكان. وهذا ما يضطر الحكومة الى اصدار أوراق نقدية لا تستند الى الانتاج، او الى استقراض أموال لا تغطى من دخل الضرائب. وهذه العملية تولّد حلقة تضخمية وصلت الى اكثر من ١٠٠ ٪ من التضخم السنوي، ويبدو انها لا تزال آخذة في الارتفاع*.

وفي النصف الاول من سنة ١٩٧٩، زاد التضخم ٦ ٪ شهريا. وفي

* لقد ظلت نسبة التضخم ترتفع فعلا، الى ان وصلت مؤخرا الى ٤٠٠ ٪ تقريبا. انظر، مثلا، «معاريف» ١٦/٥/١٩٨٤. ومن المتوقع ان تستمر هذه النسبة في الارتفاع، بحيث تصل الى ١٣٠٠ ٪ تقريبا («هآرتس»، ٢٤/٩/١٩٨٤)، وحتى الى ٥٠٠٠ ٪ («عال همشمار»، ٢٥/٩/١٩٨٤)!! (المحرر)

الربع الثالث من السنة نفسها وصل الى معدل شهري مقداره ٨ ٪ بحسب مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، او ما يعادل زيادة سنوية في مؤشر الاسعار تبلغ ١٥٠ ٪. فقد ازداد متوسط نفقات المعيشة للأسرة الاسرائيلية اربعة اضعاف في السنوات الثلاث الاخيرة. وفي سنة ١٩٧٦ كانت العائلة المتوسطة تحتاج الى ٤٦٠٠ ل. إ. شهريا لطعامها وملابسها وسكنها ونفقات اخرى، وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٩، بلغت نفقاتها ١٨,٧٧٠ ل. إ. للحاجات نفسها.

ان العجز في ميزانية الحكومة الاسرائيلية المتضخمة هو نتيجة عدة عوامل وأنظمة في الاقتصاد الاسرائيلي لا مثيل لهـا. فنحو ثلث مجمـوع النفقات يُـخصَّص للقوات المسلحة، وقلة من الاسرائيليين ترغب في تخفيضها، كما ان ثلثا آخر من الميزانية يستخدم للديون الداخلية والخارجية التي ارتفعت مؤخرا حتى وصلت الى اكـثر من ١٢,٥ مليـار دولار اميـركي في أوائـل سنـة ١٩٨٠ ــ وهو اعلى معدل دين للفرد الواحد في اي بلد على وجه الارض، وقسم كبير مما تبقّى من الميزانية يمول الانعاش والخدمات الاجتماعية، وهنا نجد ان القليل من السياسيين المُنْـتَخبين شعبيا في اسـرائيل او غيرها يتوقون الى تقليصه. وفوق هذا وذاك، فان شبكة مساعدات الدولة والشركات التي تديرها الدولة التي تطال كل مجالات الاقتصاد، هي ايضا مما يصعب تقليصه، نظرا الى مفهوم اسرائيل لدورها كدولة صهيونية على استعداد لقبول اي يهودي في العالم يرغب في الهجرة اليها ويتمتع بمستوى معين من العيش مما يتلاءم مع دولة ذات توجه تبشيري. والنشاطات التي تديرها الدولة في اسرائيل، كالخطوط الحديدية ومشاريع الاشغال العامة وامتلاك الشركات، تبلغ ربع الناتج القومي الاجمالي. وينتج ذلك كله ميزانية قومية ذات مجال ضئيل للتخفيض. وبالتالي، تقوم الدولة بطبع الاوراق النقدية واقتراض الاموال التي تحتاج اليها لتغطية متطلباتها المالية المتضخمة، مثيرة المشكلة الرئيسية الاقتصادية الثانية التي تواجهها اليوم وهي: دَيْن قومي متصاعد ورصيد سلبي في ميزان المدفوعات.

لقد كان من المتوقع ان يبلغ العجز في ميزان المدفوعات في اسرائيل سنة ١٩٧٩ مـا بين ٤,٥ مليـارات الى ٥ مليارات دولار اميـركي، في مقابـل

٣,٥ مليارات دولار اميركي سنة ١٩٧٨، و ٢,٥٦ مليار دولار اميركي سنة ١٩٧٧. ان ضخامة الدين القومي المتصاعدة وعجز اسرائيل عن الوفاء به من مواردها الذاتية، ينعكسان اكثر ما يكون في الزيادة الحادة للمساعدة التي تطلبها من الولايات المتحدة للعام المالي ١٩٨٠/١٩٨١، البالغة ٣,٥ مليارات دولار في مقابل مستوى المساعدة السنوية الثابتة خلال السنوات القليلة الماضية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة والبالغة ١,٧٨٥ مليار دولار اميركي.

ويوازي الارتفاع في الدَّيْن القومي المطلق الزيادة في القروض الاجنبية قصيرة المدى، التي تعكس بعضا من الصعوبة الجديدة في تدبير الاموال من الخارج للحكومة الاسرائيلية. ففي الشهرين الاولين من سنة ١٩٧٩، ازدادت القروض القصيرة الاجل فبلغت ٩,٨ ٪ من الدين القومي البالغ ١٢,٦ مليار دولار اميركي عن المستوى السابق البالغ ٨,١ ٪ سنة ١٩٧٨. وتشير ارقام مصرف اسرائيل الى ان احتياطي النقد الاجنبي كان ٢,٥٢٥ مليار دولار اميركي في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٩، كما ان احصاءات اخرى كشفت عنها الصحافة الاسرائيلية اظهرت ان مبلغ ٢,١ مليار دولار اميركي من الدين الاجنبي يستحق قبل شباط/فبراير ١٩٨٠.

أما ارقام التجارة فهي في مستوى السلبية نفسها. ففي النصف الاول من سنة ١٩٧٩، كان عجز التجارة الخارجية الاسرائيلية ١,٣٩٥ مليار دولار اميركي، وبذلك زاد ٤٦ ٪ عن الرقم المقابل لسنة ١٩٧٨، بينما كان العجز التجاري ١,٨٩ مليار دولار اميركي لمجمل سنة ١٩٧٨. وقد انصبت الجهود على الاقل من الواردات بغية تضييق الفجوة التجارية، وهذا يوازي في صعوبته خفض الميزانية، نظرا الى المتطلبات العميقة الجذور لاستيراد السلع، كأجهزة الدفاع وجميع المواد الخام تقريبا، والطاقة اللازمة للبلد، والسلع الرأسمالية التي تزداد اهميتها يوما بعد يوم لتشجيع حملة الصادرات التي تشكل النقطة المركزية الاستراتيجية لتقليص العجز التجاري.

كما ان زيادة الصادرات بكميات كافية للتعويض عن فائض الواردات هي ايضا من الصعوبة بمكان، بالنظر الى ضمور السوق العالمية المهمة سياسيا

لمبيعات الاسلحة الاسرائيلية (٥٠٠ مليون دولار اميركي سنة ١٩٧٨، ويتوقع ان يرتفع الى ٦٠٠ مليون سنة ١٩٧٩)، والمنافسة الشديدة لمبيعات الحمضيات والخضروات في اوروبا، بعد انضمام اليونان والبرتغال واسبانيا الى السوق الاوروبية المشتركة، وخسارة افضلية السعر المنافس في السلع المصنوعة بسبب الارتفاع المستمر في كلفة الطاقة البشرية الاسرائيلية. كما ان من المحال زيادة صادرات اسرائيل الزراعية بسبب عدم وجود أراض ومياه اضافية للفلاحة. ومن الثابت ايضا انه من المربح للصناعيين بيع منتوجاتهم في اسرائيل بسبب المكاسب الكبيرة التي يمكن جنيها من اقتصاد مفرط في التضخم. وهذا مما يزيد في خطورة حمّى الاستهلاك المحلي الذي يعتبر اساسيا في الاتجاهات التضخمية، كما انه يعيق نمو التصدير ويديم الفجوة التجارية لمشكلة ميزان المدفوعات.

ان النقص في اليد العاملة ظاهرة حديثة نسبيا في اسرائيل، ظهرت للعيان في الازدهار الذي اعقب سنة ١٩٧٥. وطبقا لمكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل، فقد بلغ معدل البطالة فيها، في النصف الاول من سنة ١٩٧٩، ٢,٧ ٪ وهذا يمثل عمالة كاملة. وقد بلغ عدد العمال المدنيين في اسرائيل ١,٢٦٨ مليون شخص سنة ١٩٧٩، وهذا يبلغ ٤٩,٢ ٪ من مجموع السكان الراشدين (فوق سن الرابعة عشرة). وتبين الاحصاءات الرسمية الحكومية ان ٧٦,٠٠٠ عامل مياوم فلسطيني عملوا في اسرائيل قادمين من المناطق المحتلة، في الربع الاول من سنة ١٩٧٩، وهذا اعلى من عدد ٦٦,٠٠٠ المسجل في أواخر سنة ١٩٧٨.

ويساهم النقص في اليد العاملة الى درجة كبيرة في رفع الكلفة في عملية التضخم الاسرائيلي، ويهدد ايضا الاندفاع في التصنيع والتصدير الرئيسين، كما انه يعيق الدعامات الاساسية للاقتصاد، كقطاع الحمضيات؛ ففي موسم سنة ١٩٧٨ لم يقطف منها ما قيمته ٢٠ مليون دولار اميركي بسبب النقص في العمال. ومثل هذا الوضع كان سائدا في موسم عام ١٩٧٩/١٩٨٠، ويتوقع ان يحدث نقص ٣٠٠٠ قاطف، او ما يعادل ربع العدد المطلوب، على حد قول

رئيس اتحاد المزارعين الاسرائيليين إلياهو إزاكسون. وهناك امثلة اخرى للنقص في اليد العاملة: فالمهندسون الصناعيون الاسرائيليون يمكن ان يبدأوا التدريس في المدارس الثانوية لبضع ساعات اسبوعيا للتعويض عن النقص في المعلمين المؤهلين، بينما تجد بعض المجمّعات الصناعية، كشركة المواد الكيماوية الاسرائيلية المحدودة (ICL): (مبيعات سنة ١٩٧٨ بلغت ٤,٧٨ مليارات ل. إ.)، صعوبة بالغة في سد حاجات طاقاتها البشرية من المستوى الادنى والاوسط. فقد قال مدير عام شركة المواد الكيماوية، إلياهو تيوميم، ان ايجاد عمال كافين لتشغيل الآلات سيكون قضية حيوية في الاقتصاد الاسرائيلي في المستقبل، و «حتى الآن يبدو اننا نسير في اتجاه الفشل».

وربما كان من اكثر رموز صعوبات الاقتصاد الاسرائيلي بروزا ــ وفي الوقت نفسه دليل هذه الصعوبات وسببها ــ العجز المزمن في ميزانية الدولة. ويتفق رجال الاقتصاد الاسرائيليون على ان سياسة الاقتراض لسد العجز هي مساهم رئيسي في التضخم، كما ان هناك اتفاقا اجماعيا على ان الميزانية المتوازنة يجب ان تكون مركز الثقل في حملة للاستقرار الاقتصادي القومي. وقد وعد وزير المالية الجديد يغئيل هوروفيتس، الذي عين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، بسياسة اقتصادية جديدة قاسية بعد ان يتولى منصبه، بحيث تشمل تقليص النفقات العامة، والغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية والنقل، واخراج الناس من القطاع العام الى اعمال اكثر انتاجا في الصناعة. غير انه على الرغم من الاجماع القائم منذ زمن طويل على هذا النوع من البرامج الاقتصادية، فقد كان ينقص الحكومات الاسرائيلية الاخيرة الارادة السياسية لتنفيذه.

ولذا، بلغ العجز النهائي في ميزانية الحكومة الاسرائيلية للعام المالي المنتهي في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩، ١٢ مليار ل. إ. على نفقات بلغت ٢٠٦ مليارات ل. إ. او بالاحرى ضعف العجز المتوقع اصلا. أما ميزانية العام المالي ١٩٧٩ فكانت اصلا ٣٠٤ مليارات ل. إ. مع توقع عجز ١٢ مليار ل. إ. ومنذ ١ نيسان/ابريل ١٩٧٩، روجعت ميزانية عام ١٩٧٩ مرتين فبلغت ما مجموعه ٣٨٧ مليار ل. إ. وفي نهاية الاشهر الستة الاولى من العام

المالي ١٩٧٩، كان العجز قد وصل الى ٢٢ مليار ل. إ.، وقد غطى بيع السندات كثيرا من العجز في بدء العام المالي غير ان هذه سرعان ما هبطت في آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر من سنة ١٩٧٩، مما اضطر الحكومة الى ادخال ٧,٢ مليارات ل. إ. من النقد، وهو مبلغ ذو تأثير تضخمي.

وفي ضوء هذه المشكلات الاقتصادية الداخلية، تواجه اسرائيل صعوبة في تنفيذ الاوجه الاقتصادية لاتفاقية السلام المنفرد التي عقدتها مع مصر. فقد كتب مراسل *Financial Times* في اسرائيل، ل. دانيال، في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ قائلا: «من المرجح، على المدى القصير، ان تشتد مشكلات اسرائيل الاقتصادية اكثر من ان تخف، لأن تنفيذ الاتفاقية [مع مصر] سيكون مكلفا وتضخميا.» ونظرا الى وضع النقص القائم في الطاقة البشرية، فان احقان ٣ مليارات دولار من المساعدات الاميركية الخاصة الى اسرائيل للتعويض عن تكاليف الانسحاب من سيناء، واعادة اقامة وسائل الدفاع في منطقة النقب، سيكونان بالغي التضخيم وسيزيدان في خطورة الفجوة التجارية والعجز في ميزان المدفوعات والدَّيْن القومي. وهذا من دون ان نحسب حتى التكاليف الاضافية لاستيراد النفط المصري من سيناء، الذي كانت اسرائيل تأخذه بلا ثمن خلال سنوات الاحتلال. وقد اخذت اسرائيل نحو ٣٥ ألف برميل من نفط سيناء يوميا، بينما يبلغ مجموع استهلاكها القومي نحو ١٦٠ ألف برميل يوميا، وعليها الآن ان تنفق نحو ١,٧٥ مليار دولار اميركي سنويا لتمويل مشترياتها النفطية للوفاء بحاجتها القومية من الطاقة، مع العلم بأن هذا الرقم لا بد من ان يرتفع مع زيادة الاسعار.

فكيف يمكن لاسرائيل ان تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية اذا انسحبت من الضفة الغربية وغزة، في ضوء تجربتها حتى الآن في سيناء؟ لمحاولة قياس مدى هذا الامر، لا بد من ان يقدّر المرء الروابط الاقتصادية التي نمت بين اسرائيل والمنطقتين المحتلتين منذ سنة ١٩٦٧. ويمكن تصنيف هذه الروابط في اربعة مجالات رئيسية: الارض، والماء، والعمل، وأسواق التصدير؛ وهذه الاربعة توازي بدقة اربعا من اكثر نقاط الضعف في الاقتصاد الاسرائيلي حاليا.

الارض: بحسب تقرير حديث اصدرته الجمعية العلمية الملكية في الاردن، تذكر مؤسسة الابحاث التطبيقية ذات السنوات العشر، ان اسرائيل قد استولت على نحو ١,٥ مليون دونم (١٥٠ ألف هكتار) من أراضي الضفة الغربية منذ سنة ١٩٦٧. وهذا الرقم استخدم ايضا في تقرير صدر في نيسان/ابريل ١٩٧٩ عن فريق عمل مؤلف من ١٢ عضوا لبرنامج التنمية للأمم المتحدة، تحت عنوان «تقرير فريق العمل المشكل من الوكالات عن مساعدة الشعب الفلسطيني»، وبذلك تكون اسرائيل قد انتزعت ملكية قرابة ٢٧ ٪* من مجموع مساحة الضفة الغربية. بعض هذه الاراضي يستعمل لأغراض «امنية» غير معيّنة، بينما تحوَّل اقسام اخرى الى مستعمرات مدنية او شبه عسكرية، ويعمل الكثير منها في نشاطات زراعية او صناعية ترتبط مباشرة بالاقتصاد الاسرائيلي ودفعه التصديري المهم جدا. وبحسب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، فقد صادرت اسرائيل نحو ثلث أراضي قطاع غزة.

الماء: يحتل الماء، في اقليم جاف كالشرق الاوسط، قسطا عاليا جدا من الاولوية؛ اذ انه سلعة استراتيجية ثمينة كالأرض، ووجوده عادة يقرر امكان الحياة والنشاط الاقتصادي ونوعية كل منهما. والماء قليل في اسرائيل. وفي اعقاب الجفاف النسبي في السنوات الخمس الماضية، كانت اسرائيل تعتمد اكثر فأكثر على المياه المحصورة في الضفة الغربية. والواقع ان اسرائيل تعتمد حاليا على الضفة الغربية بنحو ٣٠ ٪ من حاجاتها القومية من المياه، او نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب من مجموع استهلاكها البالغ نحو ١,٦ مليار متر مكعب سنويا. وقد تم الحصول على هذا بحفر ثقوب عميقة لآبار وبمضخات ذات ضغط مرتفع في الجانب الاسرائيلي لحدود سنة ١٩٦٧، وصولا الى طبقة صخرية مائية (خزّانات مائية) تحت الارض يقع معظمها في اسفل الجانب الغربي من الضفة الغربية نفسها. وللتأكد من عدم تدخل اهالي الضفة

---

* تقدر هذه النسبة حاليا بنحو ٥٠ ٪. (المحرر)

الغربية في هذا المصدر المائي، فقد منعت الوحدة المائية للحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة حفر اية آبار عربية جديدة في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبذلك جـمّدت كمية المياه المتاحة للمزارعين العرب منذ ذلك الحين. وفي غضون ذلك انشأت المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية شبكات مياه متطورة خاصة بها ــ بما في ذلك الآبار والمضخات وأنابيب المياه وخزّانات المياه ــ تستهلك نحو ١٦ مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنويا ومعظمها للأغراض الزراعية.

مع هذا، ففي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩، هبطت كمية المياه التي تمتلكها الدولة الى ما دون «الخط الاحمر» في بحيرة طبرية التي تعتبر خزان البلد الرئيسي، مما دعا وزير الزراعة اريئيل شارون وآخرين الى طلب تخفيض استعمال المياه تخفيضا كبيرا بنسبة سنوية لا تقل عن ٧٤ مليون متر مكعب. وقد حذر مديرو مكوروت الكبار، وهي شركة المياه الاسرائيلية، في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ من ان ٩٥ ٪ من احتياطي مياه اسرائيل الجوفية قد استُهلِكَت، وان كمية المياه المخزونة تكفي البلد ستة اشهر فقط. وقالوا ايضا انه لا يُنقِذ البلد إلا شتاء ماطر جدا. وأضافوا ان المياه في بحيرة طبرية قد هبطت الى ادنى معدل منذ انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨. وفي ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩، سجّل مستوى المياه ٢١١,٦٠ مترا تحت سطح البحر، اي ما يقارب علامة ٢١٢ مترا تحت سطح البحر، التي هي «الخط الاحمر». فاذا ما هبط خط المياه دون ذلك، فان الضخ من الخزانات يجعل الآبار المالحة الجوفية والينابيع تجري الى الخزان، وبذا يقع النظام المائي كافة في البلد في خطر. وباختصار، فان مصادر مياه الضفة الغربية الجوفية قد خصصت وتستخدم حاليا خزانا للحاجات الاسرائيلية.

العمل: طبقا لاحصاءات مصرف اسرائيل، كان هناك ٧٦ ألف فلسطيني من المناطق المحتلة يعملون مياومين في اسرائيل في أوائل سنة ١٩٧٩، في مقابل ٦٦ ألفا في نهاية سنة ١٩٧٨. والواقع ان الارقام الحقيقية هي على الارجح أعلى بنحو ١٠ ٪ ــ ١٥ ٪ من هذا، لأن العمال الفلسطينيين

المياومين لا يُسَجَّلون جميعا عن طريق نقابات العمل الرسمية. فمنظمة العمل الدولية تقدر في تقريرها الصادر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩، وتحت عنوان «تقرير البعثة التي ارسلها المدير العام لدراسة وضع العمال في المناطق العربية المحتلة»، ان عدد الفلسطينيين الذين يقومون برحلات يومية للعمل في اسرائيل هو ٧٥ ألفا في الربع الثالث من سنة ١٩٧٨. وبعبارة اخرى، فان الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية وغزة، يشكلون نحو ٦٪ ــ ٧٪ من القوة العاملة الاسرائيلية.

أسواق التصدير: لاحظ تقرير منظمة العمل الدولية، المشار اليه، ان المناطق المحتلة صدّرت ما قيمته ٢,٦٣٨ مليار ل. إ. من البضائع سنة ١٩٧٧، واستوردت ما قيمته ٥,١٨١ مليارات ل. إ. تاركة عجزا تجاريا للضفة الغربية وغزة مقداره ٢,٥٤٢ مليار ل. إ.*. ان اكثر من ٩٠٪ من واردات الضفة الغربية وغزة يأتي من اسرائيل، بينما ٦٢٪ من مجموع صادرات الضفة الغربية وغزة تذهب الى اسرائيل، وهذا يبرز ما دعاه تقرير الجمعية العلمية الملكية [الاردنية] في شباط/فبراير ١٩٧٩، تحت عنوان «The Significance of Some West Bank Resources to Israel»، «نتائج السياسة المقصودة لربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها [اي اسرائيل].» فبما ان الضفة الغربية تتمتع بفائض في تجارتها مع الضفة الشرقية (الاردن)، فان هذا الفائض يمول جزءا من العجز التجاري للضفة الغربية مع اسرائيل، بالاضافة الى التحويلات التي يرسلها العمال الفلسطينيون في الدول العربية المنتجة للنفط. ولذا كانت الضفة الغربية، في الوضع الاسير الذي هي عليه خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية تقريبا، منفذا مهما للصادرات الاسرائيلية وحلقة ربط غير مباشر بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاد الاردن والدول العربية

* بلغت صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل ٦٣,٣٥٠ مليون شيكل سنة ١٩٨٢، في حين بلغت وارداتها منها ١٦٣,٤٥٧ مليون شيكل ــ انظر: *Statistical Abstract of Israel 1983,* p. 767. (المحرر)

المنتجة للنفط. ففي سنة ١٩٦٨ لم يكن فائض التجارة الاسرائيلية مع الضفة الغربية وغزة سوى ١٣٤ مليون ل. إ. لكن لم تأت سنة ١٩٧٧ حتى وصل الى ٣,١ مليارات وما زال آخذا في النمو.

وعلاوة على ذلك، فمداخيل العمال المياومين الفلسطينيين في اسرائيل غالبا ما تعود ثانية الى اسرائيل عن طريق المدفوعات لما يستورد من اسرائيل. وهذا يجرّد المناطق المحتلة جزئيا من الادّخار والاستثمار المنتج اللذين في امكانهما ان يحولا مدخول الفلسطينيين في اسرائيل الى رؤوس أموال، ولذا كان من المحال ان تقوم اقتصادات المناطق المحتلة بتغييرات في البنية لتعزيز القطاعات الانتاجية بدلا من قطاع الخدمات.

فما الذي سيحدث للاقتصاد الاسرائيلي اذا أُجبر على الانفكاك من شبكة الروابط التي طورها مع موارد المناطق المحتلة؟ وهل في امكان اسرائيل ان تتحمل خسارة ٦٪ ــ ٧٪ من قوى عملها القومي؟ وهل في امكانها ان تتحمل انهاء استغلال ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنويا وتبقى في الوجود؟ وهل في امكانها ان تستغني عن سوق التصدير الاسيرة في المناطق المحتلة؟ وهل يكون في امكانها ان تتخلى عن منتوج المستعمرات الزراعي والصناعي في الضفة الغربية وغزة؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة المهمة تعتمد، بصورة جلية، على سلسلة كاملة من العوامل التي لا تزال مجهولة حتى الآن، والتي تتعلق بشكل اتفاقية السلام على الجبهة الشرقية. ويرجح ان يكون اهم هذه العوامل المدى الذي تختاره الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة في الاتجاه داخليا للاعتماد على نفسها في اندفاعها نحو انبعاث اجتماعي ــ اقتصادي وانمائي. واذا لم تجذب الاوضاع في الضفة الغربية وغزة الاستثمارات العربية المهمة اللازمة لايجاد اعمال ودخل، فمن المحتمل ان يستمر آلاف من الفلسطينيين في التوجه يوميا للعمل في اسرائيل، كذلك من الممكن مثلا إحداث سلطات اقليمية لاستخدام المياه، تضم الاردن وفلسطين واسرائيل في جهود مشتركة، كما ان من الممكن ان تلجأ اسرائيل الى شراء المياه من الضفة الغربية كما تفعل حاليا

بشرائها النفط من سيناء، وكذلك في امكانها ان تستأجر او حتى تشتري ارضا لمستعمراتها في الضفة الغربية وغزة. كما ان في الامكان اقامة أسواق تصدير حرة بين اسرائيل وفلسطين والاردن على نمط السوق الاوروبية المشتركة، وقد يُحتاج الى حواجز جمركية مختارة لحماية الصناعات التي يمكن ان تكون ناجحة في المنطقة الفلسطينية اذا كانت الضفة الغربية وغزة تطمحان جديا الى قطاع صناعي لاتمام امكانات الخدمات والسياحة والزراعة فيها.

والتنبؤ الاكيد بشأن المجرى الذي ستتخذه الامور الاقتصادية في اعقاب انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وغزة امر مستحيل. غير ان هناك امرين واضحين حتى الآن: اولا، ان الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد يستمد بقاءه، الى حد كبير، ويتعزز من الموارد الاقتصادية الأسيرة في المناطق المحتلة، ويمثّل اقتصادا امبرياليا معاصرا تموهه ظروف التقارب الجغرافي؛ ثانيا، ان الموارد الفلسطينية التي تستغلها اسرائيل ــ الارض والماء والعمل وأسواق التصدير ــ تتطابق مع نقاط الضعف الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي حاليا. وحتى لو تمكنت اسرائيل من دفع ثمن مياه الضفة الغربية نقدا، او دفع التكاليف الاجتماعية الكاملة للعمال الفلسطينيين المياومين على المستوى المطلوب والمستعمل الآن، فهل في استطاعة الاقتصاد الاسرائيلي تحمّل الاعباء والتكاليف الاضافية؟

ولعل ما يكشف عنه هذا التحليل في نهاية الامر، هو ان هناك خللا في اعتماد اسرائيل على نفسها اقتصاديا، ان لم نقل في قدرتها على البقاء اطلاقا؛ اذ انها تتلقى حاليا ما يقرب من ألف دولار اميركي سنويا للفرد بشكل مساعدة، اذا ما حسبنا المنح الاميركية الرسمية والقروض والتعويضات الالمانية عن الحرب والتبرعات الخاصة من يهود العالم وبيع السندات، بينما دخل الفرد في اسرائيل هو اكثر قليلا من ضعف هذا الرقم، او ٢١٠٠ دولار اميركي. واذا زالت الغنائم الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال العسكري، تصبح العلل الموجودة في جوهر الاقتصاد الاسرائيلي اكثر بروزا وخطورة وضعفا. هذه هي الغابة التي لا يمكن رؤيتها من خلال اشجار الاحتلال.

٦

الأراضي العربيّة في فلسطين المحتلّة ١٩٤٨ والسياسة الإسرائيليّة *

بكر أبو كشك

تعرف الارض بأنها فسحة ذات ثلاثة أبعاد: السطح، وباطن الارض، وفوق السطح، ولها خواص متعددة كالثبات وعدم النفاد، ويمكن استخدامها في تلبية حاجات مختلفة كانتاج الغذاء او بناء المنازل او شق طرق المواصلات. كما ان لاستخراج الموارد التي قد توجد في باطنها، بشكل مياه او معادن متنوعة، الاهمية نفسها.

بناء عليه، كانت الحاجة الى الارض مطلبا غير مباشر للسلع والخدمات، التي يمكن ان تنتجها الارض او تقدمها. وهنا، لا يختلف المجتمع العربي في اسرائيل عن اي مجتمع آخر في العالم. غير ان المشكلة تبرز في التعارض بين مصلحة هذا المجتمع في استغلال طاقة أراضيه لمنفعته الخاصة، وبين مصلحة الحكومة الاسرائيلية في سيطرتها على هذا المورد الثمين بقصد تمكين المجتمع اليهودي من الحصول على اقصى الفوائد من استغلال الارض. وهذه هي القضية التي سأتعرض لها، آملا بالقاء الضوء على بعض نواحيها، ومشيرا الى المشكلات التي نشأت من جراء هذا النزاع بين مصالح الاقلية ومصالح الاكثرية.

* *JPS* (41), Vol. XI, No. 1 (Autumn 1981), pp. 124-135.

وسأبدا بالبحث في القضايا المتعلقة بملكية الاراضي واستخدامها، محاولا ابراز هذه القضايا باظهار اثرها على المواطنين العرب في البلد.

١ ـ قضايا ملكية الارض

هناك نماذج متعددة للملكية ـ بما فيها الملكية الخاصة، والعامة، والوقفية (أراض مخصصة لأغراض دينية)، وأراض تعود ملكيتها الى السلطات المحلية. وسأحصر بحثي في النموذجين الأولين من الملكية اللذين هما مصدر المشكلات التي نواجهها في هذه الايام.

أ) **الملكية الخاصة**: وهي حق مقصور على المالك، اذ يستطيع ان يمنع ايا كان من استعمال قطعة الارض ذاتها؛ وهذا يعطي المالك الثقة بمستقبل استثماره لتلك الارض. ان هذا النموذج من الملكية موضع احترام وتقدير في جميع الدول التي تحترم القانون. أما في اسرائيل فقد تعمدت الحكومة تجاهل هذه الحقوق.

لقد اثبتت التجارب المرة، التي مر بها العرب خلال ثلاثة عقود، ان اسرائيل لا تولي ملكية العرب للأرض اي احترام؛ فمنذ ١٩١٧ ـ ١٩١٨ عززت الحركة الصهيونية مخططها لتأسيس «وطن قومي» في فلسطين تحت شعار «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض». فلم تكتف بما جرى سنة ١٩٤٨ عندما دمرت عدة قرى وحتى بلدانا ومدنا، مكرهة السكان العرب على مغادرة البلد، ومتذرعة بالأسباب الامنية لتبرير هذه الاعمال، بل اضافت الى ذلك سلسلة من القوانين صيغ كل منها بكلام يختلف عن الآخر، لكنها جميعا كانت ترمي الى الهدف نفسه ـ اغتصاب أراض عربية جديدة ـ بحيث اصبح لديها الآن ٣٤ قانونا من هذه القوانين. ومن الامثلة لهذه القوانين: قانون أملاك الغائبين، وأنظمة الطوارىء لزراعة الاراضي البور، وقانون استملاك الاراضي (المصادقة على القرارات والتعويض)، وقانون المناطق المهجورة، وقانون نظام الطوارىء (مناطق امن)، وقانون طوارىء مصادرة الاراضي. وعلاوة على

ذلك، فقد قامت الحكومة الاسرائيلية باستخدام قوانين الانتداب (البريطاني) لسنة ١٩٤٣ من اجل مصادرة أراض خاصة لـ«مصلحة المجتمع»، مع كون تطبيق هذه القوانين ابعد ما يكون عن روحها الاصلية. وبحلول سنة ١٩٦٠ مكّنت القوانين المتعلقة، مباشرة او غير مباشرة، بالأرض الحكومة من مصادرة ٢,٢ مليون دونم من المزارعين العرب.

بعد سنة ١٩٦٠ بدأت الاستعدادات لاقامة بلدة كرميئيل كجزء من مشروع تغيير البنية السكانية لمنطقة الجليل لمصلحة اغلبية يهودية. وعلى الرغم من الاسماء المتعددة التي اطلقت على المشروع، فمن الواضح ان الاراضي العربية كانت الهدف الاساسي. وقُررت التعويضات للأراضي المستملكة على مستوى متدن جدا لا يتجاوز معدل دخل تلك الاراضي السنوي. كما ان ما تلا ذلك من مصادرات كان بمعدلات التعويض الضئيلة هذه نفسها. وكمثل جديد لذلك: قانون التعويض على بدو النقب الذي سنّ سنة ١٩٧٩؛ فطبقا لهذا القانون لم يتجاوز التعويض عن اجور الاراضي الزراعية ذات النوعية الافضل ١٠٠٠ ليرة اسرائيلية للدونم الواحد، و ٥٠٠ ليرة اسرائيلية (٥٢ دولارا و ٢٦ دولارا على التوالي في الوقت الذي سن فيه القانون) للأراضي الزراعية من درجة ادنى.[١]

أما الاسباب التي دعت الى مثل هذه التعويضات المنخفضة التافهة، فقد فسرتها السلطات الاسرائيلية بأنها لـ«مصلحة المجتمع» ما دامت قد نفذت سبيل المصلحة العامة.

ومن المسلم به عامة ان الملكية الخاصة ليست مطلقة، وأن للمصلحة العامة الافضلية العليا على المصلحة الخاصة. غير انه يبدو ان هناك حاجة الى

---

(١) القيمة الفعلية للتعويض هي ٦٥٪ من ١٥٦٠ ل. إ. للدونم لأولئك المزارعين الذين كانوا يملكون ويستغلون اجود الاراضي الزراعية قبل سنة ١٩٤٣. أما اولئك الذين استثمروا الارض مدة اقصر من ذلك فلم تتجاوز حصتهم ٢٠٪ من القيمة السابقة. والحد الاعلى لمعدل الاراضي المتوسطة الجودة هو ٦٥٪ من ٧٨٠ ل. إ. على اساس الانظمة نفسها المذكورة اعلاه.

التوسع في معنى هذا المفهوم كما يفهم في ارجاء العالم كافة، تاركين للقارىء الحرية ليحدد بنفسه درجة انسجام هذا المفهوم مع ممارسات الحكومة الاسرائيلية الفعلية.

ان الحكومات تصادر الاراضي الخاصة «في سبيل المصلحة العامة» بغية انشاء مشاريع حيوية للمجتمع كافة، كالمدارس والمستشفيات والشؤون الاساسية الضرورية. على ان الحال ليست كذلك في اسرائيل، حيث تصادر الاراضي لاقامة مستعمرات يهودية جديدة وتنفذ دوما على حساب العرب، عدا ان مصادرة الاراضي للمصلحة العامة يجب ألا تعني فقدان الحق في تعويض كامل. ومن المتعارف عليه عامة، ان يأخذ التعويض بعين الاعتبار طاقة تلك الاراضي الاقتصادية المحتملة بعد تطويرها. ولتمثيل ذلك، دعنا نفترض ان مخططا قرر الحصول على قطعة ارض ما لاستخدامها في انشاء برج مائي لتزويد المنطقة المجاورة بالماء للري؛ ففي هذه الحال من غير المعقول ان يقبل صاحب الارض تعويضا منخفضا بينما يجني جيرانه مكاسب هائلة.

والتعويض يجب ان يعتبر مبدأ القيمة الظرفية لتحديد مستوى التعويض، لأن العملية بكاملها لم تجر في سوق حرة حيث يوجد مالك راغب في البيع ومشتر يعرض سعر السوق.

وهكذا، فهناك عناصر اساسية معينة لا بد من تأمينها اذا كانت المصادرة عادلة، وهي:

١ ــ تصادر الاراضي الخاصة في حالة الحاجة اليها للمصلحة العامة فقط وليس لمنفعة مجتمع معين او قطاع منه على حساب آخر. وعلى هذا، فان مصادرة أراضي القرى العربية لاقامة مستعمرات يهودية لا يجوز، وفق المعايير الدولية، ان تعتبر مصادرة في سبيل المصلحة العامة.

٢ ــ يجب ان يُبنى التعويض على اسس القيمة الظرفية.

٣ ــ يجب ان تضمن الاجراءات القانونية الملائمة ألا تحدث المصادرة قبل تحقيق الشرطين السابقين.

ب) الاراضي العامة: اظهر المسح الذي اجرته وزارة الزراعة

الاسرائيلية، خلال سنة ١٩٦٣، ان الحكومة تملك نحو ٥٥٪ من مجموع المساحة ضمن الحدود القائمة للقرى العربية كما يظهر من الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)
ملكية الاراضي في القرى العربية سنة ١٩٦٣

الاراضي العامة	٤٧٢,٧٩٨ دونما
المزروعة منها	٥٩,٦٥٢
البور منها	٤١٣,١٤٦
الملكية الخاصة	٣٨٥,٩٩٣ دونما
٪ من مجموع الاراضي العامة في القرى العربية	٥٥ ٪
٪ من مجموع الاراضي العامة الزراعية	١١,١ ٪
٪ من مجموع الاراضي العامة البور	١٠٠ ٪

المصدر: محتسب من:
Survey of Arab Agriculture and Development Plan A (Nazareth: Ministry of Agriculture, Unit for Survey and Planning for the Minority Villages, The Joint Development Centre, July 1963), p. 3.
لعل هذا المصدر باللغة العبرية، لكننا ــ لعدم توفر اي دليل قاطع على ذلك ــ آثرنا الابقاء عليه بالانكليزية. (المحرر)

ان النسبة المئوية المرتفعة للأراضي العامة في القرى العربية تتطلب بعض التوضيح؛ فخلال فترة الانتداب، اقترحت الحكومة البريطانية ان تسجل الاراضي البور جميعا باسم المندوب السامي لفلسطين، شريطة استخدام الاراضي لفائدة المجتمع في كل من القرى العربية. وبعد سنة ١٩٤٨، «ورثت» اسرائيل من الحكومة البريطانية جميع الاراضي المسجلة باسم المندوب السامي، فأصبحت تلك الاراضي أراضي للحكومة الاسرائيلية.

ومع انه لا يوجد في المبدأ القانوني ما يمنع مثل هذا الانتقال للملكية، غير ان هناك اعتراضا ادبيا قويا على تصميم الحكومة الاسرائيلية صراحة على استعمال سلطاتها لمنع العرب من الافادة من هذه الاراضي العامة، مع جعل هذه الافادة قانونية للمواطنين اليهود.

وقد ادعت وسائل الاعلام الرسمية والصحافة المحلية، في حالات

كثيرة، ان المصادرة تشمل الاراضي العامة لا الخاصة، ولذا فيجب ألا يعترض المزارعون العرب والقرويون على ذلك. وما هذه إلا أقوال مضللة، اذ ان العرب مواطنون في البلد ولهم حقوق في الاراضي العامة، وبنوع خاص تلك الاراضي التي كانت مخصصة اصلا لافادة قراهم، وقد استخدموها مراعي منذ زمن طويل.[٢]

ان العلاقة الوثيقة بين ملكية اي شعب للأرض وحق ذلك الشعب في وطن، معترف بها على اوسع نطاق. ولم تُضِع الحكومة الاسرائيلية الوقت لمصادرة الاراضي العربية لغرضين: اولهما تقويض مطلب العرب بوطن مستقبلا، وثانيهما تحويلهم الى مزودين للعمل الرخيص لخدمة رأس المال والمهارة الاسرائيليين. ولتحويل الكلمات السابقة الى ارقام، يمثل مقدار الارض المصادرة في الفترة ما بين تأسيس دولة اسرائيل وسنة ١٩٧٢، اخترت عشوائيا ٣٨ قرية عربية وسجلت على سبيل القياس التغييرات التي حدثت في أراضي هذه القرى في ثلاث سنوات متفرقة هي: ١٩٤٥ (زمن الانتداب)، و١٩٦٢، و١٩٧٢.

فعندما نقابل مساحات هذه القرى بعضها ببعض في كل فترة (الجدول رقم ٢)، يمكننا ان نشاهد ان التغيير الاعنف حدث خلال الفترة بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٦٢، حينْ فقد القرويون نحو ٦٨ ٪ من أراضيهم. ومع استمرار المصادرة بعد سنة ١٩٦٢، وصلت الخسارة الى ٧٢ ٪ من المساحة التي كانوا يملكونها سنة ١٩٤٥. وبصورة ابسط، فان ما تبقى للعرب سنة ١٩٧٢ كان اقل من الثلث، ويرجح ان تكون ملكيتهم سنة ١٩٨٠ اقل من ذلك، على الرغم من ان مجموع سكان هذه القرى قد ازداد اكثر من ثلاثة أضعاف.

ان معدل المساحة للفرد التي كانت في تصرف القرويين العرب سنة ١٩٤٥ بلغ ١٩,٦ دونما. وقد هبط هذا المعدل الى اقل من دونم واحد سنة

(٢) ان «احصاءات القرى» الموضوع من قبل الانتداب سنة ١٩٤٥، يشير الى ان العرب كانوا يملكون ٨٩ ٪ من الاراضي الزراعية في فلسطين، كما كانوا يستفيدون من جميع الاراضي العامة القريبة من قراهم.

١٩٦٢. وحتى لو اخذنا في حسابنا زيادة الثلاثة اضعاف خلال الفترة بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٧٢ لسكان القرى العربية التي بقيت في اسرائيل، بصرف النظر عن مصادرة اسرائيل للأراضي العربية، لما كان معدل المساحة للفرد الواحد يقل عن ٦,٥ دونمات، وهذا يعني ان خسارة الشخص الواحد هي ٥,٥ دونمات، فيكون مجموع خسارة العرب في اسرائيل ٢,٣ مليون دونم.

الجدول رقم (٢)

قرى عربية مختارة في اسرائيل: ملكية الاراضي في ١٩٤٥، ١٩٦٢، ١٩٧٢

الرقم المتسلسل	اسم القرية	مساحة ارض القرية بالدونم		
		١٩٤٥[١]	١٩٦٢[٢]	١٩٧٢[٣]
١	يافا	١٧,٨٠٩	٥٠٠٠	٢٥٧٣
٢	يركا	٣٢,٤٥٢	١٠,٩٥٠	٩٨٨٤
٣	كابول	١٠,٣٣٩	٥٤٠٠	٣٦٠٠
٤	كفربرا	٣٩٥٩	١٨٥٠	١٧٠٨
٥	كفر ياسيف	٦٧٦٣	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٦	كفركما	٨٨١٩	٦٨٦٠	٦٩٤٧
٧	كفرحنا	١٩,٤٥٥	٩٦٧٠	١٠,٦٥٢
٨	كفرمندا	١٤,٩٣٥	٥٨٠٠	٦٢١٢
٩	كفر مصر	٨٧٦٨	٣٨٠٠	٢٥٣٦
١٠	كفر سميع	٧١٥٣	٢٤٣٦	٢٢٧٣
١١	كفر قاسم	١٢,٧٦٥	٤٩٦٦	٤٩٠٠
١٢	كفر قرع	١٤,٥٤٣	٤١٨٠	٤٣٠٠
١٣	مجد الكروم	١٧,٨٢٨	٤٧٣٧	٥٥١١
١٤	المكر	٨٧٩١	٥٢٥٠	٥٢٠٠
١٥	معليا	١٩,١٣٩	٥١٠٠	٢٨٨٣
١٦	المشهد	١١,٠٦٧	٤٧٠٠	٤٧٦٠
١٧	المغار	٤٥,٥٩٠	١٤,٤٠٠	١٣,٤١٧
١٨	طمرة	٣٠,٥٥٩	١٤,٥٠٠	١٤,٥٠٠
١٩	نحف	١٥,٧٤٥	٥٣٥٤	٢٩٤١

٢٠	سجور	٨٢٣٦	١٥٣٣	١٧٠٥
٢١	سخنين	٧٠,١٩٢	٢٩,٥٢٠	٢٢,٨١٦
٢٢	اعبلين	١٨,٦٣٢	١٣,٦٠٠	٩٧٥١
٢٣	عيلوط	١٧,٥٥٧	٣٨٠٠	٣٢٨٩
٢٤	عين ماهل	١٣,٣٩٠	٣٧٨٠	٤٥٣٢
٢٥	عسفيا	٣٢,٥٤٧	٩٨٠٠	٨٠١٤
٢٦	قلنسوة	٢٧,٤٩٦	٦٧٠٠	٦٠٨٣
٢٧	الرامة	٢٤,٥١٦	١٠,٠٢٣	٨١١٥
٢٨	الرينة	١٦,٠٢٩	٧١٠٠	٣٣٧٩
٢٩	شفا عمرو	٩٧,٢٦٨	١١,٠٠٠	٧٥٣٧
٣٠	ابو سنان	١٣,٠٤٣	٤٦٠٠	٤٦٠٠
٣١	ام الفحم	٧٧,٢٤٢	١٢,٤٩٧	١٢,٤٠٠
٣٢	باقة الغربية	٢١,١١٦	٨٤٠٠	٨٥٠٠
٣٣	جولس	١٤,٧٠٨	٧٨٠٠	٤٤٨٤
٣٤	جديدة	٥٢١٩	٢٣٢٨	٢٠٤٤
٣٥	حرفيش	١٦,٩٠٤	٥٢٥٤	٢٨٨٩
٣٦	الطيبة	٤٠,٦٢٥	١٣,٣٤٣	١٣,٣٤٣
٣٧	الطيرة	٣١,٣٥٩	٩٠٠٠	٤٢٤٦
٣٨	كوكب	١٨,٦٧٤	١٣٠٠	١٣٠٠
	المجموع	٨٧١,٢٣٢	٢٨١,٣٣١	٢٣٨,٨٢٤

المصادر:

(١) *Village Statistics, A Report by the Mandate Government* (Jerusalem, 1945).

(٢) *Survey of Arab Agriculture and Development, op.cit.*

(٣) مسح شخصي قام به الكاتب.

٢ ـ قضايا استغلال الارض

يمكن استغلال الارض بطرق عديدة كما ذكر آنفا. وسأوضح الآن العقبات التي تعترض العرب لدى محاولتهم استعمال أراضيهم:

أ) **مشكلات السكن**: ان نقص أراضي البناء قضية مزمنة في القطاع العربي بسبب القيود المفروضة على أراضي البناء في القرى العربية من جهة، والتأخير الطويل في الحصول على ترخيص تخطيط المدن، الذي من دونه لا يمكن الشروع في اي بناء، من جهة اخرى.

فاقرار مثل هذا التخطيط يساعد في تحديد افضليات استعمال الارض في القرى العربية، كما يؤثر على نشاطات الحياة اليومية فيها. لكن على الرغم من اهميتها فان اصدار مثل هذا التخطيط من قبل وزارة الداخلية يسير ببطء شديد. وعلى سبيل المثال، فان بعض خرائط تخطيط القرى بدىء به سنة ١٩٥٩ وحتى الآن لم ينجز. ولا يتجاوز عدد القرى والبلدان التي لها خرائط تخطيط نهائية، ستا من اصل ١٠٥ في المناطق العربية.[٣]

وبحسب الاحصاءات الاسرائيلية، يزداد عدد السكان العرب بمعدل ٤,٢ ٪ سنويا، غير ان المساحة المتاحة للبناء في هذه القرى لم تزدد بالنسبة نفسها. ولإيضاح هذه المسألة، فان الجدول رقم (٣) يقابل بعض القرى العربية بقرى يهودية قائمة في جوار الناصرة، ويُظهر بوضوح الهوة بين الجانبين العربي واليهودي وحجم المشكلة.

كما يمكننا ان نرى من هذا الجدول ان مساحة البناء المخصصة للشخص الواحد في الناصرة العليا تفوق تلك المخصصة في الناصرة العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف. وعلاوة على ذلك، فالمساحة المخصصة للفرد في القطاع العربي لا تتجاوز ٨٠ مترا مربعا بينما لا تقل في القطاع اليهودي عن

(٣) ان الاحصاءات مأخوذة من بحث قمت به مع الدكتور س. جرايسي ونشر بعنوان «الضائقة السكنية في الوسط العربي» (الناصرة: المجلس الشعبي للانعاش الاجتماعي، الهيئة للشؤون العربية، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧).

٤٠٠ متر مربع.

فالمعدل المرتفع للنمو السكاني، بالاضافة الى تحديد الارض والافتقار الى اقرار خرائط التخطيط، كلها امور تحول دون بناء منازل جديدة، مما ادى الى اوضاع سكنية بائسة (كما يوضح الجدول رقم ٤).

يبين الجدول رقم (٤) انه في سنة ١٩٧٤ كان ٤٥ ٪ من العائلات غير اليهودية يعيشون في اوضاع سكنية غير مرضية بالنسبة الى المعايير القومية والدولية، بينما ٥ ٪ فقط من القطاع اليهودي كان يواجه الاوضاع نفسها.

الجدول رقم (٣)

مجموع مساحة أراضي البناء، ومساحة ما يخص الفرد في القرى والبلدان العربية واليهودية في جوار الناصرة

نوع القرية	الاسم	مساحة أراضي البناء (بالدونم)	حصة الفرد (بالمتر المربع)
عربية	كفركنّا	٨٦٠	١٤٩
	عين ماهل	٥٢٤	١٥٦
	المشهد	٤٠٠	١٦٥
	طرعان	٧٠٠	١٦٠
	الناصرة	٧١٢٤	١٧٨
يهودية	الناصرة العليا	٩٠٠٠	٥٤٨
	مغدال هعيمك	٤٥٠٠	٤٠٩
	كرميئيل	٥٣٠٠	٨٤٨
	نهاريا	١٠,٥٠٠	٤٢٠

المصدر: «السلطات المحلية في اسرائيل لعام ١٩٧٤/١٩٧٥» (بالعبرية)، (القدس، مكتب الاحصاء المركزي).
الحصة الفردية محتسبة من قبل الكاتب.

الجدول رقم (٤)

كثافة الغرفة الواحدة سنة ١٩٧٤

بالنسبة المئوية للعائلات اليهودية وغير اليهودية في كل مستوى كثافة

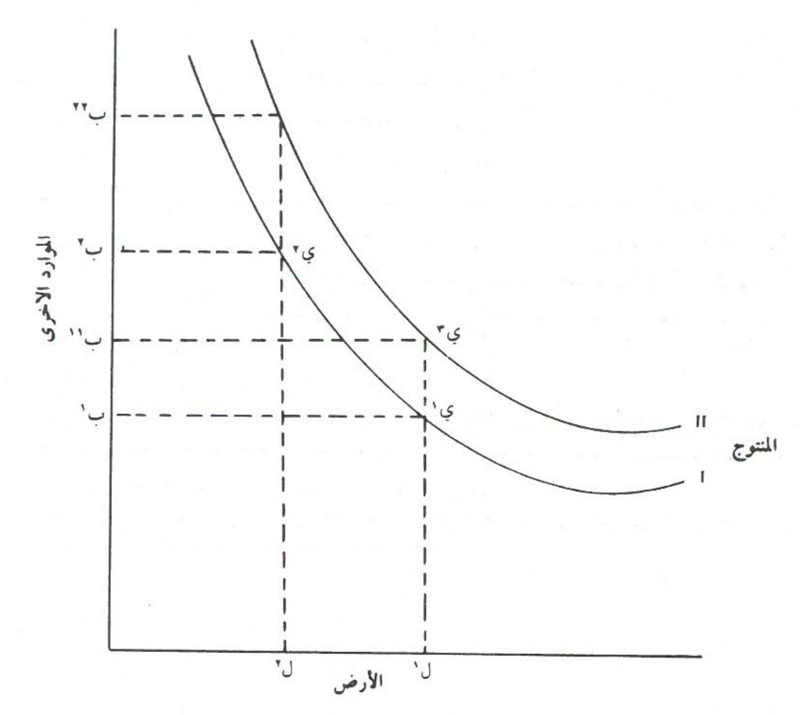
القطاع	شخص او اقل للغرفة	١.٠١ ـ ١,٤٩ شخص للغرفة	١,٥ ـ ١.٩٩ شخص لىعرفة	٢ ـ ٢,٩٩ شخص للغرفة	٣ أشخاص للغرفة
اليهودي	٥١,٩	١٤,٦	٢٣,٢	٥,١	٥,٢
غير اليهودي*	١٤,٦	٤,١	٢٢,٣	١٤,١	٤٤,٩

* يشكل العرب الاكثرية العظمى في هذه المجموعة (لا يقل عن ٩٧ ٪).

المصدر: ب. ابو كشك و س. جرايسي، «الضائقة السكنية في الوسط العربي»، مأخوذة من:
The Statistical Abstract of Israel, 1974.

ب) قضية الاراضي الزراعية: لقد اظهر الجدول رقم (٢) ان الاراضي التي يملكها العرب قد تقلصت الى اقل من الثلث بالنسبة الى ما كانت عليه في عهد الانتداب، على الرغم من الزيادة الهائلة في السكان والحاجة المتزايدة الى الارض.

وانها لحقيقة معروفة انه يمكن المحافظة على المنتوج الزراعي الاجمالي وذلك باستخدام جوامع مختلفة من الارض وعوامل الانتاج الاخرى. وعلى سبيل المثال، ففي الشكل رقم (١) يمكن الحصول على مستوى المنتوج I عند نقطة ي[1] بوحدات ل[1] من الارض ووحدات ب[1] من الموارد الاخرى، كما انه يمكن التوصل الى المستوى I نفسه عند نقطة ي[2] بواسطة وحدات الارض ل[2] ووحدات الموارد الاخرى ب[2].



الشكل رقم «١»
مجموعة نموذجية من الكمّ المتعادل

أما المستوى الاعلى للمنتوج ي^{٣} في الكم المتعادل II فيمكن استخراجه بوحدات الارض ل^{١} والموارد الاضافية ب^{١١} او ضم وحدات الارض ل^{٢} الى وحدات الموارد الاخرى ب^{٢٢} . ومن هذا يتضح انه كان في الامكان الاحتفاظ بمستوى المنتوج في القطاع العربي بواسطة التعويض عن الارض المفقودة باضافة موارد اخرى كالمياه ورأس المال. لكن لسوء الحظ لم يكن هذا ليحدث، اذ ان مشاريع التنمية في اسرائيل لم تكن تعنى بشؤون المجتمع العربي بشكل ايجابي. ولذا، وتحت وطأة هذه الظروف، يفسر العرب «التنمية» بأنها تنمية للمجتمع اليهودي على حسابهم.

ومما لا يمكن انكاره ان المشاريع المائية قد نفذت على نطاق ضيق جدا للمساعدة في خفض حدة التوتر بين المجتمعين الى مستوى مقبول. وقد يساعد الجدول رقم (٥) على اعطاء الوضع صورة اوضح عن طريق مقابلة الارض والمياه المتيسرة في القرى العربية بتلك الموجودة في القرى اليهودية بجوار الناصرة. فنظرة الى هذا الجدول تظهر بوضوح الفجوة بين المجتمعين. ولا تبذل اية جهود تذكر لردم هذه الفجوة.

والجدول رقم (٦) يبين معدل الزيادة في تزويد القرى العربية بالمياه خلال الفترة ١٩٦٤/١٩٦٥ حتى ١٩٧٤/١٩٧٥، وفيه نرى ان نسبة الاراضي المروية في القطاع العربي تقل عن ٩ ٪ بينما هي اكثر من ٥٠ ٪ في القطاع اليهودي. كما ان المعلومات الواردة في الجدول رقم (٥) تؤكد ضآلة كمية مياه الري المتاحة للقرى العربية، فالأغلبية العظمى من القرى العربية تفتقر الى مياه للري.

وبسبب سياسة الخنق الرسمية للزراعة في القرى العربية، وغياب مشاريع التنمية لامتصاص العدد المتزايد للعمال من سنة الى اخرى، اضطر العرب من سكان القرى الى البحث عن اعمال في اقرب أسواق العمل، فالتحق معظمهم في اعمال البناء والزراعة بالمستعمرات اليهودية.

الجدول رقم (٥)

مساحات الاراضي وكميات المياه المتاحة للقرى العربية واليهودية في جوار الناصرة سنة ١٩٧٣

نوع المجتمع	القرية	السكان		(ب) المياه بالالف م٣	المساحة (بالدونم)	الارض الزراعية (بالدونم)	استعمال الارض						عوامل الانتاج للفرد في القرية		
							مروية			زراعة جافة			الارض		المياه (م٣)
		المجموع	المزارعون (أ)				المجموع	البستنة	غلال الحقول	المجموع	البستنة	غلال الحقول	المجموع بالدونم	المروية	
عربي	دبّورية	٣١٠٠	٩٠٠	٣٠٠	١١٧٠٠	٢٩٧٤	٦٠٠	٣٠	٥٧٠	٢٣٧٤	٨٠	٢٢٩٤	٠,٩٦	٠,٢٠	٩٩
	اكسال	٣٥٠٠	٩٥٠	—	٩٦٦٠	٤٣٩٦	—	—	—	٤٣٩٦	٤٠٠	٣٩٩٦	١,٨٤	—	—
	المشهد	٢٤١٧	١٤٠٠	—	١٠٤٤٢	٤٧٠٠	—	—	—	٤٧٠٠	٣١٦	٤٣٨٤	٢,٥	—	—
	طرعان	٤٣٧٨	٢٣٠٠	—	٢٣٠٠٠	٧٥٠٠	—	—	—	٧٥٠٠	١٤٨١	٦٠١٩	١,٧	—	—
	الرّينة	٤٦٤٠	١٩٥٠	—	١٤٠٨٤	٧١٠٠	—	—	—	٧١٠٠	١٧٢	٦٩٢٨	١,٥	—	—
يهودي	يفعات	٨١٥	٧٢٠	٢٢٠٥	١١٥٦٣	١١٥٦٣	٣٢٩٥	٧٢٨	٢٥٦٧	٨٢٦٨	—	٨٢٦٨	١٤,٠	٤,٠	٢٧٠٠
	مزراع	٧٢٤	٦٣٠	١٤٦٢	٧٨٧٩	٧٨٧٩	٣٩٧٠	١٩١٠	٢٠٦٠	٣٩٠٩	—	٣٩٠٩	١١,٠	٥,٥	٢٠٠٠
	لبي	٣٩٣	٣٥٠	١٠٩٠	١١٣٤٢	٦٧٣٢	٢٤٩٩	٧٥٩	١٧٤٠	٤٢٣٣	—	٤٢٣٣	١٧,٠	٦,٤	٢٧٠٠
	دبورات	٣٣٢	٢٨٠	٨٠٠	١٠١٧٤	١٠١٧٤	٣٢٢٣	٥٣٣	٢٦٩٠	٦٩٥١	—	٦٩٥١	٣١,٠	٩,٧	٢٤٠٠
	جنجار	٤٣٣	٣٩٠	١٠٨٠	٧٣١٠	٧٣١٠	١٧١٠	٣٤٠	١٣٧٠	٥٦٠٠	—	٥٦٠٠	١٧,٠	٤,٠	٢٥٠٠

المصدر: ب. ابوكشك وس. جرايسي، «الاراضي في الوسط العربي: أهداف استعمالها والمشاكل التي تعوق تطويرها» (الناصرة: لجنة الشعبي للانعاش الاجتماعي، هيئة للشؤون العربية، ١٩٧٦)

(أ) عدد المزارعين يشمل جميع العرب الذين يملكون ١٦ دونما او اكثر، كما يشمل ٩٠٪ من اليهود في القرية

(ب) م٣ من المياه يساوي ٢٠٢ غالون اميركي.

الجدول رقم (٦)

حصة القطاع العربي من المياه المتاحة للريّ

(بملايين الامتار المكعبة خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ – ٧٧/١٩٧٨)

السنة	المياه المتاحة للزراعة			أراضي الريّ الخام[1] بآلاف الدونمات			أراضي الري الصافية[2] بآلاف الدونمات			
	اسرائيل	يهود	عرب	يهود	عرب	النسبة المئوية لأراضي الري العربية	يهود	عرب	النسبة المئوية مـن المجموع	
									يهود	عرب
٧١/٧٠	١٣١٩	١٢٩٩	٢٠	١٦٨٢	٥٣	٦,٨	١٦٣٦,٤	٣١,٣	٤٨,٣	٤,٣
٧٢/٧٣	١٢٧٩	١٢٥٦	٢٣	١٦٩٨	٦٢	٨,١	١٦٧١	٣١,٩	٤٨,٧	٤,١٧
٧٤/٧٣	١١٨٧	١١٦٣	٢٤	١٦٨٧	٦٨	٨,٤	١٦٥٥,٤	٣٣,٦	٤٥,١	٣,٨
٧٦/٧٥	١٣٢٨	١٣٠٢	٢٦	١٨٠٠	٦٥	٨,٢	١٧٧٦,٣	٣٧,٣	٥١,١	٤,٧
٧٧/٧٦	١٢٧١	١٢٤٣	٢٨	١٨٤٨	٧٢	٨,٤	١٨٣٠	٤٦,٣	٥٢,٢	٥,٢
٧٨/٧٧	١٢٣١	١٢٠٢	٢٩	١٩٣٣	٧٢,٢	٨,١	١٨٩٢,٩	٤٨,٢	٥٥,٤	٥,٤

المصدر: *Statistical Abstract of Israel* للسنوات المعنية.

(١) تشتمل على البطيخ المزروع بعلا.

(٢) الفرق بين أراضي الري الخام والصافية يساوي مساحة الاراضي البعل المزروعة بالبطيخ.

والنتائج الواضحة لمصادرة الاراضي العربية المستمرة من ناحية، وعزل العرب عن الفروع الزراعية ذات الامتيازات، كانتاج الالبان وتربية الدواجن من ناحية اخرى ـ بالاضافة الى تقييد الموارد المائية التي يزودون بها للأغراض الزراعية، مع قلة رؤوس الاموال والنمو السكاني السريع ـ كل هذه ادت الى مردود منخفض للعمال العرب واضطرتهم الى العمل في المزارع اليهودية، موسعة بذلك نسبة العمال في هذا الفرع الاقتصادي. وواقع ان نسبة العمال العرب بلغت ٢٥ ٪ من مجموع قوة العمل الزراعي قبل بضعة أعوام ازعج السيد أوزان (وزير الزراعة في حكومة حزب العمل) الذي صرح ان العرب العاملين في المزارع اليهودية هم «سرطان الامة».[٤] ومثل هذه الملاحظة أبداها قائد المنطقة الشمالية، بن غال، فيما يتعلق بعرب الجليل. وفي سنة ١٩٧٦ اصدر كينيغ، حاكم اللواء الشمالي، وثيقته الشهيرة مقترحا طرقا ووسائل ابعد أثرا لكبت نشاطات العرب الاقتصادية والسياسية، وابقاء العرب مورد عمل رخيص لخدمة رأس المال اليهودي في البلد.[٥] والعرب، طبقا للسياسة العامة، لا يجوز ان يعملوا في المزارع اليهودية إلا عند الضرورة القصوى. كما لا يجوز ان يسمح للمستعمرات اليهودية بتأجير الفائض من الارض للعرب. أما المستعمرات التي تجرؤ على خرق هذا الامر، فيجب ان تخضع لعقوبات شديدة.

هذه بعض مشكلات الارض التي تتطلب عملا سريعا قبل فوات الاوان. فلا بد من اجراء تحسينات في السياسة المتبعة حاليا فيما يختص بالأرض، وتشجيع استثمار هذه الاراضي بطريقة ترفع دخل المواطن العربي من الزراعة بحسب مساهمته كعنصر من عناصر القوى العاملة في هذا المجال. فبهذه الطريقة يمكن تلافي الظلم القائم حيث يتركز رأس المال والمهارة في فئة واحدة من المجتمع، والقوى العاملة ذات الوسائل المحدودة محصورة في الفئة

---

(٤) Israel Shahak, *The Non-Jew in the Jewish State*, p. 3.

(٥) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٩/٧.

الاخرى. ان اخماد الاقتصاد العربي لا يخدم سوى توسيع الفجوة بين المجتمعين العربي واليهودي، وهذا يؤدي بدوره الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.

المشاركون في هذا الكتاب

عبدالله ابو عياش ــ جامعة الكويت.
بكر ابو كشك ــ جامعة بيرزيت.
جيوفري ارونسون ــ صحافي اميركي مستقل.
ست تلمان ــ مؤسسة اميركان انتربرايز.
رامي ج. خوري ــ رئيس تحرير صحيفة *Jordan Times* سابقاً.
مايكل ك. هدسن ــ جامعة جورجتاون.

تطلب قائمة المنشورات من:
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ص.ب ٧١٦٤ ــ ١١، برقياً: دراسات، تلكس: ماداف ٢٣٣١٧، بيروت ــ لبنان
او من:
شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة
Independent Publication Services Ltd.
ص.ب ٥٦٥٨، نيقوسيا ــ قبرص